دور المجلس القومي للمرأة في تفعيل المشاركة المجتمعية

((دراسة ميدانية فى محافظة الغربية))

دكتور
وجدي شفيق عبد اللطيف
مدرس علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة طنطا

دكتور
إيمان محمد الصياد
مدرس علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ

الإنسانيات
آداب دمنهور
العدد السابع والعشرون
أغسطس ٢٠٠٨ م

مُقَدِّمَة

يجمع كافة الخبراء فى شئون التنمية على أن مشاركة المواطنين فى عملية التنمية ضرورة لاغنى عنها لضمان حسن مسار هذه العملية ووصولها إلى مستحقيها، كما أنها تضمن نجاح خطط التنمية وجدية العمل واستمرار نموه، فهى تعمل على تحقيق جناحى التنمية، النمو وعدالة التوزيع.

وإذا كانت المشاركة بصفة عامة تحظى بمثل هذه الأهمية، فإن إتاحة الفرصة لمشاركة كافة المواطنين، دون تفرقة بسبب النوع أو غيره، من الأمور التى تتعاظم أهميتها، خاصة مشاركة المرأة التى تعتبر من أهم المؤشرات التى يقاس عليها رقى الأمم وتقدمها، خاصة وأن المرأة إن كانت تمثل نصف المجتمع من حيث العدد، فإنها المسئولة بصفة رئيسية عن تربية النصف الآخر.

لذا تحاول معظم الدول جاهدة تشجيع مشاركة المرأة وتفعيلها، من خلال الجهود الحكومية، ونشاط المنظمات غير الحكومية، وأنشأت العديد من الدول بعض المنظمات والمجالس المتخصصة التى تتبنى هذه القضية، خاصة وأن كافة المؤشرات سواء العالمية أو القومية أو المحلية تشير إلى تدنى نسبة مشاركة المرأة فى كافة المجالات، خاصة مشاركتها السياسية.

وفى مصر تعددت المنظمات التى تنادى بتفعيل مشاركة المرأة، ومن هذه المنظمات المجلس القومى للمرأة الذى صدر قرار جمهورى بإنشائه عام ٢٠٠٠، وجاءت قضية تفعيل المشاركة المجتمعية للمرأة على قمة أولوياته، وأنشأ لهذا المجلس فروعاً فى كافة محافظات الجمهورية.

وقد أثير الكثير من الجدل حول دور المجلس القومى للمرأة فى هذا الجانب، خاصة فى ظل النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، وانخفاض تمثيل المرأة فيه بصورة ملحوظة، وادعاء كثير من المرشحات لعضوية مجلس الشعب عدم مساندة المجلس القومى للمرأة لهن.

من هنا فقد تحددت مشكلة الدراسة فى التعرف على ما يهدف المجلس القومى للمرأة تحقيقه فى محافظة الغربية، وما قام به فعلاً فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية من نشاطات فى تفعيل المشاركة المجتمعية للمرأة، وكذلك دراسة الواقع الفعلى لهذه المشاركة بالمحافظة، من أجل محاولة التوصل إلى رؤية لكيفية تفعيل دور فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية فى تفعيل المشاركة المجتمعية.

ومن هنا تحددت الأهداف الرئيسية للدراسة فيما يلى :-

أهداف الدراسة :

١- التعرف على واقع المشاركة المجتمعية للمرأة بمحافظة الغربية.

٢- التعرف على دور فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية فى تفعيل المشاركة المجتمعية بالغربية بين المأمول والمتحقق.

٣- التوصل إلى رؤية مستقبلية لما يمكن أن يقوم به فرع المجلس بالغربية مستقبلاً فى مجال المشاركة المجتمعية للمرأة.

وتبلورت أهداف الدراسة فى عدة تساؤلات هى :-

١- ما واقع المشاركة الاقتصادية للمرأة بمحافظة الغربية ؟

٢- ما واقع المشاركة الاجتماعية للمرأة بمحافظة الغربية ؟

٣- ما واقع المشاركة السياسية للمرأة بمحافظة الغربية ؟

٤- ما اتجاهات عينة الدراسة نحو المجلس القومى للمرأة ؟

٥- ما دور فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية فى تفعيل المشاركة المجتمعية للمرأة ؟

٦- ما الجوانب التى يجب أن يهتم بها فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية مستقبلاً ؟

مفهومات الدراسة :

تمثل المفهوم الرئيسيى فى الدراسة فى " المشاركة المجتمعية "، لذا سنعرض لبعض التعريفات، في محاولة للتوصل إلى التعريف الإجرائى للمشاركة المجتمعية فى هذه الدراسة.

دخلت كلمة المشاركة ضمن مفردات لغة السياسة خلال ستينيات القرن الماضى، وقد فرضت نفسها على واقع الحياة المعاصرة، وشقت طريقها فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعرفت التقنين فى نصوص دستورية وقانونية وفى مبادئ عامة.(١)

وتعرف المشاركة بأنها العملية التى من خلالها يلعب الفرد دوراً فى الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف.(٢)

ويوجد مفهومان أساسيان للمشاركة، فينظر إليها على أنها وسيلة لتشجيع وتحقيق أهداف التنمية المحددة من أعلى أو من خارج المجتمع المحلى، كما ينظر إليها على أنها غاية فى حد ذاتها.(٣)

فالمشاركة هدف ووسيلة، فهى هدف لأن الحياة الديموقراطية السليمة تعتمد بالدرجة الأولى على مشاركة الناس فكراً وعملاً من أجل النهوض بمجتمعهم، ووسيلة لأنها تؤدى إلى تأصيل عادات المشاركة لدى الناس بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من ثقافتهم وأنماط سلوكهم.(٤)

كما تعرف المشاركة بأنها العملية التى يمكن من خلالها تمكين الفرد للقيام بدوره فى الحياة السياسية لمجتمعه، بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على أن تتاح الفرصة لكل فرد بأن يسهم فى وضع الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها على أن يكون اشتراك الفرد فى تلك الجهود على أساس الدافع الذاتى والعمل التطوعى.(٥)

وتعرف المشاركة أيضاً بأنها فعل جماعى موجه نحو إحداث تغييرات فى علاقات القوة السياسية والاقتصادية لصالح الجماعات والقوى المضادة فى هذه العلاقات، وبوصف هذه القوى من المنظور المستقبلى هى القادرة على صناعة أهداف التنمية وصيانتها والمحافظة على اطرادها، وأن المشاركة يجب أن تكون شاملة لكافة أبعاد وجوانب التنمية وليست وقفاً على بعد بعينه.(٦)

كما يقصد بالمشاركة تلك الجهود والإسهامات التى تبذل سواء اتسمت بالطابع الاقتصادى أو الاجتماعى والتى تؤدى إلى إحداث التغيير الاجتماعى وتسهم فى تحقيق درجة من التقدم الاجتماعى.(٧)

وتشير المشاركة إلى المساهمة، وعند القول بأن شخصاً ما يشارك، يعنى ذلك أنه يساهم بشئ ما، ويمكن أن تأخذ المشاركة عدة صور هى:(٨)

(١) مشاركة مباشرة : وذلك من خلال الفعل الشخصى.

(٢) مشاركة غير مباشرة : من خلال التمثيل بواسطة الآخرين.

(٣) مشاركة رسمية : من خلال الآليات والمجموعات واللقاءات الرسمية.

(٤) مشاركة غير رسمية : من خلال العلاقات والمناقشات والمساهمات غير الرسمية.

ويجب أن تتوافر بالمشاركة ثلاث خصائص رئيسية هى :(٩)

(١) الفعل : بمعنى الحركة النشطة للجماهير فى اتجاه هدف أو مجموعة أهداف.

(٢) التطوع : بمعنى أن تقدم جهود المواطنين طواعية، وباختيارهم يدفعهم شعورهم بالمسئولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة لمجتمعهم.

(٣) الاختيار : بمعنى إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة للعمل السياسى والقادة السياسيين، وحجم هذه المساندة فى حالة تعارض العمل السياسى.

وتشير التعريفات السابقة إلى الدور الكبير الذى يمكن أن تقوم به المشاركة فى عملية التنمية، وأن المشاركة تعد من أهم أسس الحياة الديموقراطية السليمة، وأنها تعتمد على الفعل، والمساهمة وبذل الجهد – على عكس اللامبالاة – وأن ذلك الفعل يتم فعله تطوعاً دون أية ضغوط.

وتنطلق الدراسة من التعريف الاجرائى التالي للمشاركة المجتمعية للمرأة:

" الإسهام الذى تقوم به المرأة فى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى محيطها الاجتماعى، والذى يبدأ من الأسرة، ويتدرج على كافة المستويات، ويتأثر بعوامل كثيرة، قد تزيد أو تحد من هذه المشاركة المجتمعية ".

وتوجد عدة صور للمشاركة المجتمعية تتداخل فيما بينها فى الواقع لما بينها من علاقات متبادلة ، ولكن يمكن تصنيفها لأغراض الدراسة والتحليل فيما يلى:-

(١) المشاركة الاقتصادية : وأقصد بها عمل المرأة فى القطاع الرسمى الحكومى والخاص، ومشاركتها فى القطاع غير الرسمى.

(٢) المشاركة السياسية : وأقصد بها المستويات الآتية :-

أ- متابعة الأخبار والمواقف المختلفة التى يمر بها المجتمع.

ب- التصويت فى الانتخابات المختلفة.

جـ- عضوية الأحزاب السياسية والمشاركة فى نشاطاتها.

د- الترشيح فى الانتخابات.

٣- المشاركة الاجتماعية : وتتضمن مايلى :-

أ- حصول المرأة على نصيبها من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة.

ب- المشاركة فى صنع القرارات الأسرية.

جـ- المشاركة فى الجمعيات الأهلية.

د- المشاركة فى أنشطة خدمة المجتمع المحلى.

الدراسات السابقة :

نظراً لأن موضوع المشاركة المجتمعية للمرأة من الموضوعات التى تلقى اهتماماً بالغاً على كافة المستويات، فقد أجريت دراسات عديدة على هذا الموضوع. سنعرض بعضاً منها على النحو التالى :-

١- الدراسات العربية :

أ- دراسة " عبد الرحيم أبو كريشه " عن : " المرأة الريفية والتنمية الاجتماعية :دراسة ميدانية مطبقة على أربع قرى بمحافظة قنا :[١٠]

تبلورت مشكلة الدراسة فى الكشف عن الأدوار التى تؤديها المرأة الريفية داخل المنزل أو خارجه فى مجالات التنمية بالتطبيق على أربع قرى بمحافظة قنا. وهى من الدراسات الوصفية التحليلية التى استخدمت المسح الاجتماعى بالعينة، والمنهج المقارن، وجمع الباحث بياناته عن طريق استمارة استبيان من عينة عشوائية منتظمة. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن تناول وتقييم الدور التنموى للمرأة الريفية يأخذ أكثر من بعد وأكثر من دور ويختلف طبقاً لفئات ومراحل حياة المرأة. فقد يأخذ الدور التنموى للمرأة بعدين أحدهما داخل المنزل وتتفوق فيه المرأة ذات المستوى التعليمى المحدود أو الأمية، أما البعد الآخر فيكون خارج المنزل من حيث

الاشتراك فى المؤسسات الحكومية المختلفة وتتفوق فيه المرأة المتعلمة أو نصف المتعلمة. وأنه توجد عدة عوامل تحد من أو تزيد من اشتراك المرأة فى التنمية مثل الخصوبة والتعليم والعوامل الاقتصادية والاجتماعية.

ب- دراسة " رفيقة سليم حمود " عن : " المرأة : مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل :[١١]

هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتقويم المرأة المصرية فى مجالات التعليم والصحة والعمل ومدى مشاركتها فى تحديد السياسات الاقتصادية، وفى مواقع اتخاذ القرار، واعتمدت الدراسة بشكل أساسى على التقارير الوطنية والدولية الحديثة بالإضافة إلى إجراء بعض المقابلات مع بعض المعنيين مباشرة بقضايا المرأة. وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة الحضرية تشارك فى اتخاذ القرارات الأسرية أكثر من المرأة الريفية. كما أن هناك علاقة بين القدرة على اكتساب المال والسلطة فى علاقة الزوجين وأن التعليم والمستوى الاقتصادى عاملان هامان فى إفساح المجال للمشاركة فى اتخاذ القرارات، وأن أكثر الفئات التى تعانى من ظاهرة الفقر هى المرأة لأنها الأقل حظاً من التعليم وبالتالى من فرص العمل والحصول على أجر، وهى الأقل تدريباً وتأهيلاً.

جـ- دراسة " ناهد رمزى " عن : " المرأة العربية والعمل : الواقع والآفاق : دراسة فى ثلاثة مجتمعات عربية " :[١٢]

تبلورت مشكلة الدراسة فى التعرف على المعوقات التى تؤدى إلى ضعف إسهام المرأة العربية فى مجال العمل، وتضمنت عينة الدراسة (١٥٤٧) امرأة عربية عاملة اختيرت من ثلاثة أقطار عربية هى الإمارات العربية المتحدة ولبنان والسودان، وتم جمع البيانات باستخدام استبيان مقنن، وأسفرت النتائج عن وجود تشابه كبير بين نساء الأقطار الثلاثة من حيث إسهامهن بجزء من دخولهن فى رفع المستوى الاقتصادى للأسرة، وكذلك فى المعوقات التى أدت إلى انخفاض معدلات إسهامهن فى مجال العمل، وهى

انتشار معدلات الأمية ونقص الوعى بأهمية دور المرأة فى تنمية مجتمعها، ونقص عدد المتخصصات فى المجالات التكنولوجية المتقدمة، والمعاناة من تحمل الأعباء المزدوجة داخل البيت وخارجه.

د- دراسة : " سبيكة محمد الخاطر " عن : " رأى المرأة حول العمل التطوعى فى قطر : دراسة استطلاعية ":(١٣)

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع رأى عينة عشوائية قدرها (٨٥) موظفة بجامعة قطر من خلال استمارة استبيان حول أهمية جمعية الهلال فى المجتمع وأهمية المشاركة فى العمل التطوعى والأسباب التى تعوق العمل التطوعى، وتبين من التحليل الإحصائى وجود إدراك ونظرة ايجابية من المبحوثات حول المشاركة بالعمل التطوعى، إلا أن هذه المشاركة تتطلب من الجمعية اتخاذ بعض الإجراءات من جانبها لتصبح عامل مشجع على الإقبال على التطوع. وأشارت المبحوثات إلى أن أهم أسباب المشاركة فى العمل التطوعى أنه يعتبر استثماراً لوقت الفراغ ويساعد على تنمية المجتمع.

هـ- دراسة " أميمة أبو الخير " عن : " المرأة المصرية : إشكالية الاستقلال الذاتى " :(١٤)

هدفت هذه الدراسة إلى رصد درجة الاستقلال الذاتى للمرأة المصرية فى تقرير مصيرها، وفى اتخاذ القرارات فى الأمور التى تتعلق بها وبمسار حياتها وتحديداً فى الأمور المصيرية التى تغير مجرى حياتها كالتعليم والزواج والعمل. واعتمدت الدراسة على دليل مقابلة، وبلغت حالات الدراسة ثلاثين حالة، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستقلال الذاتى للمرأة ينتهك فى مجال التعليم والعمل والزواج، وهذا مؤشر على أن الاستقلال محدود فى المسائل الأخرى.

و- دراسة " فاطمة يوسف القليني " عن : " القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع " :(١٥)

تحددت مشكلة الدراسة فى استطلاع رأى نخبة من النساء العاملات داخل المجتمع المصرى فيما يتعلق بقضايا ومشكلات المجتمع المصرى، ونحو الوظائف التى تقوم بها الدولة ودور القطاع الخاص داخل المجتمع ودور الجمعيات الأهلية. وتم تصميم استمارة استطلاع الرأى لهذا الغرض تم تطبيقها عن طريق مقابلة مائتين سيدة من العاملات بالقطاع الأكاديمى والحكومى وبالمشروعات الخاصة وبالجمعيات الأهلية. وتوصلت الدراسة إلى وجود عدة معوقات أمام اندماج المرأة ومشاركتها وتتمثل فى عدم توفر الخدمات التى تمكن المرأة من المشاركة فى الحياة السياسية، وقصور التشريعات الحالية فى مراعاة الظروف والتقاليد التى ترتبط بالعمل العام، وكذلك غياب المفاهيم الديموقراطية والشعور بعدم جدوى العمل السياسى لدى المرأة، وعدم اهتمام الأحزاب بالتثقيف السياسى للمرأة، وضعف الحالة الاقتصادية للمرأة بسبب عدم رغبة الشركات فى توظيف المرأة فى العمل، وكذلك النظرة المتدنية لها.

ز- دراسة " إيناس محمد غزال " عن : " الوعى السياسى للمرأة المصرية : دراسة مقارنة بين الريف والحضر " :(١٦)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قضية الوعى السياسى للمرأة المصرية ودور التعليم والتنشئة الاجتماعية والسياسية ووسائل الإعلام فى تشكيل هذا الوعى. وتبنت الدراسة الاتجاه المادى التاريخى كموجه نظرى للدراسة، واعتمدت على المنهج التاريخى والمنهج الوصفى والمنهج التحليلى والمنهج المقارن، واعتمدت الباحثة على استمارة مقابلة تضمنت مقياساً لتقدير الوعى السياسى للمرأة المصرية من عينة قدرها (٤٠٠) امرأة فى محافظتى المنوفية والإسكندرية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاتجاه إلى التعليم بالنسبة للفتاة يمثل اتجاهاً عاماً لدى المرأة الريفية بصفة خاصة، وضعف

إقبال المرأة على المشاركة السياسية خاصة فى الحضر، وعدم انضمام المرأة فى كل من الريف والحضر إلى الأنشطة الحزبية أو النقابية، وأن التعليم لا يؤدى الدور المتوقع منه فى مصر.

٢- الدراسات الأجنبية :

أ- دراسة كونجلو وبامجوسيو Konglolo M. & Bamgoseo عن : " مشاركة المرأة الريفية فى التنمية : دراسة حالة لثلاث قرى بجنوب افريقيا " :(١٧)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على المشاركة المحدودة للمرأة فى عملية التنمية الريفية بجنوب أفريقيا، فى ثلاث قرى. وجمعت البيانات من عينة قوامها (١٥٢) سيدة ريفية باستخدام استمارة الاستبيان، بالإضافة إلى المناقشات الجماعية مع القائمات بالعلاج الشعبى وقيادات المجتمع المحلى والطالبات الجامعيات. وكشفت الدراسة عن أن معظم النساء فى المناطق الريفية أميات، ويفتقرن إلى المبادرة والتجديد والاعتماد على الذات، حيث أن المرأة فى المناطق الريفية منعزلة ومهمشة، وتوجد نسبة عالية من البطالة نتيجة لفشل سياسات التنمية الريفية الحالية فى تحسين رفاهية معظم الريفيات بجنوب أفريقيا.

ب- دراسة كيانج أبارك Kyung Aepark عن " التمثيل السياسى والمرأة فى كوريا الجنوبية " :(١٨)

هدفت هذه الدراسة إلى بحث التمثيل السياسى للمرأة فى كوريا الجنوبية وتوضيح وجهات النظر والرؤى المتناقضة والتفسيرات المحتملة لانخفاض تمثيل المرأة. وتوصلت الدراسة إلى وضوح نظرية صراع الأدوار، حيث عايشت الغالبية العظمى من الصفوة النسائية صراع الأدوار، وبدأن مهامهن السياسية متأخراً بعد قيامهن بتربية ورعاية أطفالهن، وبذلك فإنهن فشلن فى اكتساب نفس الخبرات التى اكتسبها نظرائهن من الذكور، وبالتالى

أخفقن فى الوصول إلى المناصب القيادية التى وصل إليها نظرائهن الذكور. كما توصلت الدراسة إلى أن من أهم الأساليب التى يمكن أن تدعم وتسهل التمثيل السياسى للمرأة هو النظام الانتخابى بالقوائم الحزبية.

جـ- دراسة روجر كلارك Roger Clark وزملاؤه عن " الثقافة والنوع والمشاركة فى قوة العمل : دراسة عبر قومية :[١٩]

اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الثقافية ومشاركة المرأة فى قوة العمل، حيث اهتمت بالبيانات المستقاة من عدة دول آخذة فى اعتبارها الخلفيات الثقافية والظروف المادية المؤثرة على مشاركة المرأة فى قوة العمل والتغيرات التى طرأت عليها. وتمثل مجتمع الدراسة فى كافة الدول التى أتيحت فيها نسبة النساء فى قوة العمل إلى اجمالى قوة العمل فى مسح المرأة العالمى عام ١٩٨٠، وهذه البيانات هى تقديرات منظمة العمل الدولية. وبلغ عدد هذه الدول ١٣٥ دولة. وعرض الباحثون للمتغيرات الاقتصادية المتمثلة فى التنمية الاقتصادية ومستواها، وتمثلت المتغيرات الثقافية فى ست فئات هى : الدول الأفريقية الإسلامية، والدول الأفريقية غير الإسلامية، ودول أمريكا اللاتينية، والدول الآسيوية غير الإسلامية، والدول الماركسية، والدول الغربية. وتوصلت الدراسة إلى التأثير الايجابى الكبير للظروف المادية للدول على مشاركة المرأة فى قوة العمل، كذلك برز دور العوامل الثقافية التى كان لها تأثير كبير على وضع المرأة الاقتصادى.

د- دراسة مارك جراى Mark Gray وزملاؤه عن " المرأة والعولمة: دراسة لـ ١٨٠ دولة فى الفترة (١٩٧٥ – ٢٠٠٠) :[٢٠]

انطلقت هذه الدراسة من هدف رئيسى مؤداه التعرف على كيفية تأثير المستويات المتنامية من العلاقات الدولية على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، وتضمن تحليلهم لآثار العولمة على النوع بعدين أساسيين هما الموارد والفرص الاقتصادية، وانتشار المعايير والأفكار

الخاصة بمكانة المرأة فى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. واستخدمت الدراسة تحليل السلاسل الزمنية القطاعية التى تأخذ فى اعتبارها الطبيعة الخاصة للبيانات المستقاة من التقارير الدولية. وكشفت الدراسة عن أنه كلما كانت الثقافات الداخلية أكثر انفتاحاً على المؤثرات الدولية، فإن حالة المرأة تتحسن فى النواحى الصحية والتعليمية والمشاركة الاقتصادية وتبوأ المواقع الحكومية. كما أن العلاقات الدولية المتوازنة تفتح الطريق لتحسينات فى جودة الحياة ومكانة المرأة.

هـ- دراسة ستيلا ويليامز Stella, Williams عن " الإمكانيات السوسيو اقتصادية للمرأة فى مجتمع صيد صغير بنيجيريا " :(٢١)

تبلورت مشكلة الدراسة فى الكشف عن أثر عمل المرأة فى مجتمعات الصيد على مستوى معيشة الأسر المشتغلة بالصيد، وقام الباحث بتحليل البيانات الجاهزة بالإضافة إلى دراسة الحالة. وتوصلت الدراسة إلى أن الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة فى قرى الصيد النيجيرية – مثل كثير من الدول الأفريقية ودول جنوب شرق آسيا – يمكن استغلالها استغلالاً أمثل فى الأنشطة المتصلة مثل حفظ الأسماك وتعليبها والجمع بين زراعة الأسماك مع الإنتاج الزراعى وفى الصناعات الصغيرة المنزلية المصنعة للمواد المحلية، كما توصلت الدراسة إلى أن المرأة تلعب دوراً هاماً جداً فى أنشطة ما بعد الحصاد مثل التخزين والحفظ والتعليب وتسويق الإنتاج السمكى، وأن المرأة تلعب أدواراً أخرى فى كسب الدخل مثل العمل المأجور فى المزارع وفى صناعات التعليب وكذلك فى بيع منتجات الصيادين والمنتجات الزراعية والصناعات اليدوية المحلية، من خلال القيام بالخدمات الاجتماعية فى توزيع وتسويق الأغذية.

و- دراسة مونا ندولو Muna Ndulo عن " الإجراءات الدستورية لتحسين مشاركة المرأة فى الانتخابات " :(٢٢)

تناولت هذه الدراسة مشاركة المرأة فى مجتمعات ما بعد الصراع من خلال أولوية الإجراءات التشريعية التى يمكن أن تتخذ لتفعيل مشاركة المرأة، وأخذت فى اعتبارها دور وسائل الإعلام، وانتهت الدراسة إلى رؤية لمحاولة زيادة فرص مشاركة المرأة فى التصويت والترشيح فى الانتخابات. وتوصلت الدراسة التحليلية إلى وجود مدخلين تم تبنيهما لتفعيل مشاركة المرأة فى الهيئات القضائية هما تخصيص عدد من المقاعد للمرأة، وإدخال نظام الكوتا من أجل تحقيق الفرص المتساوية بين المرأة والرجل. وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مجتمعات ما بعد الصراع برامج للتعليم المدنى الجيد تستهدف المرأة، لا تركز فقط على الجوانب الفنية للتصويت، وإنما على وعى المرأة بأهمية صوتها وذلك نتيجة لأن معظم النساء فى هذه المجتمعات أميات ويعشن فى عالم من السيطرة الأبوية وسيادة المعتقدات التى لا تشجع مشاركة المرأة، ويجب على وسائل الإعلام أن تغير من الصورة النمطية للمرأة.

ز- دراسة اميلى روسنباوم Emily Rosenbaum وجريتا جيلبرتون Greta Gilbertan عن " مشاركة الأمهات فى قوة العمل فى نيويورك "[٢٣]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأمهات فى قوة العمل بين ست جماعات عرقية مختلفة فى مدينة نيويورك. واعتمدت الدراسة على تحليل مسح الإسكان ووقت الفراغ لعام ١٩٩١ بمدينة نيويورك، حيث تم تحليل بيانات ٨٠٠٠ أسرة. وتوصلت الدراسة إلى أن المعيشة مع بالغين يزيد من مشاركة الأمهات فى سوق العمل وأن البالغين المقيمين مع الأسرة يؤدون وظائف مختلفة بالمنزل تؤثر بدورها على قرار دخول الأمهات فى سوق العمل تأثيراً كبيراً. وأن بناء الأسرة عامل هام فى تحديد مشاركة المرأة فى قوة العمل، فخصائص الأسرة، مثل مكانة الزوج ووجود طفل صغير ووجود

بالغين مقيمين داخل الأسرة يؤثر على كمية الوقت الذى يمكن أن تقضيه المرأة فى الأنشطة الداخلية والخارجية.

ح- دراسة " عبد الغفور تشادهرى " عن : " التعبئة الاجتماعية والتمكين الاقتصادى للمرأة : دراسة فى مناطق مختارة فى اقليم أجك AJK بباكستان " :[٢٤]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير التمكين الاقتصادى – المنبثق من برنامج تنمية المجتمع المحلى الذى تدعمه الولايات المتحدة – على تعليم وصحة المرأة ومشاركتها فى صنع القرار، وأيضاً على أهمية التعبئة الاجتماعية المكثفة على التمكين الاقتصادى. وتم جمع البيانات من خلال المناقشات الجماعية للنساء، والمسئولين الحكوميين الذين تتوافر لديهم بيانات متعمقة عن أنشطة وبرامج المشروع. وتم تحليل البيانات وتفسيرها باستخدام الجداول البسيطة. وتوصلت الدراسة إلى أن التعبئة الاجتماعية لعبت دوراً حيوياً فى توعية السكان بالمزايا الممكنة لمشاركة كلاً من الرجل والمرأة فى جهود مكافحة الفقر، وفى شعور معظم النساء بإمكانية زيادة دخلهم بواسطة التعليم والتدريب الأفضل. وكذلك شعورهن بإمكانية تأثيرهن على القرارات الأسرية بعد أن أصبحن نشيطات اقتصادياً، وأن لدخولهن دور كبير فى تحسين حالتهن الصحية.

ط- دراسة " كين كوبنز " Kin Coppens وسوزانا كوليت Suzana, Koelet عن " المشاركة العامة وتقسيم المهام الأسرية " :[٢٥]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تأثير تباين الأدوار فى الحياة العامة بين الرجل والمرأة على تقسيم العمل فى المنزل. وحدد الباحثان المشاركة فى ثلاثة أشكال هى المشاركة فى سوق العمل، والمشاركة الاجتماعية فى التفاعلات الاجتماعية غير الرسمية، والمشاركة الاجتماعية الرسمية (فى عضوية المنظمات)، واعتمدت الدراسة فى جمع البيانات على

تصميم استمارة استبيان لهذا الغرض. وتوصلت الدراسة إلى أن المشاركة فى التنظيمات خلال مرحلة الطفولة لها وظيفة اجتماعية قوية، وأن المشاركين فى هذه التنظيمات منذ الطفولة كانوا أقل فردية وتسلطاً وأكثر ديموقراطية وتسامحاً.

٣- التحليل النقدى للدراسات السابقة :-

من خلال ما تم عرضه لأهم الدراسات السابقة ، يمكن التوصل إلى ما يلى :-

أ- إن قضية مشاركة المرأة ليست قضية محلية تهم الشأن الداخلى فقط، ولكنها قضية عالمية تهم دول العالم أجمع، فالمرأة تعايش إضعافا متزايداً فى كافة المجالات، خاصة فى المجال السياسى، وهذه الإضعاف يوجد فى معظم دول العالم، فهاهي الدراسات المتنوعة تبرز هذا الإضعاف، لذا أصبحت قضية البحث عن أهم سبل تمكين المرأة وتفعيل مشاركتها ظاهرة عالمية.

ب- إن معظم الدراسات السابقة تناولت المشاركة تناولاً جزئياً، حيث قامت بتقسيمها إلى مشاركة اجتماعية وأخرى اقتصادية وثالثة سياسية، وتناولت كل دراسة أحد هذه الجوانب تناولاً منفصلاً، وذلك قد يتعارض مع الطبيعة الحقيقية للمشاركة، فكل مجال من هذه المجالات يؤثر ويتأثر بالمجالات الأخرى، فعمل المرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية يتيح لها القدرة على المشاركة الاجتماعية ويحسن من أوضاعها ويساعد فى تمكينها وهكذا، وبالتالى فإن تناول المشاركة ينبغى أن يتم فى ضوء التناول الكلى وأن التقسيم السابق ينبغى أن يكون للدراسة والتحليل فقط، وهذا هو ما دعى الباحث إلى تناول المشاركة فى سياق تكاملها.

جـ- إن الدراسات السابقة تباينت فى الأساليب المنهجية التى اتبعتها، وكذلك فى أدوات جمع البيانات التى استخدمتها ،فمنها من اعتمد

على تحليل البيانات الجاهزة، ومنها من اعتمد على الاستبيان والمقابلة، علماً بأن لكل أسلوب مزاياه وعيوبه، لذا فقد أثرت الاعتماد على تحليل البيانات الجاهزة والاستبيان .

د- أوضحت الدراسات السابقة الكثير من المعوقات التى تحول دون تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، إلا أنه ينبغى تدارك أنه لا يمكن الفصل بين هذه المعوقات إلا لأغراض الدراسة والتحليل.

هـ- لم تتناول أى من الدراسات السابقة دور المجلس القومى للمرأة، أو المنظمات التسوية فى تفعيل المشاركة وهو ما دفع الباحث إلى التركيز على هذا الجانب.

التوجه النظرى للدراسة :-

تبنت الدراسة نظريتين هما نظريتى النسوية والدور، وفيما يلى سنوضح علاقتهما بموضوع الدراسة :-

١- النسوية :-

يصف مصطلح النسوية كافة الأفكار والحركات التى تتخذ من تحرير المرأة أو تحسين أوضاعها هدفاً لها.[٢٦]

وتستند نظرية النسوية على ثلاثة عناصر هى :[٢٧]

أ- يمثل النوع موضوع الاهتمام الرئيسى.

ب- ينظر إلى علاقات النوع على أنها مشكلة، حيث ترتبط باللامساواة والتناقض والضغط.

جـ- إن علاقات النوع ليست طبيعية، فهى نتيجة للعوامل التاريخية والسوسيو ثقافية.

وتعرف النسوية بأنها حركة اجتماعية تستهدف تقويض الأشكال المختلفة لاضطهاد المرأة. وتعرف أيضاً بأنها الاعتراف بسيطرة الرجل على

المرأة، ومحاولات المرأة لإنهاء هذه السيطرة، فهى نظرية ومنهج وممارسة تسعى لإحداث تحول فى العلاقات البشرية .[٢٨] كما تعرف النسوية بأنها منظومة فكرية تدافع عن مصالح النساء وتدعو إلى توسيع حقوقهن.[٢٩]

وتوجد عدة اتجاهات فى النسوية هى النسوية الليبرالية، والماركسية، والراديكالية، والعالمية والتعددية الثقافية. إلا أن الدراسة ستتبنى النسوية الليبرالية : التى تعتبر أكثر الاتجاهات اعتدالاً، وتعتمد على الافتراض المبسط بأن كافة البشر خلقوا متساويين، ويجب ألا ننكر المساواة فى الفرص بسبب النوع. وتعتمد النسوية الليبرالية على الاعتقاد بأن للمرأة والرجل نفس القدرات العقلية والاعتقاد بأن التعليم وسيلة لتغيير وتحول المجتمع، وأنه من المطلوب إدماج المرأة فى مصفوفة من الأدوار تتضمن العمل خارج المنزل، وأنه على الرجل أن يتحمل مسئولية كبيرة فى المهام الأسرية.[٣٠]

فما تعانيه المرأة هو الأعباء الأسرية الملقاة على عاتقها فى المقام الأول، وبتحمل الرجل قدراً أكبر من الذى تعود عليه فيما سبق يتيح وقتاً يمكن الاستفادة منه بالمشاركة، فالمرأة تتساوى مع الرجل فى القدرات والإمكانيات، لكن ما يحول دون إبراز هذه القدرات هو الأعباء الملقاة على عاتقها، والموروث الثقافى الذى يقلل من قدراتها.

٢- نظرية الدور :

يعرف الدور بأنه أنماط سلوكية أو توقعات منظمة تلازم شخصاً ما أو موقفاً معيناً.[٣١] فالدور هو مجموعة مواصفات تحدد ما ينبغى أن يفعله الشخص كشاغل لمركز معين على مستوى المجموعة الصغيرة أو المجتمع الكبير وتوجد ثلاثة تعريفات إجرائية للدور هى :[٣٢]

أ- الدور المعيارى : وهو مجموعة المواصفات أو المتطلبات النابعة من المجتمع أو من الثقافة عامة والتى ترسم للأشخاص أدوارهم فى حدود مراكزهم المتباينة.

ب- الدور المتوقع : وهو مجموعة من المواصفات التى يتطلبها الأنا من الآخر والعكس فى موقف تفاعل يتأثر بالثقافة الفرعية لكل منهما.

جـ- الدور الوظيفى : وهو الدور الفعلى أى سلوك الدور فعلاً أو أداؤه.

وتهتم نظرية الدور بأكثر الخصائص أهمية للسلوك الاجتماعى وهى اختلاف سلوكيات الكائنات البشرية وإمكانية التنبؤ بها بالاعتماد على هوياتهم الاجتماعية والموقف الذى يحدث فيه السلوك.[٣٣]

وتنقسم أدوار المرأة إلى ثلاثة أدوار هى :[٣٤]

أ- الدور الانجابى : ويرتبط هذا الدور بإعادة إنتاج الحياة البشرية، ولا يقتصر ذلك فقط على الإنجاب البيولوجى، ولكنه يمتد إلى رعاية الأطفال والحفاظ على قوة العمل.

ب- الدور الانتاجى : ويشير إلى الأنشطة الاقتصادية التى تقوم بها المرأة.

جـ- ادراة المجتمع المحلى : ويتضمن الأنشطة التى تقوم بها المرأة على مستوى المجتمع المحلى خلال وقت الفراغ.

وقد أكدت كثير من الدراسات على أن المرأة المصرية تواجه صراعاً فى الأدوار يمكن إرجاعه إلى ما يلى :-[٣٥]

(أ) تعدد الأدوار : فأمام المرأة الكثير من الأدوار المتاحة، وأكثرها أدوار متعارضة، تجد المرأة نفسها عاجزة عن اختيار دور واحد فقط.

(ب) الخلط فى تعريف الأدوار : حيث أن التعريفات الجديدة لدور المرأة، وبخاصة كزوجة وأم تتطلب تكيفاً مصاحباً من الرجل، وبخاصة الزوج والأب.

وفى ظل التمكين السياسى والاقتصادى والاجتماعى للمرأة ستضاف أدواراً جديدة إلى الدور التقليدى للمرأة، والمرأة الناجحة هى التى تستطيع

التوفيق بين الأدوار الجديدة والدور التقليدى، فى حال تمكينها. ولن يتحقق ذلك دون أن يصاحب بتغير الموروثات التى تلقى كامل العبء على المرأة فقط فى الدور التقليدى وإنما بمشاركة من الرجل، وتفهم للتغير الناتج عن ذلك.

الأساليب المنهجية للدراسة :

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التى تهدف إلى وصف وتحليل دور فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية فى تفعيل المشاركة المجتمعية، وكذلك الواقع الفعلى لهذه المشاركة، واعتمدت الدراسة فى هذا الإطار على الأساليب المنهجية التالية :-

١- الطريقة المقارنة :

حيث استخدمنا المقارنة على عدة مستويات هى :-

أ- على مستوى المكان : بين المراكز المختلفة للمحافظة وبين الريف والحضر.

ب- على مستوى الزمان : حيث المقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة.

جـ- على مستوى الجيل : من حيث المقارنة بين جيلين هما جيل الطالبات وجيل الأمهات.

د- على مستوى المجال : بين مشاركة المرأة فى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

هـ- بين النظرية والواقع : من حيث الدور المأمول للمجلس القومى للمرأة والمتحقق فعلياً.

٢- طريقة تحليل البيانات الجاهزة :

فقد اعتمدنا على تحليل البيانات الصادرة عن جهات مختلفة منها التعدادات العامة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وتقارير معهد التخطيط القومى، والتقارير الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

بمحافظة الغربية، والتقارير الصادرة عن المجلس القومى للمرأة فرع الغربية، فضلاً عن البيانات الواردة فى موقع المجلس القومى للمرأة على شبكة الانترنت.

٣- المسح الاجتماعى بالعينة :

حيث تم القيام بمسح لمجالات المشاركة لعينة من الطالبات بكلية الآداب وأمهاتهن.

واعتمدنا فى جمع البيانات على الاستبيان : تم إعداد استمارة استبيان طبقت عن طريق المقابلة، وتم التحقق من ثبات الاستمارة عن طريق تطبيق الاستمارة على خمسة عشر حالة من الطالبات ومثلها على أمهاتهن، ثم أعيد تطبيقها على نفس العدد بعد مرور عشر أيام، وتم حساب معامل الارتباط بين الاختبارين فوجدنا أن درجة الارتباط تراوحت بين٨٠,٦٠% لمعظم الأسئلة، وتم حذف الأسئلة التى قل معامل الارتباط فيها عن ٦٠% مما أتاح الاطمئنان لدى الباحثين . أما عن التحقق من صدق الاستمارة، فقد تم عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين بكليتى الآداب والتربية بجامعة طنطا.

مجالات الدراسة :

١- **المجال المكانى :** تم تطبيق الدراسة فى محافظة الغربية إيماناً منا بدور الجامعة فى خدمة المجتمع، ولأن مجال عمل الباحثان فى مدينة طنطا الأمر الذى يسر علينا تطبيق الدراسة الميدانية، فضلاً عن معرفتنا لكثير جوانب المشاركة بالمحافظة . ووقع اختيار الباحثان على كلية الآداب التى يعملان بها.

٢- **المجال الزمنى :** استغرقت الدراسة الميدانية حوالى أربعة أشهر حيث بدأ اختبار الاستمارة فى بداية شهر سبتمبر (مع بداية الفصل الدراسى الأول) للعام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ثم التطبيق على الطالبات وأمهاتهن

حتى نهاية الفصل الدراسى الأول فى نهاية شهر ديسمبر، أما عن جمع البيانات الجاهزة والتقارير المختلفة، فقد تم فى هذه الفترة بخطابات رسمية من الكلية.

٣- **المجال البشرى** : اختار الباحثان عينة عمدية من طالبات كلية الآداب بجامعة طنطا اشترطا فيها ما يلى:.

أ- أن تكون أمهات الطالبات على قيد الحياة.

ب- أن تقوم الطالبة بالإجابة على أحد الاستمارة ووالدتها على استمارة أخرى.

ج- أن تتوزع العينة على أقسام الكلية المختلفة وفرقها الأربع : فبلغت من أقسام الاجتماع والتاريخ واللغة العربية واللغة الإنجليزية والآثار وعلم النفس ٢٠ طالبة من كل قسم بواقع خمس طالبات من كل فرقة دراسية. ومن أقسام اللغة الفرنسية والفلسفة والمكتبات والإعلام والجغرافيا ١٦ طالبة من كل قسم بواقع أربع طالبات من كل فرقة دراسية.

هـ- أن تقيم الطالبات فى محافظة الغربية : وتم سحب العينة بحيث تتضمن الإقامة فى كافة مراكز المحافظة ريفها وحضرها فبلغت عدد الحالات ٤٠ طالبة من طنطا ومثلها من المحلة، و٢٠ طالبة تقيم فى كل من كفر الزيات وقطور وبسيون وسمنود والسنطة وزفتى، على أن تقيم نصف الحالات فى المدن والنصف الآخر فى الريف.

واتسمت عينة الدراسة بما يلى:

أ- بلغ اجمالى العينة ٢٠٠ طالبة و٢٠٠ والدة.

ب- تباينت مستويات الدخول لأسر الطالبات، فيبلغ الدخل الشهرى لـ (٢٦.٥%) منهن أقل من ٢٠٠ جنيه، ولـ (١٧.٥%) أكثر من ألف جنيه و(٢٠٠ – ٤٠٠) لـ (١٥.٥%) منهن و(٨٠٠ – ١٠٠٠) لـ

(١٥%) منهن، و(٦٠٠ – ٨٠٠) لـ (١٤.٥%)، و(٤٠٠ – ٦٠٠) لـ (١١%) من أسر الطالبات.

ج- تباينت عينة الدراسة فى المستوى التعليمى للأب والأم (للطالبات) ولوحظ عدم وجود فروق ذات دلالة بين تعليم الأب والأم فى عينة الدراسة. وأن (٧٧%) من المستوى التعليمى لآباء الطالبات هو تعليم متوسط وفوق متوسط وجامعى وفوق جامعى وكذلك (٥٦%) من أمهاتهن تعليمهن متوسط وفوق متوسط وجامعى وفوق جامعى.

د- تضمنت عينة الدراسة مستويات حرفية ومهنية متباينة لآباء الطالبات، حيث يعمل (٣٥.٥%) منهم كموظفين و(٩%) أعمال حرة و(٩.٥%) عمال و(٧%) فلاحين، و(٧.٥%) مدرسين أما أمهات الطالبات فلا يعمل (٤٤.٥%) من إجمالي الأمهات وتعمل (٣١.٥%) منهن موظفات و(١٧.٥%) مدرسات.

ى- تم الاستعانة بزملاء الباحثين من المعيدين وطلاب المنح بالقسم فى تطبيق الاستمارة، وذلك لكبر حجم العينة،وذلك بعد الاتفاق على أهداف البحث وطبيعته.

قضايا الدراسة :

١- المشاركة المجتمعية للمرأة :

شهدت نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى اهتماماً ملحوظاً لتناول قضايا المرأة على كافة المستويات، الأمر الناتج عن إدراك الشعوب بأن أوضاع النساء وحقوقهن جزء لا يتجزأ من محاور التنمية.[٣٦] فقضية المرأة ليست قضية تحرر فقط، وإنما قضية مجتمعية وقومية وقضية تنموية بالمعنى الواسع لهذا المفهوم الذى يضع فى اعتباره المشاركة فى اتخاذ القرارات، وفى القيام بمسئوليتها وتحملها، ومن هنا كانت قضيتها واجبة التحرك مع باقى قضايا المجتمع.[٣٧]

وقد استقر فى أدبيات التنمية فى الدول النامية بأن مجتمعا ما لا يستطيع أن ينهض مع إضعاف نصفه أو استضعافه، ويزيد البعض مع إضعاف نصفه الأفضل فى المنظور التنموى بمعنى أن الخسارة المترتبة على إضعاف المرأة فى منظور النوع تفوق الخسارة فى منظور الكم أضعافاً.(٣٨)

فالمرأة على المستوى العالمى تعانى من إضعاف متزايد، حيث تشير التقارير المختلفة للتنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة إلى المستويات الحالية المتدنية من الفقر – تأنيث الفقر – والعنف الموجه ضد المرأة والتمييز النوعى وعدم العدالة، وهيمنة الذكور، واللامساواة بين الرجل والمرأة وبين الدول وداخلها.(٣٩)

وتؤكد البيانات المستقاة من مصادر حكومية وخاصة مهتمة بأوضاع المرأة عالمياً على أن :(٤٠)

أ- تمثل المرأة (٧٠%) ممن يعيشون تحت خط الفقر على مستوى العالم.

ب- إن لعمل المرأة غير المأجور قيمة اقتصادية مرتفعة حيث يمثل ثلث الإنتاج الاقتصادى السنوى.

جـ- تمثل النساء الأميات أكثر من ثلثى أمية البالغين على مستوى العالم.

د- أكثر من ثلث اجمالى الأسر فى الدول النامية تعولها نساء.

هـ- معظم اللاجئين على مستوى العالم من النساء والأطفال.

و- يوجد بـ (٩٠%) من دول العالم هيئات تشجع تنمية المرأة، ومع ذلك تتبوأ المرأة (١٠%) فقط من المقاعد التشريعية على مستوى العالم.

لذا برز الاهتمام بقضايا المرأة من خلال مؤتمرات المرأة المتعددة التى أقيمت خلال الربع الأخير من القرن العشرين، والتى بدأت بمؤتمر المرأة الدولى الأول بكوبنهاجن عام ١٩٧٥، ثم مؤتمر المرأة الدولى الثانى الذى عقد عام ١٩٨٥ والذى انتهى إلى وضع سياسات نيروبى التطلعية،

تلك السياسات التى بنيت عليها قرارات المؤتمر الدولى الرابع للمرأة وتوصياته والذى عقد فى بكين عام ١٩٩٥.[٤١]

وفى ضوء ذلك لا تعتبر قضية مشاركة المرأة مسألة رفاهية، وإنما هى ضرورة من ضروريات التنمية، فحتى تتحقق التنمية ينبغى مشاركة كافة أفراد المجتمع، ومن ناحية أخرى تعد مشاركة المرأة أحد مؤشرات التنمية فى أى مجتمع.

وسنعرض فيما يلى لمجالات المشاركة المتمثلة فى المشاركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولمعوقات المشاركة.

أ- المشاركة الاقتصادية :

توجد علاقة تبادلية بين اندماج المرأة والتنمية الاقتصادية، فكلما زادت معدلات النمو الاقتصادى، زاد اندماج المرأة فى الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أن مشاركة المرأة ستحسن من فرص التنمية، حيث أن مشاركة المرأة إما فى العمل الرسمى أو غير الرسمى تلعب دوراً هاماً فى النمو الاقتصادى.

كما أن ممارسة المرأة للنشاط الاقتصادى المدر للدخل خارج المنزل يبرز مكانتها فى المجتمع، ويوجد الاحترام لها، ويتيح لها حرية أكبر فى الإنفاق على نفسها وأطفالها، كما يكسبها العمل خبرة ودراية بالمجتمع الكبير وكلها أمور يمكن أن تنعكس فى زيادة مشاركتها فى صنع القرارات الأسرية.[٤٢]إلا أنه لا يعفى المرأة من واجباتها الأسرية الملقاة على عاتقها، مما يزيد الأعباء عليها ويوقعها فى دائرة صراع الأدوار.

وقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن مكافحة فقر المرأة يؤدى إلى رفاهية المجتمع ككل ليس فقط لأن المرأة تشكل نصف المجتمع، بل لأنه قد ثبت أن الزيادة فى دخل المرأة تؤدى إلى زيادة إنفاق الأسرة على الصحة والتعليم والتغذية مما يؤدى إلى الزيادة فى دخل الرجل، وبالتالى زيادة رأس

المال البشرى، فضلاً عن مردود التعليم على معدل الخصوبة وتغذية وصحة الأطفال.(٤٣)

وتؤثر عدة عوامل على المشاركة الاقتصادية للمرأة فى مصر تتمثل فيما يلى :(٤٤)

– الإصلاح الاقتصادى : خاصة تلك البرامج التى استهدفت تحقيق التثبيت الاقتصادى من خلال خفض معدلات التضخم، والحد من عجز الميزان الداخلى والخارجى مما أدى إلى خفض الإنفاق الكلى.

ففرص الاختيار أمام المرأة فى ظل سياسات الهيكلة الرأسمالية ستصبح مقيدة ومحدودة، وقد تضطر المرأة لممارسة النشاط على غير إرادتها أو إلى الانسحاب من قوة العمل رغماً عنها، أو تصبح متعطلة إجباريا ويزداد هذا الوضع سوءاً باستمرار عملية الخصخصة وانكماش التوظيف فى قطاع الحكومة، ما لم يحقق القطاع الخاص توسعاً ملحوظاً فى طاقاته الإنتاجية وما لم تأخذ السياسات العامة فى اعتبارها الضعف النسبى لوضع المرأة فى ظل هذه الظروف.(٤٥)

– إجراءات الخصخصة : التى قد تؤدى إلى رفع معدلات البطالة للإناث وزيادة التحاقهن بالقطاع غير الرسمى لضيق ظروف العمل فى القطاع العام وصعوبة العمل فى القطاع الخاص بسبب مسئوليات المرأة وأدوارها المعقدة داخل المنزل وخارجه.

فترتفع معدلات البطالة بين الإناث لأضعاف مستواها بين الذكور وتتزايد معدلات البطالة بين النساء بوتيرة أسرع، وتدل الشواهد على أن النساء هم أول من يستغنى عنهم عند تقليص العمالة، وآخر من يستخدمون عند التشغيل الجديد، بل وصل الأمر إلى استبعاد النساء بداية فى إعلانات طلب العاملين وهو نوع من التمييز ضد المرأة يجافى القانون والدستور والمواثيق الدولية.(٤٦)

فقد بلغ معدل البطالة فى مصر عام ٢٠٠٤ (١٠.٥٧%)، وبلغ معدل بطالة الذكور (٥.٩٥%)، ومعدل بطالة الإناث (٢٦.٤١%) أى أنه خمسة أضعاف معدل بطالة الذكور . كما يلاحظ ارتفاع معدل بطالة الإناث فى مصر من (٢٢.٧%) عام ١٩٩٣ إلى (٢٦.٤١%) عام ٢٠٠٤.[٤٧]

كما تشير البيانات الخاصة باتجاهات الأجور الحقيقية وفقاً للنشاط الاقتصادى فى الفترة (١٩٩٠ – ١٩٩٦) إلى نوع من التمييز ضد النساء فى مستويات الأجور، فالمرأة العاملة لا تحصل على أكثر من (٨٣%) من مستوى أجور الذكور، حينما تؤدى نفس العمل، غير أن هذا التمييز يتضاءل نسبياً فى القطاع العام عنه فى القطاع الخاص.[٤٨]

– تنامى ظاهرة الفقر : فتشير الدراسات والإحصاءات الحديثة إلى أن المرأة هى أكثر الفئات التى تعانى من ظاهرة الفقر فهى أقل حظاً من التعليم، وبالتالى من فرص العمل والحصول على أجر وهى الأقل تدريباً وتأهيلاً وهى المكلفة بتدبير شئون الأسرة بهذا الدخل المحدود، وتزداد المشكلة بالنسبة للنساء المسئولات عن إعالة أسرهن إذ يتركز معظمهن فى الشرائح السكانية الأكثر فقراً.[٤٩]

– العولمة : تعتبر العولمة مصدراً لمزيد من الضغوط والمسئوليات على المرأة نتيجة الأثر السلبى للعولمة على توزيع الدخل بين الدول المتقدمة والنامية وبين الفئات الاجتماعية والاقتصادية داخل نفس الدولة، وللأثر المدمر للعولمة على العديد من فرص العمل التقليدية.

وتتمثل مجالات المشاركة الاقتصادية للمرأة فيما يلى :

– المرأة فى القطاع الرسمى :

يتمثل القطاع الرسمى فى العمل فى القطاعين الحكومى والخاص، إلا أن القطاع الحكومى فى أى دولة مازال هو قطاع الاستخدام الأقرب للمرأة، ويلقب بأنه الصديق للمرأة، بمعنى أنه القطاع الذى يستخدم النسبة الأكبر من العاملات، كما أنه أكثر قطاعات الاستخدام استجابة لمتطلبات القانون الذى يحمى المرأة العاملة، ويضمن لها كل الحقوق المتاحة لها، فالدولة هى التى تسن القانون، وهى التى تراقب تنفيذه، كما أنها هى التى تعاقب الخارجين عليه.(٥٠)

وفى ضوء ذلك أرى أن القطاع الحكومى هو القطاع المفضل للمرأة لهذه الأسباب، كما أن القطاع الخاص لا يفضل فى أحايين كثيرة المرأة نتيجة للموروث التقليدى بعدم قدرة المرأة على بذل مجهود يتساوى مع مجهود الرجل وذلك للأعباء الملقاة على عاتقها، فضلاً عما تتطلبه المرأة المتزوجة من أجازات للحمل ورعاية الأطفال نتيجة لدورة حياتها الطبيعية.

- المرأة فى القطاع غير الرسمى :

يتسم القطاع غير الرسمى بخصائص تلائم المرأة بصفة عامة مثل مرونة أوقاف العمل، فقد تعمل المرأة بعض الوقت أو بشكل مؤقت، أو تمارس العمل فى منزلها، أو بالقرب منه، ويتسم بوجود فرص عمل للنساء الفقيرات غير المتعلمات وسهولة الالتحاق بأنشطته وسهولة اكتساب الخبرة بالعمل.(٥١)

لذلك يستوعب القطاع غير الرسمى الغالبية العظمى من النساء، ويضم هذا القطاع الأنشطة الاقتصادية التى تقوم بها المرأة فى المنزل والتى تدر دخلاً على الأسرة مثل الحياكة والتطريز وصناعة الحلويات وغيرها. وإنى أرى أن هذا القطاع يحتل أهمية كبيرة فى حل مشكلة البطالة التى تزداد تفاقماً خاصة بطالة الإناث، ولكن ذلك يتطلب من قبل الدولة العديد

من التسهيلات، خاصة فيما يتعلق بإمكانية الاقتراض وحصول المرأة على القروض اللازمة لتلك الأنشطة.

فإمكانية حصول المرأة على الائتمان محدودة للغاية، لذلك تشكل المرأة نسبة ضئيلة من المقترضات من المؤسسات المالية والائتمانية الرسمية بوجه عام فى الدول النامية نتيجة لعدة عوامل منها عدم توفر مؤسسات مالية ذات أوقات عمل مناسبة وفى مواقع مناسبة، ونقص الخدمات الادخارية، وانخفاض مستوى التعليم وارتفاع نسبة الأمية بين الإناث، وعدم توافر الضمانات التقليدية، ونقص رأس المال التجارى، وعدم السماح بمنح القروض للمشروعات الصغيرة التى توجد بالمنازل، واشتراط حصول المرأة على تدريب مسبق حتى يسمح لها بالحصول على القروض، وعدم ملائمة جداول سداد القروض مع دورة مشروعات المرأة.(٥٢)

ب- المشاركة السياسية للمرأة :

تعد المشاركة السياسية للمرأة مؤشراً هاماً من مؤشرات الديموقراطية فى أى مجتمع، فإتاحة الفرصة لكافة المواطنين بغض النظر عن النوع للمشاركة السياسية للمرأة حق من الحقوق الأساسية، كما أن الاهتمام بقضية المشاركة السياسية للمرأة يرجع جزئياً إلى الموجة العالمية بتفعيل مشاركتها، خاصة فى ظل انخفاض نسبة تمثيلها.

فنسبة تمثيل المرأة فى مجالس النواب وفى مجالس الشيوخ تعتبر متدنية على مستوى العالم، حيث تبلغ فى مجالس النواب (٣.٦%)، وفى مجالس الشيوخ (٢.٥%)، وذلك وفقاً لبيانات الاتحاد البرلمانى الدولى عام ١٩٩٩، وتجدر الإشارة إلى أن النسبة التى تستهدفها الأمم المتحدة لا تقل عن (٣٠%) كحد أدنى فى البرلمانات الوطنية.(٥٣)

لذا أوصت ورقة عمل مؤتمر بكين بضرورة مراجعة الحكومات لنظمها الانتخابية وإصلاحها لضمان التمثيل السياسى للمرأة، فمشاركة المرأة

فى الأحزاب سياسية مهمة لأنها تمهد الطريق لتفعيل مشاركتها فى البرلمان وفى الهيئات الأخرى المنتخبة، بالإضافة إلى الترشيح فى المواقع الوزارية والسياسية الأخرى.(٥٤)

وقد اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى من تجربة الدول الإسكندنافية بالذات فى تخصيص حصة للنساء فى مقاعد البرلمان دليلاً على أهمية هذه الفكرة، فهذه الدول تخصص مابين ٣٠ و٤٠% من المقاعد فى المجلس النيابى للمرأة.(٥٥)

ويمكن القول بأن نظام الكوتا هو من أيسر السبل لزيادة نسبة المرأة فى البرلمانات ولو بصفة مؤقتة، حيث أنه أكثر تلاؤماً مع الخصائص العامة للمرأة العربية.

فالمرأة العربية تتسم بتضاؤل حجم مشاركتها فى العمليات الانتخابية وفى عضوية الأحزاب، وكذلك الضعف الكبير فى حجم تواجدها فى مراكز صنع القرار، وارتفاع معدلات الأمية بين النساء والفجوة بين النساء و الرجال فى مجالات التعليم والتدريب والتوظيف وكذلك فى المشروعات الاقتصادية الخاصة، وغياب حركة نسوية فاعلة فى المجتمع، إضافة إلى ضعف وتشوه الوعى الحداثى للمرأة بذاتها كفاعلة فى المجال السياسى.(٥٦)

وفى مصر نجد وضوح هذا التدنى فى نسب التصويت وعضوية الأحزاب، وعضوية المجالس المنتخبة كالمحليات ومجلس الشورى ومجلس الشعب. فعلى سبيل المثال بلغت نسبة النساء المرشحات فى انتخابات المحليات لعام ٢٠٠٢ (١.٧٣%) من اجمالى المرشحين، وبلغت نسبة عضوية النساء فى المحليات (١.٥٦%) من اجمالى الأعضاء.(٥٧)

كما أن تمثيل المرأة فى مجلس الشعب منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن يعد تمثيلاً هامشياً باستثناء الفترة (١٩٧٩ – ١٩٨٤) والتى صدر فيها القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ والذى ينص على تخصيص ثلاثين مقعداً للمرأة فى عضوية مجلس الشعب، ثم

رفعها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ إلى إحدى وثلاثين مقعداً، إلا أنه بصدور القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل نظام الانتخاب لكى يجمع بين نظام الانتخاب بالقائمة والنظام الفردى وإلغاء تخصيص مقاعد للمرأة انخفض تمثيل المرأة إلى خمسة عشرة، بالإضافة إلى أربع عضوات بالتعيين فى الفترة (١٩٨٧ – ١٩٩٠)، ومنذ عام ١٩٩٠ وبصدور القرار بقانون رقم ٢٠١ والذى أعاد الانتخاب إلى النظام الفردى عاد تمثيل المرأة مرة أخرى ليصبح هامشياً.(٥٨)حيث بلغ عشر عضوات فى الفترة (١٩٩٠ – ١٩٩٥)، وتسع عضوات فى الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٠)، وعشر عضوات فى الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥).(٥٩) وفى الانتخابات الأخيرة (٢٠٠٥ –) بلغ عدد العضوات المنتخبات أربع عضوات فقط، وخمس عضوات بالتعيين.

وبعيداً عن الكم، يلاحظ أن أداء معظم النائبات فى الفترة الأخيرة، لم يلفتن النظر إليهن، وبالتالى جذب دوائرهن إليهن فى الانتخابات التالية، على عكس بعض الرجال الذين احتفظوا بمقاعدهن الانتخابية نتيجة لأدائهم المتميز فى الفترة السابقة.

جـ- المشاركة الاجتماعية للمرأة :-

- الجمعيات الأهلية :

تعتمد الجمعيات الأهلية بالدرجة الأولى فى عملها على جهود المتطوعين، فالتطوع جهد ارادى يبذله المواطن طواعية واختياراً من أجل خدمة مجتمعه، دون توقع مقابل، إلا أنه فى السنوات الأخيرة حدث عزوف عن التطوع نتيجة لأسباب عديدة منها الحالة الاقتصادية المتذبذبة التى جعلت المواطنين يفكرون فى المقام الأول فى توفير احتياجاتهم الأساسية، ومشكلة البطالة التى أدت إلى عزوف الشباب عن التطوع، حيث يوجهون جهودهم للبحث عن عمل، وعدم توافر ثقافة التطوع والوعى بأهمية التطوع

فى العمل الاجتماعى، ونقص عدد مراكز التطوع التى تستقبل المواطنين وتؤهلهم للعمل التطوعى، وعدم وجود سياسة أو خطة للاستفادة من الجهد التطوعى.(٦٠)

وتوجد عدة اعتبارات فى صدد تحليل مشاركة المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية، ومن بين هذه الاعتبارات منها أن أرقام العضوية الرسمية لا تعكس الواقع حيث عادة ما يقل عدد الأعضاء النشطين عن الأعضاء الرسميين، ولا توجد فروق بين عضوية الرجال والنساء فى الجمعيات الأهلية فى القاهرة والجيزة وينطبق ذلك بصورة كبيرة على باقى الجمهورية، وأن تمثيل المرأة فى المستويات القيادية فى الجمعيات الأهلية يكاد يكون متقارباً فى جمعيات تنمية المجتمع وجمعيات الرعاية الاجتماعية.(٦١)

- المشاركة فى صنع القرارات الأسرية :

إن تمكين المرأة من المشاركة فى صنع القرار الأسرى لا يعنى صراعاً أو مزاحمة لسلطة الرجل داخل الأسرة، وإنما يحقق ذلك شروط قيام المرأة بدورها كشريك كامل مما يحقق التوازن فى العلاقات والأدوار.

فمشاركة الأم فى القرارات الأسرية وترسيخ هذا المبدأ سيكون له أكبر الأثر بالطبع على غرسها فى نفوس أبنائها، وذلك لما للأسرة من دور هام فى تشكيل اتجاهات الأبناء التى تبقى معهم طوال حياتهم، حيث أن الأسرة هى أول نمط من أنماط السلطة الذى يعايشه الطفل وتؤثر طريقة ممارسة الأسرة لهذه السلطة قيمه واتجاهاته ومعارفه، ويمثل الأب السلطة فى الأسرة، فإذا كان الأب شخصاً سلطوياً فى علاقاته بأفراد أسرته، فمن المحتمل أن تتأكد لدى الأبناء قيم الإكراه والسلبية والفردية.(٦٢)

والعكس فإن إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية سيعطى قدوة لدى أبنائها الذكور والإناث على السواء، فالأسرة الديموقراطية فى قراراتها هى نواة للتنشئة السياسية السليمة للأبناء مستقبلا ولن ينتظر من

أسرة تكبت فيها الأم عن الإدلاء بأية آراء أن تفرخ أطفالاً – سيصبحون فيما بعد شباباً – فاعلين سياسيا.

د- العوامل التى تؤثر على المشاركة المجتمعية للمرأة المصرية :

تتأثر مشاركة المرأة بعدة عوامل مترابطة لا يمكن الفصل بينها إلا لأغراض الدراسة والتحليل على النحو التالى :

- الموروث الثقافى :

تتحدد للذكور والإناث فى معظم المجتمعات أدواراً ومسئوليات وفرصاً وحقوقاً مختلفة، وكلما شب الولد والبنت فإنهما يتعلمان من أسرهم ومجتمعاتهم السلوكيات التى يفترض أن يسلكها كل منهما، فما ينظر إليه على أنه سلوك " طبيعى " للرجل والمرأة يختلف من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى.(٦٣) ولا تزال التقاليد والأعراف الثقافية ترى أن بعض الوظائف أجدر بطبيعة المرأة عن غيرها، ومن ثم يجئ التركيز فى سوق العمل وقطاعاته الحديثة على مجال الخدمات وبخاصة الصحة والتعليم، وامتدت إلى قطاعات الإعلام والمهن الطبية والهندسية، كذلك تظل تلك التقاليد والمفاهيم الثقافية عائقاً دون تكافؤ فرصها على أساس القدرات والكفاءات فى مجالات كالإدارة العليا.(٦٤)

ولا تعترف الثقافة السائدة بدور الفتاة إلا كزوجة وربة منزل، وهى وإن سمح لها بالتعليم والعمل، فهذا من أجل تحسين فرصتها للزواج، ويشترط ألا يتعارض هذا مع إدماج دورها الأساسى فى خدمة الزوج ورعاية الأبناء، وتظل الفتاة موضع رثاء من محيطها الاجتماعى إن تأخر بها سن الزواج أو لم تتزوج، أو تزوجت ولم تنجب، أو تزوجت وأنجبت إناثا فقط، أو طلقت أو ترملت، بغض النظر عما تكون قد حصلت عليه الفتاة من درجات علمية أو ما حققته من مكانة مهنية، مما يشير إلى أن الثقافة السائدة تؤكد على

أن وجود المرأة ومكانتها لا يتحققان إلا من خلال الرجل فى ظل نظام الأسرة والزواج.(٦٥)

- مقاومة المرأة ذاتها :

ويتجلى ذلك فى مقاومة المرأة بوعى أو بدون وعى محاولات التغيير والتطور، فيعتبر البعض أن المرأة هى المسئولة عن زيادة اتساع الفجوة بينها وبين الرجل فى المجالين الاقتصادى والسياسى، فهى التى فصلت بنفسها بين أنشطتها فى المجالين العام والخاص وخلقت تمايزاً بين دورها السياسى ودورها كمواطنة.(٦٦) ويحتاج الأمر هنا بالنسبة للمرأة ذاتها إلى إعادة تأهيلها للتخلص من الهزيمة الداخلية التى تمنعها من اتخاذ المبادرة للتغيير دون أن تفقد المرأة والمجتمع القيم والرموز الايجابية التى تسجلها تلك المعتقدات.(٦٧)

-التعليم :

يعتبر التعليم أحد أهم آليات التكوين الاجتماعى للشخصية الإنسانية، وهو العنصر الأكثر وضوحاً وتأثيراً على النشاط والحركة والمشاركة الاجتماعية والسياسية، كما أن العلاقة بين التعليم والمشاركة الشعبية على الأصعدة الاجتماعية والسياسية علاقة طردية دائماً، إذ يكاد يوجد إجماع على الدور الوظيفى للتعليم فى إنضاج الوعى الاجتماعى والسياسى، ومن ثم دعم وتنمية المشاركة الشعبية.(٦٨)

فللتعليم دور كبير فى تمكين المرأة بصفة عامة، حيث أنه كلما زادت معدلات التعليم، انخفضت معدلات النمو السكانى والوفيات ووفيات الأطفال وتحسنت صحة الأسرة، وترتبط زيادة فرص التحاق الفتيات بالمدراس الثانوية بزيادة مشاركة المرأة فى قوة العمل ومساهمتها فى الدخل الأسرى والقومى، كما تؤثر قدرة الكسب المتزايد للمرأة على تغذية الأطفال،وتزداد احتمالية التحاق أطفال – خاصة الإناث – المتعلمات بالتعليم، ومن

المحتمل أن يكون لهن مستوى تعليمى مرتفع، هذا فضلاً عن أن المرأة المتعلمة أكثر نشاطاً سياسياً وأكثر معرفة بحقوقها القانونية.(٦٩)

- وسائل الإعلام :

تلعب وسائل الإعلام دوراً سلبياً فى خلق صورة سلبية عن المرأة لا تخرج عن تركيزها على الأدوار التقليدية لها مع إغفال كامل لدورها كعاملة ومنتجة ومساهمة فى التنمية، والتأكيد المستمر على الربط بين عمل المرأة والانحراف والتفكك الأسرى، وإبراز صورة المرأة كتابعة للرجل تقوم على خدمته، وتعتمد عليه اعتماداً كاملاً، وتصوير المرأة كموضوع للإثارة والجنس وأن عليها أن تركز على جوانب معينة تخص جمالها.(٧٠)

فالموجه الحالية مما يعرض فى وسائل الإعلام تؤكد تلك الصورة الذهنية السلبية عن المرأة، فهى عاطفية ولا تصلح لأن تتولى أى منصب قيادى أو قضائى وأنها هى ربة البيت المطيعة لزوجها، وإذا عملت فإنها لا تتقن عملها، ودائماً ما تسبب مشكلات كثيرة لهذا العمل،والتركيز بصورة أساسية على جسد المرأة باعتباره من أهم مقوماتها، مما قد يكون أحد العوامل التى رسخت هذا التصور فى أذهان الكثيرين .

-الظروف الاقتصادية :

تؤدى المصاعب الاقتصادية إلى انغماس المواطنين بنوعيهم بمشاغلهم من أجل توفير متطلبات حياتهم اليومية (لقمة العيش)، وإن العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية عامة والمشاركة النسائية فى العمل السياسى بصفة خاصة.

فطريقة حياة المرأة المعاصرة، وهى تعمل وتحقق إيرادات للأسرة، وفى نفس الوقت تتحمل مسئولية ادارة المنزل وما يرتبط بذلك من اضطرابات وعدم استقرار يجعل معظم النساء العاملات يقتطعن الوقت من

ساعات النوم لمواجهة متطلبات هذه الحياة، فى الوقت الذى لا يساهم فيه الرجل بنسبة (٥٠%) من الأعمال المنزلية أو فى رعاية الأطفال.[٧١]

٢- المجلس القومى للمرأة :

ظهرت اللجان والجمعيات النسائية فى بداية الأمر كجزء من الحركة التطوعية وقامت بتنظيم مجموعات من النخبة المتعلمة، وتراوحت برامجها بين الخدمات الأسرية والأعمال الخيرية إلى غير ذلك من خدمات الرعاية الاجتماعية، وامتزجت هذه الأعمال فى مرحلة تالية بمطالبة الجمعيات النسائية بما عرف بحقوق المرأة ووضعها القانونى وقوانين الأحوال الشخصية، ثم بدأت مختلف الجمعيات النسائية فى بعض الأقطار العربية تتجمع قطرياً فى صورة اتحاد نسائى عام.[٧٢]

وللمنظمات النسوية ثلاثة أنماط أساسية من الأهداف هى :-[٧٣]

أ- تنمية أعضائها عن طريق زيادة وعيهم السياسى ومهاراتهم ومعارفهم.

ب- خدمة المرأة بصفة عامة عن طريق تقديم الخدمات التعليمية والصحية والإسكان.

جـ- تغيير المجتمع، حتى تتحسن مكانة المرأة ومعاملتها وأوضاعها وفرصها فى الحياة.

وفى مصر تتعدد المنظمات النسائية المطالبة بحقوق المرأة، ومن أبرزها المجلس القومى للمرأة الذى أثير بشأنه الكثير من الجدل، خاصة بعد انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، فى ظل تدنى نسبة النساء المرشحات، ودعم المجلس لهن، وتدنى نسبة من نجحن منهن إلى أربع سيدات فقط.

وقد نشأ المجلس القومى للمرأة بقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠، حيث أصبح يتبع رئيس الجمهورية مباشرة وتكون له الشخصية الاعتبارية ومقره الرئيسى مدينة القاهرة، ونص القرار فى مادته الثالثة على اختصاصات المجلس والتى من أهمها[٧٤]:

أ- اقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية فى مجال تنمية شئون المرأة، وتمكينها من أداء دورها الاقتصادى وإدماج جهودها فى برامج التنمية الشاملة.

ب- وضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التى تواجهها.

جـ- متابعة وتقييم السياسة العامة فى مجال المرأة والتقدم بما لديه من مقترحات وملاحظات للجهات المختصة فى هذا الشأن.

د- إبداء الرأى فى مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة والتوصية باقتراح مشروعات القوانين التى تلزم للنهوض بأوضاع بالمرأة.

هـ- إبداء الرأى فى جميع الاتفاقيات المتعلقة بالمرأة.

و- تمثيل المرأة فى المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشئون المرأة.

ز- تنظيم دورات تدريبية للتوعية بدور المرأة فى المجتمع وبحقوقها وواجباتها.

وتعتمد فلسفة المجلس فى تحقيق التنمية على عدم عزل المرأة فى برامج تنموية خاصة بها، وذلك من خلال مشروعات وبرامج عديدة منها : مشروعات وبرامج قائمة للتمكين الاقتصادى، أخرى للتمكين الاجتماعى، وثالثة للتمكين السياسى، ورابعة للتأكيد على توعية المرأة وحصولها على حقوقها القانونية، وخامسة للتنمية الثقافية للمركز.[٧٥] أى أن المجلس القومى للمرأة يسعى إلى تمكين المرأة فى كافة نواحى الحياة من أجل بلوغها مرحلة متساوية مع الرجل.

وللنهوض بوضع المرأة فى المجتمع المصرى، تتركز وظائف المجلس القومى للمرأة فى الآتى :[٧٦]

أ- تحليل السياسات والحوار على مستوى القرار.

ب- التخطيط لإدماج النوع.

جـ- إنشاء شبكة اتصال تكون قادرة على التأثير على الأجهزة التشريعية المسئولة عن دعم قضايا المرأة.

د- تبادل الأفكار والوعى من خلال زيادة الوعى الاجتماعى بقضايا المرأة.

هـ- تنمية القدرات والاهتمام بالتدريب.

ز- أنشطة تجريبية يقوم بها المجلس لاختبار أفكار محددة ذات صلة بأهداف المجلس.

ويعتبر ما سبق ما يمكن أن نطلق عليه المأمول من دور المجلس القومى للمرأة أو الرؤية الرسمية، فهل استطاع فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية تحقيق تلك الأهداف، هذا ما ستحاول الدراسة الميدانية الإجابة عليه.

تحليل البيانات :

١-واقع المشاركة المجتمعية للمرأة بمحافظة الغربية :

قدر إجمالى عدد السكان بمحافظة الغربية فى بداية عام ٢٠٠٥ بحوالى (٣٩٢٥١٥٤)، ومثلت نسبة الإناث بالمحافظة (٤٩.٤%)، وبلغت نسبة الإناث بمدينة طنطا (١٠.٧%) وبالمحلة (١٣.٧%)، وفى مركزى المحلة الكبرى وطنطا مجتمعين ما يقرب من نصف (٤٩.٤%) اجمالى الإناث بالمحافظة [٧٧].

كما تشير مؤشرات التنمية البشرية لمعهد التخطيط القومى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى أن متوسط تصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالمحافظة عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ هو (٥٣١٤.٨) جنيه مصرى، وبلغت نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى (٨٩.٦%)، ومعدل القراءة

والكتابة (٦٩.٥%)، وأن محافظة الغربية تحتل مكانة متقدمة بين محافظات الجمهورية فى دليل التنمية البشرية، حيث احتلت المركز السابع.[٧٨]

وبالنسبة لترتيب مراكز ومدن المحافظة فى دليل التنمية البشرية، نجد أن " حى أول طنطا " يقع على قمة الدليل تليه مدينة طنطا، ومدينة كفر الزيات، وحى ثان طنطا، وحى أول المحلة، ومدينة المحلة، وحى ثان المحلة، ويقبع مركز ومدينة قطور، ومركز ومدينة بسيون فى مؤخرة الدليل، الأمر الذى يشير إلى تفاوتات كبيرة فى التنمية المحلية على مستوى محافظة الغربية، مما سينعكس بدوره على وضع المرأة بين مراكز ومدن المحافظة.

وفيما يلى سنعرض لبعض مؤشرات المشاركة المجتمعية للمرأة بمحافظة الغربية كما تعكسها البيانات الجاهزة :

أ-المشاركة الاقتصادية للمرأة :-

- يلاحظ تدنى نسبة النساء الملتحقات بالنشاط الاقتصادى على مستوى المحافظة، حيث بلغت (١٤.٦%) من اجمالى النساء اللاتى بلغت أعمارهن خمسة عشر سنة فأكثر عام ١٩٩٦، وبلغت فى حضر المحافظة (٢١.٧%) وفى الريف (١١.٢%)، مما يشير إلى أن نساء الحضر أكثر نشاطاً اقتصادياً من نساء الريف. كما يلاحظ التفاوت فى ذلك بين مدن وقرى المحافظة، حيث تنخفض نسبة الملتحقات بالنشاط الاقتصادى بصورة كبيرة فى ريف مركز كفر الزيات (٧.١%) وريف قطور (٨.٢%) وريف بسيون (٨.١%)، وترتفع هذه النسبة فى المقابل فى مدينة طنطا (٢٣.٥%)، وفى مدينة المحلة (٢٢%)، وفى مدينتى كفر الزيات والسنطة بنفس النسبة (٢٠.٧%).[٧٩]

- كما تشير المعدلات إلى زيادة نسبة النساء الملتحقات فى قطاعى الصحة والتعليم عن باقى القطاعات عام ١٩٩٦، وذلك قد يرجع إلى ملائمة طبيعة هذه القطاعات للمرأة، فنجد أن (٣٩.٥%) من إجمالى الملتحقات بالنشاط الاقتصادى يلتحقن بقطاعى الصحة والتعليم بالمحافظة، وتزيد هذه النسبة فى حضر المحافظة (٤٥.٤%) عنها فى ريف المحافظة (٣٤.٢%). كما يلاحظ أيضاً التفاوت فى هذه النسب بين قرى ومدن المحافظة، حيث ترتفع فى مدينة السنطة (٥٢.٥%) ومدينة كفر الزيات (٤٩%) ومدينة طنطا (٤٨%)، وتقل فى ريف المحلة الكبرى (٢٣.٤%) وفى ريف سمنود (٣٠%)فى عام ١٩٩٦.[٨٠]

- كما تشير المعدلات إلى تفضيل المرأة إلى العمل فى القطاع الحكومى عن القطاع الخاص، حيث بلغت نسبة العاملات فى القطاع الحكومى بالمحافظة [من اجمالى الإناث (١٥+)] (٥٥.٥%)، مقابل (٣٩.٩%) فى القطاع الخاص، كما يلاحظ ارتفاع نسبة العاملات فى الحضر (٦٧.٥%) عنها فى ريف المحافظة (٤٤.٢%)، وذلك على العكس من نسبة العاملات فى القطاع الخاص التى تزيد فى الريف (٥٣.٢%) عنها فى الحضر (٢٥.٧%). وقد يرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة القطاع الخاص فى الريف عنه فى الحضر، فالقطاع الخاص فى الريف يتسم بصغر حجم النشاط والاستثمارات وبتدخل العلاقات الشخصية فى تعيين الأقارب والمعارف، وذلك على العكس من الحضر.[٨١]

- يلاحظ انخفاض نسبة قوة العمل من النساء من اجمالى الإناث (١٥ سنة فأكثر) عام ١٩٩٦، حيث بلغت (٢٠.٣%) فى المحافظة، و(١٧.١%) فى الريف و(٢٧%) فى الحضر.[٨٢]

- ترتفع نسبة بطالة الإناث بصورة كبيرة عن بطالة الذكور، خاصة بطالة الإناث فى ريف المحافظة، حيث بلغت نسبة بطالة الإناث عام ١٩٩٦ فى المحافظة (٢٨%) مقارنة بـ (٨.٧%) لبطالة الذكور، كما بلغت نسبة بطالة الإناث فى الريف (٣٤.٥%) مقارنة بـ (١٩.٦%) فى الحضر. ويلاحظ التفاوت بين قرى ومدن المحافظة فى بطالة الإناث، حيث وصلت النسبة أعلى معدلاتها فى ريف بسيون (٤٥.٧%) ومركز بسيون (٤٢.٥%) وريف كفر الزيات (٤٢.٢%)، وريف السنطة (٤٠.١%)، وتقل النسبة فى مدينة زفتى (١٠%) ومدينة سمنود (١٢.٧%) ومدينة السنطة (١٦.١%) ومدينة طنطا (١٦.٢%).[٨٣]
- كما تشير التقديرات إلى التذبذب الواضح فى نسبة بطالة الإناث فى السنوات التالية، حيث انخفضت بالمحافظة عام ١٩٩٩ إلى (١٧.٥%)و ثم عادت للارتفاع فى عام ٢٠٠١ إلى (٢٨%)، والانخفاض فى عام ٢٠٠٢ إلى (٢٤%).[٨٤]
- تنخفض نسبة العاملات فى مهن التنظيم والإدارة فى محافظة الغربية عام ١٩٩٦ من اجمالى الملتحقين بها، فقد بلغت (١٥.٧%) لاجمالى المحافظة و(١٦.٣%) فى حضر المحافظة و(١٤.٧%) فى ريف المحافظة والأمر كذلك بالنسبة للملتحقات بالمهن العلمية التى بلغت نسبة الملتحقات بها فى المحافظة (٣١.١%) و(٢٤.٥%) فى الريف و(٣٦.٩%) من اجمالى الملتحقين بالمهن العلمية.[٨٥]
- كما تشير التقديرات إلى الانخفاض النسبى لنسبة الإناث الملتحقات بمهن التنظيم والإدارة فى الأعوام التالية، حيث بلغت عام ٢٠٠٢ (١٥%)، وانخفضت نسبة الملتحقات بالمهن العلمية فى نفس العام إلى (٢٨.٤%) من اجمالى الملتحقين.[٨٦]

- وتشير الإحصاءات لعام ٢٠٠٤ بمحافظة الغربية إلى تدنى نسبة الإناث فى المواقع القيادية المختلفة، حيث بلغت نسبة الملتحقات بالديوان العام (٣٥%)، وبمركز بمدينة طنطا، والمحلة الكبرى نفس النسبة (١٢%)، وبسمنود (١٣%)، وبكفر الزيات (١٤%) وبالسنطة (١٦%). ولم تتبوأ المرأة أية مناصب قيادية فى مراكز زفتى وقطور وبسيون.[٨٧] أى أنه إذا استطاعت المرأة أن تشارك فى النشاط الإقتصادى – وإن كانت بنسبة أقل من الذكور – فإن هذه المشاركة تنخفض بصورة كبيرة جداً فى المراكز القيادية.
- كما تشير الإحصاءات[٨٨] لعام ٢٠٠٤ إلى انخفاض نسبة الإناث من اجمالى أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا(٣٥.١٤%). وتشغل منصب رئيس قسم (٢١.٣%) من اجمالى رؤساء الأقسام، إلا أن نسبة تولى المرأة الوظائف الجامعية الأخرى ترتفع بصورة أكبر خاصة فى وظيفة معيد بالجامعة (٥٨.٢%). الأمر الذى يشير إلى أن مستقبل المرأة فى المواقع القيادية بالجامعة سيكون أفضل حالاً من اليوم.
- قدرت نسبة الإناث الملتحقات بالقطاع غير الرسمى بالغربية عام ٢٠٠١ بحوالى (٢٨.٦%) من إجمالى الإناث بالمحافظة (٥١+).[٨٩]
- بلغت نسبة قروض المرأة للمشروعات الصغيرة فى الفترة ٢٠٠٢/١/١ – ٢٠٠٥/٥/٣١ بمحافظة الغربية (٣٥.٨%) من اجمالى نسبة القروض بالمحافظة. ويلاحظ تفاوت هذه النسبة، حيث ترتفع نسبة قروض النساء (٤٣.٦%) من اجمالى قروض مركز السنطة، ثم مركز بسيون (٣٨.١%) ثم مركز طنطا (٣٦.٨%)، وتقل فى مركز المحلة الكبرى (٢٧.٤%).كما يلاحظ التفاوت فى توزيع هذه القروض بين مراكز المحافظة، حيث تمثل نسبة قروض النساء فى مركز طنطا

(٢٩.٢%) من اجمالى قروض النساء بالمحافظة، وتقل هذه النسبة فى مراكز سمنود (٧.١%) وقطور (٧.٣%) وزفتى (٨.٣%).[٩٠]

- تشير الإحصاءات إلى تزايد عدد مشروعات الأسر المنتجة فى الفترة ١٩٨٤/٨٣ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤ على مستوى المحافظة من (٧١) مشروعاً إلى (٢٥٨) مشروعاً، كما يلاحظ أنه يوجد بمركز طنطا فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (٢٢.٩%) من اجمالى المشروعات و(٢١.٧%) فى زفتى، وتقل هذه النسبة فى مراكز قطور (٧%) وكفر الزيات (٨.١%) والسنطة (٨.٩%).[٩١]

ويلاحظ عدم التوافق بين توزيع قروض والمشروعات الصغيرة للمرأة مع متوسط نصيب الفرد الذى قدره معهد التخطيط القومى، حيث أنه من الضرورى أن تتركز هذه المشروعات فى المراكز التى ترتفع فيها نسبة البطالة، ويقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، خاصة مركزى قطور وبسيون.

- بلغت نسبة المتدربات بمراكز التدريب المهنى بمحافظة الغربية عام ٢٠٠٥ (٣٩.٩%) من اجمالى المتدربات بالمحافظة، كما أن (٦٠%)[٩٢] من اجمالى المتدربات تدربن على علوم الحاسب وتكنولوجيا المعلومات، وقد يشير ذلك إلى مواكبة ما يحدث فى المجتمع من تقدم فى تكنولجيا المعلومات، ولكن لا يعنى ذلك أن نتجاهل التدريب على بعض الحرف الصغيرة، وذلك للتقليل من نسبة بطالة الإناث، التى من المتوقع أن تزداد كلما سار الاتجاه فى طريق الخصخصة كما أشارت إلى ذلك كثير من الدراسات السابقة.

ب-المشاركة الاجتماعية للمرأة :-

- مؤشرات الحالة التعليمية :-

- تشير الإحصاءات إلى الانخفاض الكبير فى نسبة أمية الإناث فى محافظة الغربية، حيث انخفضت من (٦١.٦%) عام ١٩٨٦ إلى (٤٥.٩%) عام ١٩٩٦.كما يلاحظ التفاوت بين مراكز المحافظة فى نسبة أمية الإناث فى عام ١٩٩٦. حيث ترتفع فى مراكز قطور (٥٧%)، وبسيون (٥٦.٢%)، كفر الزيات (٥٣.٩%)، وتقل فى مركز طنطا (٣٨.٨%). ويلاحظ التفاوت الكبير بين نسبة أمية الإناث بين الريف والحضر، حيث ترتفع هذه النسبة بصورة كبيرة فى ريف المحافظة (٥٣.٣%) عنها فى الحضر (٣٠%). كما تشير إحصاءات ١٩٩٦ إلى أن أعلى معدلات أمية الإناث وجدت فى ريف كفر الزيات (٦٠.٥%) وريف بسيون (٥٩.٠٣%)، وريف قطور (٥٨.٣%).[٩٣]
- انخفضت نسبة الأمية بمحافظة الغربية من (٤٥.٩%) عام ١٩٩٦ إلى (٣٣.٣%) عام ٢٠٠١ إلى (٣٠.٤%) عام ٢٠٠٢[٩٤]، الأمر الذى يشير إلى زيادة وعى المجتمع بأهمية تعليم الإناث، وبنجاح جهود الدولة فى التقليل من حدة هذه المشكلة.
- تشير تقديرات الأعوام الدراسية التالية :٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى تحسن المؤشرات التعليمية للإناث، بل تفوقها على مثيلتها للذكور، وذلك فى صافى الاستيعاب بالصف الأول الابتدائي، وجملة القيد بالمرحلة الإعدادية والثانوية، والانخفاض الكبير فى معدلات التسرب بالمراحل التعليمية المختلفة.[٩٥]
- ارتفعت نسبة الملتحقات بالتعليم الجامعى من (٣٣.٥%) من اجمالى الملتحقين فى العام الجامعى ٨٣/١٩٨٤ إلى (٤٨%) فى العام االجامعى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .كما يلاحظ ارتفاع نسبة المقيدات بالدراسات العليا بجامعة طنطا إلى (٤٤.١%) من اجمالى المقيدين عام ٢٠٠٤ و(٥٠.٥%) من اجمالى المقيدين لدرجة الدكتوراه ، (٤٤.٥%) لدرجة الماجستير و(٤٢%) من اجمالى المقيدون لدرجة الدبلوم

والتمهيدى.[٩٦]وبالرغم من أن المقيدات بجامعة طنطا لسن جميعاً من محافظة الغربية، إلا أنه يعد مؤشراً يمكن الاستنتاج منه بتحسن الوضع التعليمى للمرأة بصفة عامة ومحافظة الغربية خاصة.

- مؤشرات الحالة الصحية للمرأة :-

- يلاحظ التحسن المستمر فى مؤشرات الحالة الصحية للمرأة فى محافظة الغربية، فقد ارتفعت تقديرات العمر المتوقع عند الميلاد من (٦٩.١) سنة فى عام ١٩٩٦ إلى (٦٩.٧) عام ٢٠٠٠ إلى (٧٤) عاماً فى عام ٢٠٠٢. كما انخفض معدل وفيات الأمومة لكل مائة ألف مولود حى من (٢١٣) عام ١٩٩٦ إلى(٦٩.٢) عام ٢٠٠٢ كذلك ارتفعت نسبة الحوامل اللاتى حصلن على رعاية صحية قبل الولادة من (٣٤.٣%) عام ١٩٩٦ إلى (٥٢.٥%) عام ٢٠٠١. وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حى من (٢١٥)طفل فى عام ١٩٦١ إلى (٣٠.٤) عام ١٩٩٦ إلى (٢٨.٨) عام ١٩٩٨ إلى (٢٣) عام ٢٠٠٢.[٩٧]وقد يرجع ذلك إلى زيادة الوعى الصحى لدى السكان، وكذلك إلى انتشار الخدمات العلاجية الرسمية من مستشفيات وعيادات ووحدات صحية، وكذلك إلى الحملات التى تقوم بها الدولة بصفة مستمرة.
- كما تشير تقديرات معهد التخطيط القومى إلى التفاوت بين قرى ومراكز ومدن المحافظة فى الخدمات الصحية، فقد أشارت هذه التقديرات إلى ارتفاع معدلات وفيات الأمومة لكل مائة مولود حى عام ٢٠٠١ فى مركز ومدينة قطور (٦٤.٤) ومركز ومدينة المحلة الكبرى (٦٣.٤)، وبمدينة السنطة (٦٠.٨)، وانخفاضها فى حى أول طنطا (٤١.٥) وبمدينة طنطا (٤٣.٥) وبحى ثان طنطا (٤٥.٩). وقد يرجع ذلك إلى تركز الخدمات الطبية الحديثة والمستشفيات الجامعية بمدينة طنطا.

- **الجمعيات الأهلية :**

ارتفع عدد الجمعيات الأهلية بمحافظة الغربية من (١٦) جمعية فقط فى عام ١٩٨٤/٨٣ إلى (٦٣٩) جمعية فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.ويلاحظ عدم التوازن فى توزيع الجمعيات بين نوعيها، (جمعيات الرعاية وجمعيات تنمية المجتمع المحلى)، حيث بلغت جمعيات الرعاية الاجتماعية(٧٣.٢%) من اجمالى الجمعيات الأهلية فى عام ٨٣/ ١٩٨٤، و(٨٧.٥%) فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. كما يلاحظ عدم التوازن فى توزيع الجمعيات الأهلية بين الريف والحضر، حيث تزداد نسبة جمعيات الرعاية الاجتماعية فى الحضر عنها فى الريف والعكس بالنسبة لجمعيات تنمية المجتمع.[٩٨]وبلغ عدد عضوات مجالس ادارت الجمعيات الأهلية بمحافظة الغربية ٢٤٥ عضوة فقط، كما تبوأت سيدة واحدة فقط عضوية الاتحاد الإقليمى للجمعيات الأهلية.[٩٩]

- **النقابات :**

تمثل المرأة (٣٧%) من اجمالى المشتركين فى النقابات بمحافظة الغربية عام ٢٠٠٤، وتتباين هذه النسبة بين النقابات المختلفة، فقد ارتفعت فى نقابة الزراعيين إلى (٤٨%) من اجمالى المشتركين بنقابة الزراعيين و(٤٩%) فى نقابة المعلمين، (٣١%) فى نقابة التجاريين و(٢٩%) فى نقابة الأطباء، (١١%) فى نقابة المهندسين و(٦%) فى نقابة التطبيقيين.[١٠٠]وقد يرجع هذا التباين إلى الاختلاف فى تفضيلات المجتمع لأنواع التعليم المرغوب بالنسبة للإناث، حيث يلاحظ تفضيل التحاق الإناث بكليات التربية وعدم تفضيلهن للإلتحاق بالكليات العملية ككليات الهندسة وغيرها.

ج-المشاركة السياسية للمرأة بمحافظة الغربية :

على العكس من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية، لا توجد بيانات واضحة عن المشاركة السياسية للمرأة بمحافظة الغربية، وبالتالى، فمؤشرات

المشاركة السياسية للمرأة من البيانات الجاهزة غير كافية للوصول إلى صورة عامة عن واقعها بالغربية.ومن أهم مؤشرت المشاركة السياسية للمرأة بالغربية التى أتيح لنا الحصول عليها ما يلى :

- بلغت نسبة التصويت فى انتخابات المحليات لعام ٢٠٠٢، ومجلس الشعب ٢٠٠٠ من اجمالى الأصوات بالدائرة (٣٥.٤%) و(٣٠.٢%) على الترتيب.(١٠١)
- بلغ عدد العضوات بالمجالس المحلية بمحافظة الغربية ثلاثين سيدة فقط ، (٣٦.٧%) منهم بمركز ومدينة طنطا، (٢٣.٣%) فى كفر الزيات، وتتدنى النسبة بصورة كبيرة فى مركز المحلة ومركز قطور (٣.٣٣%) فى كل منهما، وسيدتين بالمجلس التنفيذى للمحافظة.
- لا توجد عضوات بمجلسى الشعب والشورى فى دورتهما الحالية بمحافظة الغربية.(١٠٢)
- بلغ عدد العضوات بالحزب الوطنى الديموقرطى فى نهاية عام ٢٠٠٤ (٥٨١٠) سيدة بمحافظة الغربية. ولا توجد بيانات واضحة عن عدد العضوات بالأحزاب الأخرى بالمحافظة.(١٠٣)

المشاركة المجتمعية لعينة الدراسة :

بعد التعرف على مؤشرات المشاركة المجتمعية للمرأة فى محافظة الغربية، كما عكسها تحليل البيانات الجاهزة، يوضح الجزء التالى من الدراسة الميدانية المشاركة المجتمعية لمجموعتين كل منهما تمثل جيلاً، الأولى تمثل جيل الطالبات، والثانية تمثل جيل الأمهات :

١- اكتساب المرأة لحقوقها :

أ- رأى (٥٣.٥%) من اجمالى العينة عدم حصول المرأة على كافة حقوقها، واختلفت فى ذلك عينتى الدراسة، حيث وجدت بين رؤيتهما علاقة عكسية، فبينما يرى (٦٦.٥%) من مجموعة الطالبات عدم

حصول المرأة على كافة حقوقها، رأى ذلك (٤٠.٥%) فقط من مجموعة الأمهات، وقد يرجع ذلك إلى الطموح المتزايد لجيل الشباب، والتطلع إلى مزيد من المكتسبات للمرأة.

ب- يكاد يوجد اتفاق – علاقة ايجابية قوية – بين رؤية مجموعتى الدراسة لأهم المجالات التى نالت فيها المرأة حقوقها حتى الآن، حيث جاء فى مقدمة هذه الحقوق، حق التعليم بنسبة (٤٩.٨%) من اجمالى الاستجابات، وحق العمل بنسبة (٣٠.٥%)، وهو ما يتفق مع البيانات والتقارير التى أكدت ذلك.

جـ- كذلك توجد علاقة ايجابية قوية جداً بين مجموعة الطالبات ومجموعة الأمهات فى رؤيتهما لأهم المجالات التى لم تنل المرأة فيها حقوقها حتى الآن، وجاء فى مقدمة هذه الحقوق، حق تولى الوظائف القيادية بنسبة (٧٢.٨%) من اجمالى الاستجابات، و(٧٠.٣ %) من اجمالى استجابات مجموعة الطالبات و(٧٦.٢%) من اجمالى استجابات مجموعة الأمهات، ومن المجالات أيضاً " حق الرعاية الاجتماعية " بنسبة (٩.٣%) من اجمالى الاستجابات، " وسن حضانة أطفال المطلقات " بنسبة (٨.٢%)، حيث طالبن برفع هذا السن خاصة بالنسبة للإناث، وكذلك " تقييد سفر الزوجة بموافقة زوجها " بنسبة (٦.٩%) من اجمالى الاستجابات، الأمر الذى يشير إلى رغبة البعض فى مزيد من التحرر من سلطة الرجل، وذلك عن طريق مطالبتهن بتغيير بعض التشريعات المقيدة لحرية المرأة.

٢- مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع :

أ- وجد اتفاق، ارتباط ايجابى تام، بين مجموعتى الدراسة بإمكانية مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع، حيث بلغت نسبة الموافقة (٩١.٣%) من اجمالى الاستجابات و(٩٣%) من استجابات مجموعة الطالبات و(٨٩.٥%) من استجابات مجموعة الأمهات.

وقد يكون ذلك نتيجة لوعى المرأة بأنها نصف المجتمع وبعدم إمكانية تحقيق النهضة بدون مشاركتها.

ب- رأى (٣٩.٥%) من اجمالى استجابات الموافقين على مشاركة المرأة فى التنمية، أن أهم مجالات هذه المشاركة هو مجال " التربية والتعليم " يليه " الطب والتمريض " وبنسبة (١٧.٥%)، ثم " تنشئة الأطفال " بنسبة (١٦.٢%). ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة ارتباطية ايجابية ضعيفة بين رؤى المجموعتين، حيث نجد اهتمام عينة الطالبات بمساهمة المرأة فى التنمية فى المجالات التى تخرج عن نطاق المنزل كالعمل فى التربية والتعليم والطب، ويتركز اهتمام عينة جيل الأمهات بمجالات تدخل فى نطاق المنزل كتنشئة الأطفال.

جـ- وبالرغم من موافقة معظم أفراد العينة ككل لإمكانية مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع، فإنهن أدركن وجود العديد من المعوقات التى تتسبب فى عزوف المرأة عن هذه المشاركة، وجاء فى مقدمة هذه المعوقات " العادات والتقاليد المعوقة " بنسبة (٤١.٣%) من اجمالى الاستجابات، الأمر الناتج عن الموروث الثقافى الذى يقلل من إمكانيات المرأة ويربطها بالمنزل. ثم " مشاغل الحياة والظروف الاقتصادية التى نعايشها " بنسبة (١٥.٣%) والتى تؤدى بدورها إلى عدم الاهتمام بأى مجال سوى توفير لقمة العيش والسير فى حلقة مفرغة من الأعمال للتغلب على هذه الظروف، والتى أثرت أيضاً على العلاقات الاجتماعية فى المجتمع بصفة عامة. ثم جاء " عدم مشاركة الزوج والأبناء فى أداء الواجبات الأسرية " بنسبة (١٢.٩%) فمهما وصلت المرأة إلى أعلى المناصب، فإن ذلك لا يلقى عن عاتقها أنها المسئول الأول عن الواجبات الأسرية، وهو ما يرجع

أيضاً إلى الموروث الثقافى والذى يتطلب قدراً من التغيير فى جوانبه المعوقة، وتغيير نظرة المجتمع عامة والرجل خاصة، والدعوة بضرورة المشاركة فى تحمل المهام الأسرية، طالما وجدت الرغبة فى مزيد من مشاركة المرأة. ثم جاء سبب ذاتى من المرأة تمثل فى أن " المشاركة ليست من شأن المرأة " بنسبة (٩.٦%)، وهو يشير إلى سلبية هذه الفئة واستسلامها للنصف الآخر، وهن يمثلن (١٧.٥%) من مجموعة الأمهات. ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة ايجابية متوسطة بين رؤية المجموعتين لهذه المعوقات.

٣-مشاركة الطالبات فى الأنشطة الطلابية :

بالرغم من الدعوة المستمرة من قبل المسئولين إلى تيسير كافة سبل المشاركة الطلابية وذلك لتخريج القيادات المؤهلة فى العمل المجتمعى مستقبلاً، فإن (٢٥%) فقط من عينة الدراسة قد شاركوا فى هذه الأنشطة الطلابية، وتباينت الأسباب التى ذكروها لهذه المشاركة، منها : " لتحقيق الذات " بنسبة (١٠.٥%) من اجمالى مجموعة الطالبات، و" لتنمية المواهب والقدرات " (٤.٥%)، و" لتكوين علاقات جيدة بالزملاء " (٤%)، ومنهن من يشاركن كنوع من الفضول (١.٥%)، وللتسلية (١%).وتنوعت كذلك مجالات المشاركة التى كان من أهمها " عضوية الأسر الطلابية " بنسبة (٦٤%) من اجمالى المشتركات فى الأنشطة الطلابية ثم " ممارسة الأنشطة الطلابية الثقافية " بنسبة (١٦%)، وتتدنى نسبة " من صوتن فى الانتخابات الطلابية (١٠%)، و"من ترشحن فى الاتحادات الطلابية (٦%).

وتمثل غير المشاركات فى الأنشطة الطلابية (٧٥%) من اجمالى مجموعة الطالبات، وأبدين مبرراتهن لذلك، وجاء فى مقدمتها " عدم وجود وقت فراغ " بنسبة (٣٤.٥%) من اجمالى عينة الطالبات و" لأنها مضيعة للوقت " بنسبة (٢٦%)، و" لمعارضة الأسرة " بنسبة (٧.٥%) وهو ما يشير إلى فهم خاطئ من هذه الأسر والطالبات لطبيعة الأنشطة الطلابية

واعتبارها معوق للتقدم الدراسى، الأمر الذى يلقى مسئولية كبيرة على رعاية الشباب بالجامعات لتوضيح وجهة النظر الصحيحة عن هذه الأنشطة.

٤- المشاركة السياسية للمبحوثات :

أ- متابعة ما يجرى فى المجتمع :

جاءت الموضوعات " الدينية " فى مقدمة ما تفضل المبحوثات متابعته، حيث مثلت ما يزيد عن نصف اجمالى الاستجابات، مما قد يرجع إلى طبيعة المجتمع المصرى المتدين بطبيعته. ثم جاءت الموضوعات " الفنية " لتمثل (٣٣.٩%)، ثم " الرياضية " بنسبة (٦.٢%)، أما الموضوعات السياسية فقد جاءت فى مؤخرة اهتمامات المبحوثات (٤.٦%) من اجمالى الاستجابات. وقد يرجع ذلك إلى اعتقاد المرأة عامة أن الاهتمام بالنواحى السياسية ليس من شأنها ويتعارض مع طبيعتها. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تفضيلات الطالبات والأمهات، حيث وجدت علاقة ارتباطية قوية جداً بين تفضيلات كلاً منها.

وتمثلت أهم وسائل المتابعة فى القنوات التليفزيونية المحلية بنسبة (٣٣.٨%) من اجمالى الاستجابات، ثم " القنوات الفضائية " (٣٢.٢%) نتيجة لانتشار ما يسمى " بالدش المركزى " والذى انتشر بسعر ضئيل فى كل من المدن والقرى مما يسر إتاحة مشاهدة هذه القنوات، فضلاً عن انخفاض أسعار " الأطباق الفضائية "، ثم جاءت " الإذاعة " لتمثل (١٦.٢%) من اجمالى الاستجابات. الأمر الذى يشير إلى أهمية هذه الوسائل فى نشر أية معلومات يراد توصيلها للمرأة بصفة عامة، ثم " الانترنت " بنسبة (٥.٥%) وجاءت الوسائل المقروءة المتمثلة فى الصحف والمجلات فى المؤخرة، وقد يشير ذلك إلى عدم الاهتمام بالقراءة لدى عينة الدراسة، وعدم الاعتماد عليها كمصدر رئيسى فى الحصول على المعلومات. ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة ارتباطية ايجابية

متوسطة فى الوسائل التى تفضل الطالبات والأمهات متابعتها، ويتمثل الاختلاف فى اعتماد جيل الطالبات على شبكة الانترنت (١١.٢%) بصورة أكبر من جيل الأمهات (٥,%) الأمر الذى قد يرجع إلى تمكن بعض الطالبات من تكنولوجيا المعلومات الجديدة التى نشأن فى رحابها.

ب- ضرورية تصويت المرأة فى الانتخابات :

رأى (٧٨%) من اجمالى العينة بأن تصويت المرأة " ضرورى " فى الانتخابات، ورأى (١٥.٧%) بأن تصويت المرأة " لا لزوم له "، و(٦.٣%) " بعدم ضرورية " ذلك، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى الطالبات والأمهات، وتوجد بين رؤيتهما علاقة ارتباطية ايجابية قوية جداً، الأمر الذى يشير إلى وعى المجموعتين لأهمية صوتهما الانتخابى. وتنوعت المبررات التى ذكرتها المبحوثات لرؤيتهن بضرورة تصويت المرأة فى الانتخابات، وجاء فى مقدمتها " إن المرأة نصف المجتمع " بنسبة (٣٦.٩%) ممن اعتقدن بضرورية صوت المرأة فى الانتخابات، ثم " لأن هذا حق من حقوق المرأة " بنسبة (٢٥.٦%)، ثم " لاختيار من يعبر عن مشاكل المرأة وقضاياها " بنسبة (٢٠.٨%)، و" لأن صوتها مؤثر فى العملية الانتخابية " بنسبة (١٢.٨%). وقد يرجع ذلك إلى تزامن تطبيق الدراسة الميدانية مع انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ والتى شهدت إقبالا متزايداً لمشاركة المرأة فى التصويت، كما أشارت بذلك وسائل الإعلام المختلفة.

جـ- حيازة المبحوثات للبطاقة الانتخابية :

بالرغم من الوعى السابق لأهمية صوت المرأة وضرورة تصويتها فى الانتخابات، فإن (٣٥.٨%) من اجمالى العينة لديهن بطاقات انتخابية ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى ذلك بين مجموعتى الدراسة، وتوجد بينهما علاقة ارتباطية ايجابية متوسطة الأمر الذى يشير إلى التأثير الكبير للأسرة على التنشئة السياسية، وتأثير عامل القدوة فى ذلك.

وذكـرت المبحوثـات الأسـباب التـى دفعـتهن لاسـتخراج البطاقـة الانتخابيـة، والتـى مـن أهمهـا " لـلإدلاء بأصـواتهن فـى الانتخابـات " بنسـبة (١٤.٣%) من اجمالى من يحوزن بطاقات انتخابية، و" لاختيار من يستحق " (١٠ %)، و" لأن صـوت المرأة أمانـة " (٧.٥%). أمـا الأسـباب التـى لـم تدفع عينة الدراسة لحيازة بطاقة انتخابية فكان من أهمها " عدم وجود وقت فراغ " (٢٢.٨%) بالرغم من أن استخراج البطاقة لا يستغرق وقتاً، ثم " لعدم وجـود مرشـحين يشـجعون علـى ذلـك " (١١.٨%)، و" لعـدم وفـاء الأعضـاء السابقين بوعودهم " بنسبة (١٠.٥%) الأمر الذى يفقد المبحوثات الثقة فى أى مرشح آخر، فقد ذكروا عدم خدمة الأعضاء السابقين لدوائرهن بل وعدم رؤيتهم إلا عند قرب أجل الانتخابات، ثم جاء مبرر " عدم الاقتنـاع بذلك " بنسـبة (٨.٧%)، و" لعـدم المعرفـة " بـإجراءات اسـتخراج البطاقـة " بنسـبة (٣%) علماً بـأن ذلك لا يستغرق أية إجراءات معقدة، وتعلن وزارة الداخلية باستمرار عن مواعيد استخراجها.

د- التصويت فى انتخابات سابقة :

بالرغم من حيازة (٣٥.٨%) من اجمالى العينة للبطاقات الإنتخابية، فإن ما يقرب من نصفهم (٤٩.٧%) هن اللائى صوتن فى انتخابات سابقة، ممـا يشـير إلـى عـدم اهتمـام مـن يحـوزن البطاقـات الانتخابيـة بالعمليـة الانتخابية، كما يلاحظ وجود علاقة ارتباطية سلبية تامة بين من صوتن من عينة الطالبات وعينة الأمهات، حيث بلغت نسبة من أدلين بأصواتهن من مجموعة الطالبات (٦٤%) ومن مجموعة الأمهات (٣٣.٨%) من اجمالى من يحوزن بطاقات انتخابية.

وجاءت انتخابات مجلس الشعب فى مقدمة الانتخابات السابقة التى تم التصويت فيها بنسبة (٦٣.٤%) من اجمالى من أدلين بأصواتهم، وقد

يرجع ذلك إلى ما تحمله انتخابات مجلس الشعب من بريق خاص يجذب فئات الشعب، هذا فضلاً عن تكثيف الحملات الانتخابية بها باستخدام كافة الأسلحة مثل المال والخدمات خاصة فى الانتخابات الأخيرة. ثم تلت ذلك انتخابات رئاسة الجمهورية بنسبة (٢٩.٦%) مما قد يرجع أيضاً إلى الحملات الإعلامية المكثفة التى صاحبتها فى كافة وسائل الإعلام بهدف التعبئة الجماهيرية لها، وإن كانت نسبة التصويت العامة بانتخابات مجلس الشعب والرئاسة منخفضة كما أعلنت وزارة الداخلية. وجاءت انتخابات المحليات ومجلس الشورى فى المؤخرة بنسبة منخفضة جداً (٧%) من اجمالى من قمن بالتصويت فى انتخابات سابقة. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى ذلك بين مجموعتى الدراسة، حيث توجد بينهما علاقة ارتباطية قوية جداً.

أما عن أسس اختيار المرشح فى انتخابات المحليات ومجلسى الشعب والشورى، فقد جاءت القرابة بنسبة (٤٢%) من اجمالى من أدلين بأصواتهن فى هذه الانتخابات، وقد يرجع ذلك إلى أن محافظة الغربية من المحافظات الريفية التى تسود فيها العلاقات الأولية، حتى فى عاصمتها مدينة طنطا التى تعتبر احدى المدن المتوسطة، وتجمع فى علاقتها وخصائصها بين الطابعين الريفى والحضرى. وجاء معيار " الجيرة " بنسبة (١٢%)،و " الخدمات التى يقدمها المرشح " بنسبة (١٢%)، و" القدرة على التعبير عن مشاكل الدائرة " بنسبة (٤%) و" السمعة الطيبة " بنسبة (٢%) وتشير الأسس السابقة إلى اعتقاد معظم أفراد العينة بأن عضوية هذه المجالس قاصرة على خدمة النطاق المحلى، وتجاهلوا أن أعضاء هذه المجالس يمثلون الدولة، ويهتمون بالنطاق القومى فى إصدار التشريعات والقوانين، قبل أن يكون اهتمامهم الأساسى منصباً على تقديم الخدمات لدوائرهم. ومن الملفت أن يمثل " التيار الدينى " نسبة (٢٨%) من اجمالى أسس إختيار المرشحين، وهى نسبة كبيرة، قد ترجع إلى صعود هذا التيار وتكثيف حملاته

الدعائية بصورة صريحة ومباشرة، بالرغم من عدم اعتراف الدولة الرسمى به.

هـ- عضوية الأحزاب السياسية :

تنخفض نسبة العضوات بأحزاب سياسية بصورة أكبر من المؤشرات السابقة، حيث بلغت (٢١%) مما يشير إلى أنه كلما انتقلنا إلى مستوى أكبر من المشاركة السياسية، تنخفض نسبة مشاركة المرأة، وتوجد علاقة ارتباطية ايجابية تامة بين مجموعتى الدراسة، حيث لا توجد بينهما فروق ذات دلالة إحصائية فى هذا المؤشر، والأمر كذلك فى الحزب الذى تنتمى إليها العضوات، وجاء " الحزب الوطنى " فى مقدمة هذه الأحزاب بنسبة (٨٢.١%) من اجمالى العضوية بالأحزاب السياسية، ثم الوفد بنسبة (١١.٩%) والتجمع بنسبة (٢.٤%)، وأعلن (٣.٦%) من اجمالى العينة جميعهن من مجموعة الأمهات انتمائهن لجماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذى يعكس عدم وعيهن بأنها جماعة محظورة ولا تمثل أى حزب سياسى. ويشارك فى أنشطة الحزب الذى تنتمى إليه العضوات بصورة " دائمة " (٨.٣%) فقط من نسبة العضوات بالأحزاب السياسية فى عينة الدراسة ، الأمر الذى يشير إلى أنه حتى عضوية الأحزاب السياسية لمجموعتى الدراسة (فمعظمهما) عضوية شكلية لا ترقى إلى الممارسة الفعلية للأنشطة السياسية.

وتباينت الأسباب التى ذكرتها غير العضوات بالأحزاب السياسية لعدم عضويتهن، وجاء فى مقدمتها مبرر " عدم وجود وقت فراغ " بنسبة (٢٨.٥%) من اجمالى استجابات غير العضوات بالأحزاب السياسية "، ثم " لكراهية العمل بالسياسة " (٢٤.٤%) الأمر الذى يشير إلى ضعف فى البنيان السياسى الحزبى والخطاب السياسى الحزبى فى قدرته على جذب الجماهير. ثم " لأن ذلك من شأن الرجال " بنسبة (١٣.٩%)، وهو السبب

الراجع إلى خضوع واستلام المرأة وعدم الثقة فى قدراتها، و" للخوف من العمل بالسياسية " بنسبة (٩.٥%)، و" لضعف الأحزاب وعدم قيامها بدور ملحوظ " بنسبة (٦.٣%) وهو ما أكدته انتخابات الرئاسة ومجلس الشعب السابق التى أظهرت غياب ما يسمى بخريطة حزبية لتنمية الحياة الديموقراطية، وتأكد ذلك فى المبرر التالى " لعدم الإعجاب بأى حزب من الأحزاب " (٤.١%)، ولعدم مصداقية هذه الأحزاب " (٣.٥%). وتوجد علاقة إرتباطية ايجابية متوسطة بين المبررات التى ذكرتها مجموعتى الدراسة، حيث لا توجد بينهما فروق ذات دلالة إحصائية مما يشير إلى التقارب الفكرى الكبير بين آراء الجيلين.

و- ترشيح المرأة فى الانتخابات البرلمانية :

رأى (٤١%) من اجمالى العينة " ضرورة " ترشيح المرأة فى الانتخابات مقابل (٥٩%) رأوا " بعدم ضرورة " و" عدم لزوم " ترشيح المرأة فى الانتخابات البرلمانية. واختلفت مجموعتى الدراسة فى ذلك حيث توجد بينها علاقة ارتباطية عكسية، فقد أكد معظم عينة الطالبات (٧٢.٥%) بضرورة ترشيح المرأة فى الانتخابات البرلمانية مقابل (٩.٥%) فقط من عينة الأمهات، مما قد يعد مؤشراً ايجابياً للجيل الحالى.

وتباينت الأسباب التى ذكرتها المبحوثات لعدم أهمية ترشيح المرأة فى الانتخابات البرلمانية، وجاءت هذه الأسباب لتعكس عدم ثقة المرأة فى نفسها وقدراتها واستسلامها لسلطة الرجل، حيث أنها تمثلت فى " لإمكانية الرجل الدفاع عن قضايا المرأة " بنسبة (٢٠.٨%) و" لأن المرأة لا تصلح لذلك بسبب طبيعتها " (١٧%)، و" لعدم قدرة المرأة على منافسة الرجل " (٩.٢%)، و" لأن أغلب السيدات غير جادات فى ذلك " بنسبة (٦.٥%). كما تعكس هذه الأسباب قصوراً فى العملية الانتخابية واستخدام أساليب غير شريفة من قبل بعض المرشحين، وتمثل ذلك فى مبرر " المنافسة غير الشريفة باستخدام سلاحى المال والبلطجة " بنسبة (١٩.٦%) من اجمالى

المبررات التى ذكرها من رأين عدم أهمية ترشيح المرأة فى الانتخابات البرلمانية، ومما يؤكد ذلك ما أعلنته احدى المرشحات لمجلس الشعب، والتى فازت فى هذه الانتخابات عن دائرة المنيل باستخدام المنافسين من الرجال الشائعات التى تسيئ إلى سمعتها.

كذلك تباينت الأسباب التى ذكرها من رأين ضرورة ترشيح المرأة فى الانتخابات البرلمانية، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية، وعلاقة ارتباطية ايجابية ضعيفة جداً بين الأسباب التى ذكرتها مجموعتى الدراسة مما يشير إلى اختلافهما فى هذا الجانب. وجاء فى مقدمة هذه المبررات " لإثبات وجودها " بنسبة (٢٧.٤%) من اجمالى مبررات من رأين أهمية ترشيح المرأة فى الانتخابات البرلمانية، و" لتكون قدوة للسيدات فى المرحلة القادمة " بنسبة (١٩.٥%) مما يشير إلى أن الأداء البرلمانى للمرأة فى المراحل السابقة غير فعال فى معظم جوانبه، ولم يلفت المرأة نفسها إليه، ثم " لتنقل للمسئولين رؤية ومشاكل المرأة " بنسبة (١٨.٩%)، و" لأن المرأة نصف المجتمع " (١٧.٧%)، و" لأن المرأة لا تقل أهمية عن الرجل " بنسبة (٩.١%)، و" لأن الدين والقانون يعطيها هذا الحق " بنسبة (٧.٣%) مما يشير إلى الوعى القانونى والدينى والثقة بقدرات المرأة وامكانياتها لهذه الفئة.

ولعل عدم ثقة المرأة بنفسها وقدرتها على المنافسة هو أحد الأسباب الرئيسية التى أدت إلى هذه السلبية، فقد ذكرت احدى المبحوثات " ايه لزوم إن المرأة تناطح الرجل فى مجال مش حتفلح فيه ".

ز- معوقات المشاركة السياسية للمرأة :

تباينت رؤية عينة الدراسة للمعوقات التى تعوق مشاركة المرأة سياسياً، فمنها ما يرجع " للعادات والتقاليد السائدة فى المجتمعات الشرقية " بنسبة (٢٧.٣%)، و" لعدم تشجيع المحيطين بالمرأة " (١٢.٥%) ولانشغال المرأة بواجباتها الأسرية " (١٢%) مما يؤكد نظرية الدور التى تبنتها الدراسة،

فعادات وتقاليد المجتمع حددت أدواراً معينة للمرأة تتمثل فى مسئوليتها الأساسية عن شئون المنزل ورعاية الأسرة، وبالتالى تمثل الآخرون هذا الدور، ونظروا لغيره من الأدوار التى يمكن أن تقوم بها المرأة نظرة سلبية وعدم تشجيع حتى من أقرب المقربين من المرأة كالزوج والأولاد والأقارب، ثم جاء معوق " عدم نزاهة العمليات الانتخابية " بنسبة (٨.٥%)، و" عدم وعى المرأة " و" الانشغال بالحياة اليومية " بنفس النسبة (٥.٧%)، و" لعدم اقتناع البعض بجدوى مشاركة المرأة " (٥.٥%) و" لما يحدث فى الأجواء الانتخابية من عنف وزحام، (٥.٣%) و" الاستسلام والخضوع من قبل الكثيرات " بنسبة (٥.٣%)، و" الفهم الخاطئ للدين " بنسبة (٤%)، وهو ما تمثل فى قول البعض بأن ذلك يتعارض مع تعاليم الأديان السماوية، مما يعكس فهماً خاطئاً للدين على وسائل الإعلام والخطاب الدينى المعاصر مواجهته.

ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المعوقات التى ذكرتها مجموعتى الدراسة، والتى تراوحت بين قصور فى العمليات الانتخابية، والموروث الثقافى السائد، وعدم ثقة المرأة واستسلامها ولخضوعها لسلطة الرجل، وللفهم الخاطئ للدين. الأمر الذى يتطلب تكثيف كافة الجهود خاصة فيما يتعلق بتنقية الموروث الثقافى من شوائب تعوق المشاركة الفعالة للمرأة فى العمليات السياسية، وفى تصفية الأجواء الانتخابية من عمليات تحول دون مشاركة المرأة كاستخدام المال والبلطجة والعنف والتشهير بمن قمن بترشيح أنفسهن فى الانتخابات، وكذلك مساندة الأحزاب واختيارها لمجموعة من النساء القادرات على تغيير الصورة الذهنية السلبية عن المرأة المترسخة فى أذهان الكثيرين من الرجال والنساء على السواء.

٥- المشاركة الاقتصادية للمرأة :

أ- رؤية المبحوثات للمكان الطبيعى للمرأة :

وافق بشدة (٩.٥%) من اجمالى العينة على أن المنزل هو المكان الطبيعى للمرأة، ووافق على ذلك (٢١%)، ومثلت نسبة الرفض والرفض بشدة (٦٩.٥%) من اجمالى العينة. ووجدت علاقة ارتباطية ضعيفة جداً بين رؤى المجموعتين، حيث تزداد نسبة الرفض والرفض بشدة فى مجموعة الطالبات (٨٠%) عنها فى مجموعة الأمهات (٥٩%)، الأمر الذى قد يرجع إلى الطموح المتزايد للطالبات فى العمل بعد التخرج، ونتيجة لقلة الأعباء الأسرية الملقاة على عاتقهن فى هذه المرحلة العمرية.

وتوجد علاقة ارتباطية ايجابية متوسطة بين الأسباب التى ذكرتها مجموعة الطالبات والتى ذكرتها مجموعة الأمهات للموافقة على أن المنزل هو المكان الطبيعى للمرأة، والتى جاء فى مقدمتها صراع الأدوار " صعوبة توفيق المرأة بين عملها وواجباتها الأسرية " بنسبة (٤١.٨%) ولخضوع ولامبالاة المرأة وركونها إلى الراحة " لأن راحة المرأة فى بيتها " (٢٨.٧%)، و" لاتفاق ذلك مع تعاليم الأديان السماوية " بنسبة (١٣.١%) الأمر الذى يشير إلى فهماً خاطئاً للدين، ويثير الحاجة إلى مزيد من التوعية الدينية. ثم " لأن المنزل هو المكان الطبيعى الذى خلقت المرأة من أجله" بنسبة (١٠.٧%)، و" لحدوث خلل فى تنشئة الأبناء فى حالة عمل المرأة " بنسبة (٥.٧%).

أما أسباب الرفض والرفض بشدة لفكرة أن المنزل هو المكان الطبيعى للمرأة، فقد تراوحت بين "للمساعدة فى ميزانية الأسرة " بنسبة (٢٨.٨%) نتيجة لمصاعب الحياة وارتفاع الأسعار وزيادة المتطلبات، و" لتحقيق الذاتية والاستقلال " بنسبة (٢٦.٦%) وهى من الحاجات التى تعتقد هذه الفئة عدم قدرة المرأة على تحقيقها وهى فى ركاب ومعية الرجل، ثم لأن " العمل أحد الحقوق الأساسية للمرأة " بنسبة (١٢.٦%) وهو حق دستورى كفله لها القانون، ولأن " ذلك يفيد الأمهات فى تربية أطفالهن " بنسبة (١١.٥%) فقد

ذكرت احدى المبحوثات " كل الواحدة ما خرجت واشتغلت، كل ما قدرت تعرف الناس بتفكر ازاى وايه هيه الحاجات اللى اتغيرت، وقدرت تحمى وتربى عيالها " ثم جاء مبرر " لمشاركة المرأة فى تقدم المجتمع " بنسبة (٩.٧%) و" لإثبات الكثيرات نجاحهن فى العمل العام " بنسبة (٦.١%). ويلاحظ وجود علاقة ارتباطية عكسية متوسطة بين مبررات الرفض التى ذكرتها مجموعة الطالبات ومجموعة الأمهات، حيث يلاحظ تركيز الأمهات على الأسباب الاقتصادية للرفض، كالمشاركة فى ميزانية الأسرة "، وتركيز مجموعة الطالبات على الأسباب النفسية كالحاجة إلى تحقيق الذات والاستقلالية والمشاركة فى تقدم المجتمع.

ب-الاتجاهات نحو عمل المرأة :

- تجلى ما سبق فى رغبة (٨٠%) من مجموعة الطالبات فى العمل بعد التخرج، فضل (٣٨.٥%) منهن العمل فى القطاع الخاص مما يتفق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة، وحدوث تغير فى التمسك بالعمل فى القطاع العام الذى انخفض إلى (١٥%) فى مجموعة الطالبات، ورأى (٢٦.٥%) أنهن يرغبن فى العمل فى أى مجال يمكن فيه إثبات وتحقيق ذواتهن.

- يعمل (٥٥.٥%) من مجموعة الأمهات، وجاء فى مقدمة الأسباب التى دفعتهم إلى العمل الضرورة الاقتصادية المتمثلة فى " المشاركة فى ميزانية الأسرة " بنسبة (٧٠.٣%) من الأسباب الدافعة لعمل الأمهات، وقد يرجع ذلك إلى التفكير الواقعى الناجم عن صعوبات الحياة وزيادة المتطلبات التى لمستها مجموعة الأمهات فى مشاركتهن فى تحمل المسئولية، ثم جاءت الأسباب التالية بنسب منخفضة مثل " لتحقيق الذات " و" لمواكبة متغيرات العصر " و" للتغلب على وقت الفراغ " و" لاكتساب خبرات مفيدة فى تربية الأبناء " و" لخدمة المجتمع " لتمثل جميعها (٢٩.٧%) فقط من جملة الأسباب التى دعت مجموعة الأمهات للعمل.

– لا يعمل (٤٤.٥%) من مجموعة الأمهات، وقد ذكروا مبررات ذلك، وكان فى مقدمتها " عدم التعليم " بنسبة (٣٩.٩%) مما يشير إلى إدراك مجموعة الأمهات للربط بين التعليم والعمل مما قد يكون أحد الدوافع التى دفعتهم لتعليم الأبناء، ثم " لعدم وجود فرص العمل المناسبة " بنسبة (٢٧%) ، و " لرفض الزوج للعمل " بنسبة (١٨%)، و" للتفرغ لتربية الأولاد " بنسبة (١٥.٧%).

– رفض (٦٠.٥%) من اجمالى العينة وجود أعمال مناسبة للمرأة دون غيرها، واختلفت فى ذلك مجموعتى الدراسة، حيث توجد بين آرائهما علاقة ارتباطية عكسية، فبينما بلغت نسبة الرفض فى مجموعة الطالبات (٨٩.٥%)، كانت فى مجموعة الأمهات (٣١.٥%). وبالرغم من ذلك يكاد يوجد اتفاق بين الذين وافقوا على وجود أعمال مناسبة للمرأة بين المجموعتين على أن هذه الأعمال تتمثل فى " التربية والتعليم " بنسبة (٦٢.٧%) مما قد يفسر لنا أسباب تفضيل الإناث للالتحاق بكليتى التربية والآداب عن غيرهما من الكليات، ثم فى " الأعمال المتصلة بالمرأة " بنسبة (١٤.٦%)، و" الطب والتمريض " بنسبة (١٤.٤%) من اجمالى من وافقوا على وجود أعمال مناسبة للمرأة دون غيرها.

وقد يشير ذلك إلى أنه بالرغم من مطالبة المرأة بالمساواة بالرجل فى كافة المجالات، فإنها تصر على عزل نفسها فى مجالات معينة، وبالتالى عدم منافستها للرجل فى المجالات الأخرى، مما يعد إضعافا للمرأة منبثقاً هنا من ذاتها بصورة كبيرة.

– رفض (٣٤.٥%) من اجمالى العينة الربط بين عمل المرأة وانحراف الأبناء، ورفض ذلك بشدة (٣١.٨%) من اجمالى العينة، بينما بلغت نسبتى الموافقة والموافقة بشدة (٣٣.٧%) من اجمالى العينة وتوجد بين آراء المجموعتين علاقة ارتباطية متوسطة، مما يشير إلى التقارب

الكبير بين آراء الطالبات وأمهاتهن فى هذا الصدد. فقد ذكرت احدى الأمهات " هو علشان ما فيه حالات انحرفت، نرجع كل حاجة على الست، دا كله راجع على الواحدة، هل هيه تقدر توفق بين شغلها وتربية عيالها وقدرتها على تمشية أمورها ولا لأ " ممايعد اشارة إلى أن ذلك يتوقف على قدرة المرأة على التوفيق بين أدوارها المختلفة لها.

جـ- تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة فى مجالات العمل :

يكاد يوجد شبه اتفاق بين مجموعتى الدراسة على وجود تكافؤ بين الرجل والمرأة فى " تولى الوظائف " و" المعاملة داخل العمل " وقد يكون ذلك لأنه محكوم بقوانين ولوائح العمل " أما مجالى " الترقى " و" المكافآت " فتشير الاستجابات إلى وجود قدر من التمييز فيهما بين الرجل والمرأة لصالح الرجل. واتفقت المجموعتان على تجلى هذا التمييز بصورة واضحة فى " تولى الوظائف القيادية " الذى اتفق مع التقارير والبيانات عن وضع المرأة فى الوظائف القيادية فى الجمهورية بصفة عامة، وفى محافظة الغربية بصفة خاصة.

د- الاتجاهات نحو المشروعات الصغيرة :

- وافق بشدة (١٥%) فقط من اجمالى العينة على إنشاء مشروعات صغيرة، ووافق على ذلك (٣٢%)، بينما بلغت نسبة الرافضات (٤٥.٣%)، والرافضات بشدة (٧.٧%) من اجمالى العينة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المجموعتين فى ذلك، حيث توجد بينهما علاقة ارتباطية قوية الأمر الذى يشير على ضرورة العمل على تغيير اتجاهات المرأة نحو هذه المشروعات لأنها الملاذ لحل مشكلة البطالة.

- تباينت الأسباب التى من أجلها وافقت المبحوثات على إنشاء المشروعات الصغيرة، وجاء فى مقدمتها " المساهمة فى دخل الأسرة " بنسبة (٣١.٩%) و" لعدم وجود فرص عمل بالحكومة " بنسبة (١٧%) مما يشير إلى وعى المبحوثات بالوضع الحالى لفرص العمل، وارتفاع نسبة

البطالة خاصة بين الإناث، و" لدخلها المرتفع " بنسبة (٥.٥%). ويلاحظ وجود علاقة ارتباطية عكسية ضعيفة جداً بين آراء المجموعتين، حيث تركزت مبررات مجموعة الأمهات فى الجوانب الاقتصادية المتمثلة فى المساهمة فى دخل الأسرة، بينما تركزت مبررات مجموعة الطالبات فى وعيهن بعدم وجود فرص عمل بالحكومة.

– وتراوحت أسباب رفض المبحوثات لإنشاء المشروعات الصغيرة بين " الرغبة فى العمل فى مجال التخصص " بنسبة (٤٠.١%) من اجمالى مبررات الرافضات مما يشير إلى النظرة التقليدية المتمثلة فى الاعتقاد بأن الحصول على مؤهل هو نهاية مطاف التعلم، وعدم المرونة لمتطلبات سوق العمل، ومن ناحية أخرى لقصور فى نظام التعليم، حيث تخريج مزيد من الخريجين فى تخصصات معينة وعدم الربط بين المقررات والمناهج والقنوات التعليمية من ناحية ومتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى. ثم جاء مبرر " لنظرة المجتمع المتدنية لهذه الأعمال " بنسبة (٢٥%)، وهو ما يشير إلى أنه بالرغم من حاجة المجتمع لهذه المشروعات ومساهمتها فى الاقتصاد القومى بصورة كبيرة كما أشارت الدراسات المختلفة، فإن الموروث الثقافى يقلل من شأنها، الأمر الذى يتطلب تغيير النظرة إلى هذه المشروعات. ثم " لعدم وجود إمكانيات مادية " بنسبة (٢٣.١%) مما يشير إلى ضرورة إتاحة فرص الاقتراض وتيسيرها للمرأة وإزالة كافة المعوقات التى تحول دون ذلك و" لعدم تفضيل عمل المرأة " بنسبة (١٥.٦%) الأمر الذى يتطلب مزيداً من التوعية بإمكانية القيام ببعض المشروعات داخل المنزل وبالتالى تنفيذ رغبتهن فى عدم العمل والبقاء بالمنزل، وزيادة دخل أسرهن.

هـ– مقترحات المبحوثات لتفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة :

اقترحت المبحوثات عدة سبل لتفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة، جاء فى مقدمتها " حل مشكلة البطالة وزيادة فرص العمل " بنسبة (٣٨.٨%) من اجمالى المقترحات، ثم " مساندة المرأة مادياً من خلال القروض الميسرة " بنسبة (١٩.٣%) مما قد يشير إلى وعى عينة الدراسة بالمشكلات التى تواجه المرأة فى سبيل حصولها على القروض ثم " عدم التمييز بين الرجل والمرأة فى تولى الوظائف القيادية " بنسبة (١٦.٧%)، حيث أن إتاحة الوظائف القيادية للمرأة سيفرغ لنا مزيداً من السيدات الناجحات والتاريخ المصرى يبرز العديد من الأسماء البارزة فى هذا المجال. ثم زيادة الوعى الاقتصادى للمرأة بنسبة (١١.٥%) و" الاهتمام بالأسر المنتجة " بنسبة (٧.٥%)، وتدريب المرأة على بعض الحرف " بنسبة (٦.٢%).

وتشير المقترحات السابقة إلى وعى عينة الدراسة بالمجالين الأساسيين للمشاركة الاقتصادية، وهما العمل الرسمى – المتمثل فى زيادة فرص العمل والقضاء على البطالة – والعمل غير الرسمى، المتمثل فى الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة وتيسير فرص الاقتراض. وترى الدراسة أن تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة لن يحدث إلا بالاهتمام الأساسى بالقطاع غير الرسمى، وذلك لأنه بمثابة قاطرة أساسية للقضاء على البطالة، ولملاءمته للمرأة خاصة المشروعات التى يمكن القيام بها فى المنزل.

٦- المشاركة الاجتماعية للمرأة :

أ- المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية :

إن الأسرة هى المؤسسة الأولى التى يتلقى فيها الطفل تنشئته الاجتماعية، ومن ثم التنشئة السياسية، فإذا ما سمح له بالنقاش والمشاركة فى اتخاذ القرارات، فإن ذلك سيكون بمثابة النواة لتكوين عضو فاعل ومشارك فى المجتمع، والعكس إذا أحبط الطفل، ولم يسمح له بإبداء الرأى فيما يتخذ من قرارات سواء اتصلت بصالح الأسرة ككل أو حتى به، فإن

ذلك سيكون بمثابة البذرة لتكوين عضو يتسم باللامبالاة والتخوف من المشاركة والخضوع والإذعان.

– وفى عينة الدراسة تتاح الفرصة لـ (٤٢.٢%) من اجمالى العينة للمشاركة فى اتخاذ القرارات بصورة " دائمة "، و(٣١%) " أحياناً " و(٢٠.٣%) نادراً، و(٦.٥%) لا تتاح لهن الفرصة للنقاش داخل الأسرة. ووجدت علاقة ارتباطية عكسية متوسطة بين آراء مجموعة الطالبات ومجموعة الأمهات، حيث تقل الفرص المتاحة للنقاش داخل الأسرة للطالبات عن تلك المتاحة لمجموعة الأمهات. وقد يكون ذلك هو أحد الأسباب المؤدية للسلبية واللامبالاة التى اتضحت خاصة فى المشاركة السياسية.

– وانخفضت كذلك مشاركة عينة الدراسة فى اتخاذ القرارات الأسرية، فمن يشاركون بصورة " دائمة " يمثلن (٣٨.٣%) من اجمالى العينة، ويشارك أحياناً (٣٠.٧%)، ونادراً (٢٣.٢%)، ولا يشارك فى اتخاذ القرارات الأسرية (٧.٨%) من اجمالى العينة. أى أن هناك مزيداً من التسلط فى اتخاذ القرارات الأسرية فى عينة الدراسة مما قد يرجع إلى الموروث الثقافى فى كثير من جوانبه والذى يتأثر بالطبع – كما أشارت العديد من الدراسات – بعمل المرأة، فكلما عملت المرأة زادت مشاركتها فى اتخاذ القرارات، كما تختلف هذه المشاركة وفقاً لنوع القرار المتخذ فكلما زادت أهمية القرار وارتباطه بشأن الأسرة ككل زادت المساحة المتاحة للمشاركة، خاصة فيما يتعلق بإنجاب الأبناء وتعليمهم، فقد أشارت إلى ذلك احدى الأمهات بقولها " احنا بنشارك برأينا، لكن مش فى كل حاجة، فالمطبخ ونوع الأكل دا من شأنى، لكن فيه أمور لازم ناخد فيها رأى بعض مثلاً زى تعليم العيال وجوازهم ".ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية ضعيفة بين مشاركة كل من المجموعتين فى اتخاذ القرارات الأسرية، حيث تزداد مشاركة مجموعة الأمهات عن مجموعة الطالبات.

ب- التمييز بين الذكور والإناث :

- لا يفضل (٨٦.٥%) من اجمالى العينة إنجاب الذكور عن الإناث، وقد يكون هذا تغييراً فى الموروث الثقافى الخاص بهذا الجانب، ولا توجد فروق فى ذلك بين مجموعتى الدراسة.

ولا يرى (٥٨.٧%) من اجمالى العينة وجود تعليم مناسب للفتاة، واختلفت المجموعتان فى ذلك، حيث يوجد بينهما ارتباط عكسى فبينما يرى (٨٧.٥%) من اجمالى عينة الطالبات عدم وجود تعليم مناسب للفتاة، أيد ذلك (٣٠%) فقط من عينة الأمهات.وقد تشير المؤشرات السابقة إلى وجود بوادر ايجابية تتمثل فى تطلع الطالبات بالرغم من أنهن من كلية نظرية إلى ارتياد الفتاة كافة المجالات التعليمية، وعدم الاقتصار على مجال معين.

جـ- عضوية الجمعيات الأهلية :

تنخفض نسبة العضوات فى الجمعيات الأهلية فى عينة الدراسة، حيث بلغت (١٢.٨%) من اجمالى العينة، ولا توجد فروق بين مجموعتى الدراسة فى ذلك مما يؤكد الارتباط الكبير بين اتجاهات الأم وابنتها فى هذا المجال، وقد تكون عضوية الأم هى الدافع المحرك لعضوية الابنة فى الجمعيات الأهلية.

وتشير النتائج أيضاً الى(٣٧.٣%) من اجمالى العضوات بالجمعيات الأهلية من عينة الدراسة هن اللاتى تشاركن بصورة " دائمة " فى أنشطة الجمعية التى ينتمون إليها، مما يشير إلى أن النشاط التطوعى لعينة الدراسة هو فى معظمه نشاط شكلى لا يتعدى العضوية فى سجلات الجميعة، وتوجد علاقة عكسية متوسطة بين المشاركة فى أنشطة الجمعيات الأهلية لمجموعتى الدراسة، حيث تزداد مشاركة مجموعة الأمهات عن مشاركة مجموعة الطالبات.

وجاء فى مقدمة أسباب عضوية معظم عينة الدراسة فى الجمعيات الأهلية " عدم وجود وقت فراغ " بنسبة (٤٧.٩%) من اجمالى الأسباب

التى ذكرتها غير العضوات بالجمعيات الأهلية، ويعد هذا السبب هو المبرر الذى عادة ما يذكر لتبرير السلبية واللامبالاة، وجاء بعد ذلك " لم أجد الفرصة " بنسبة (١٢.٩%)، و" لعدم المعرفة بهذه الجمعيات " بنسبة (٩.٢%) مما يشير إلى القصور فى هذه الجمعيات وعدم قدرتها على الوصول إلى الجماهير. ثم جاء مبرر " لعدم وجود جمعيات قريبة من المسكن " بنسبة (٧.٤%) مما يشير إلى عدم التوزيع الجغرافى المتوازن لهذه الجمعيات. ثم جاء " لرفض الأسرة ذلك " بنسبة (٦.٩%) مما يشير إلى دور بعض الأسر إلى ترسيخ فكرة اللامبالاة فى أذهان أبنائها. ثم " لعدم وجود ما يشجع على ذلك " بنسبة (٤.٩%)، و" لعدم العمل " بنسبة (٤.٣%) مما يشير إلى وعى عينة الدراسة بالربط بين العمل وتحقيق المرأة لذاتها من ناحية وعضوية الجمعيات الأهلية. ويشير التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبررات التى ذكرتها كل مجموعة، حيث توجد بينهما علاقة ايجابية قوية.

د- المشاركة فى المشروعات الخيرية :

يشارك (٣٩.٨%) من اجمالى عينة الدراسة فى مشروعات خيرية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتى الدراسة، حيث توجد بينهما علاقة ارتباطية ايجابية تامة. وتباينت الأسباب التى دفعتهن إلى المشاركة فى هذه المشروعات،وجاء فى مقدمتها الأسباب الدينية المتمثلة فى " لتحقيق رضا الله " بنسبة (٦٩.٨%) مما يؤكد ما سبق أن ذكر عن تدين الشعب المصرى وسمو القيم الدينية، مما يمكن الاستفادة منه، والتأكيد على الربط بين الدين والمشاركة وعدم السلبية. ثم جاء مبرر " من أجل التنمية " بنسبة (١٧.٦%)، و" للتكافل الاجتماعى " بنسبة (٦.٩%)، و" لشغل وقت الفراغ فى عمل مفيد " بنسبة (٤.٤%). ومن أهم المجالات التى تمت المشاركة فيها " رعاية الأيتام " بنسبة (٦٢.٣%) من اجمالى

اللاتى اشتركن فى مشروعات خيرية، ثم " رعاية مرضى السرطان " بنسبة (٢٢.٦%) وهما من المشروعات التى كثفت وسائل الإعلام المختلفة حملات للتعبئة الجماهيرية لها واستعانت فى ذلك بمجموعة من رجال الدين ونجوم الرياضة والفن، مما قد يكون سبباً فى الزيادة النسبية فى هذه المشاركة فى عينة الدراسة، ثم جاءت " المساعدات الاجتماعية " بنسبة (١٠.١%)، و" مشروعات محو الأمية " بنسبة (٣.٨%). وجاء فى مؤخرة هذه المشروعات الخيرية مشروعى " حماية البيئة " و" رعاية المسنين " بنسبة منخفضة جداً (٠,٦%) لكل منهما. ولا توجد فروق بين مجموعتى الدراسة فى نوعية المشروعات اللاتى شاركن فيها.

هـ- حضور الندوات والمؤتمرات :

- حضر (٢٣.٧%) فقط من اجمالى العينة ندوات ومؤتمرات أو لقاءات تثقيفية وهى نسبة متدنية، ولا توجد فروق ذات دلالة بين مجموعتى الدراسة فى ذلك. وتباينت الأسباب التى دفعتهن لحضور ذلك، وجاء فى مقدمة هذه المبررات " للاستفادة منه فى الدراسة " (٤.٣%) من اجمالى العينة، و" لزيادة الوعى بحقوق المرأة " و" زيادة الوعى الدينى " بنفس النسبة (٤%)، و" لزيادة المعرفة وتوسيع المدركات " بنسبة (٣.٧%). وتوجد مجموعة من الدوافع السلبية لحضور هذه اللقاءات منها " للحصول على حوافز " " من العمل " (٣.٧%)، و" لفرضه من قبل العمل " (١.٥%)، و" لقضاء بعض أوقات العمل " بنسبة (١%). وقد يكون ذلك مؤشراً لضرورة عدم اعتماد المجلس القومى للمرأة بصفة أساسية على إلقاء الندوات فى مجال العمل، حيث أن الشعور بفرض مثل هذه اللقاءات على العاملات قد يؤدى إلى نتائج عكسية.

- لم يحضر (٧٦.٣%) من اجمالى العينة أية ندوات ومؤتمرات، وتنوعت مبرراتهن لذلك، حيث جاء فى مقدمتها " عدم وجود وقت فراغ "

بنسبة (٤١.٣%) من اجمالى العينة، و" لأنها حديث نظرى يبتعد عن الواقع " بنسبة (٥%)، و" لأنها لا لزوم لها " (٨.٣%)، و" لأن موضوعاتها متكررة " بنسبة (٤.٧%) وتشير الأسباب السابقة إلى القصور فى مقدمى هذه الندوات وفى موضوعاتها، مما يلقى الضوء على ضرورة اختيار من يستطيعون توصيل فكرهم إلى كافة الفئات، واختيار الموضوعات التى ترتبط بواقعهم الحياتى مع توضيح حلول واقعية قابلة للتطبيق ، هذا فضلاً عن تنوع هذه الموضوعات. ومن مبررات عدم الحضور أيضاً " عدم وجود تشجيع من الأسرة أو العمل " بنسبة (٧.٣%)، و" عدم الدعوة لهذه الندوات " بنسبة (٥.٢%)، و"عدم العلم مسبقاً بهذه الندوات " بنسبة (٤.٥%) مما قد يكون ناتجاً عن القصور فى هذه الفئة من عينة الدراسة التى لا تبحث بنفسها عن الأماكن التى تلقى فيها هذه الندوات، وعدم الانتظار لدعوتهن أو تعريفهن بها.

دور فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية فى تفعيل المشاركة المجتمعية :

١- وعى عينة الدراسة بالمجلس القومى للمرأة :

أ- يعرف (٣٠.٨%) من اجمالى العينة فقط المجلس القومى للمرأة، ولا توجد فروق ذات دلالة بين معرفة مجموعتى الدراسة بالمجلس القومى للمرأة، وتعد هذه النسبة منخفضة للغاية، فى ظل الحملات المكثفة التى يقوم بها المجلس القومى للمرأة.وتمثل مصدر المعرفة الأول لهن فى التليفزيون بواقع (٣٤.١%) من اجمالى من تعرفن المجلس القومى للمرأة، يلى ذلك العمل بنسبة (١٧.٩%) مما قد يرجع لما يقوم به فرع المجلس القومى للمرأة من ندوات للعاملات داخل مجال عملهم، ثم جاء مصدر " الحزب الوطنى " بواقع (١٦.٣%)،

والصحافة (١٣.٨%) وقد يكون ذلك نتيجة للحملة المكثفة من النقد التى وجهت للمجلس القومى للمرأة فى الصحافة بعد انتخابات مجلس الشعب الأخيرة والتى واكبت تطبيق الدراسة الميدانية، ثم " الأصدقاء بالكلية " بواقع (٧.٣%)، و" الإذاعة " بنسبة (٦.٥%)، و" الانترنت " بواقع (٤.١%) نتيجة لوجود موقع خاص بالمجلس القومى للمرأة على شبكة المعلومات الدولية، وتوجد علاقة ارتباطية عكسية ضعيفة جداً بين المصادر التى ذكرتها كل مجموعة، حيث كانت المصادر الرئيسية لمعرفة الأمهات فى التليفزيون والعمل والصحافة، والمصادر الرئيسية لمعرفة الطالبات بالمجلس القومى للمرأة هى الحزب الوطنى والتليفزيون والأصدقاء.

ب- بلغت نسبة عضوية فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية (٣٠.٩%) فقط ممن يعرفون المجلس القومى للمرأة، و(٩.٥%) فقط من عينة الدراسة ، ولا توجد فروق دالة إحصائياً بين مجموعتى الدراسة فى ذلك.

جـ- رغب (٣٨.٤%) فقط من غير العضوات بالمجلس القومى للمرأة فى عضوية المجلس القومى للمرأة مستقبلاً، ووجدت علاقة عكسية بين مجموعتى الدراسة فى ذلك حيث تزداد نسبة الراغبات من مجموعة الطالبات (٥٢.١%) عنها فى مجموعة الأمهات (٢٢.٩%).

وتباينت أسباب الرغبة فى العضوية، وجاء فى مقدمتها " لمدافعته عن المرأة وحقوقها " بنسبة (٣٤.٥%) من إجمالى الراغبات فى العضوية و" لزيادة الإطلاع والمعلومات" بنسبة (١٩.٤%) ، و"للرغبة فى الاستفادة من خدماته " بواقع (١٨.٧%) و" لأنه فكر جديد " بواقع (١٦.٥%)، و" لإتاحة الفرصة للمشاركة فى الأعمال التطوعية " بواقع (١٠.٨%). وتوجد علاقة ارتباطية عكسية ضعيفة بين الأسباب فى كلتا المجموعتين، حيث

بررت مجموعة الطالبات رغبتها بصورة أساسية فى الجوانب الفكرية والدفاع عن حقوق المرأة، أما مجموعة الأمهات فقد بررت رغبتها بصورة أساسية فى الاستفادة من خدمات المجلس القومى للمرأة.

وتباينت كذلك أسباب عدم رغبة المبحوثات فى عضوية المجلس القومى للمرأة، حيث جاء فى مقدمتها " عدم وجود وقت فراغ " بواقع (٥٢.٢%) من اجمالى غير الراغبات، ثم " لعدم جدوى ذلك بالنسبة لى " بواقع (١٣%)، و"لبعده عن المسكن " بواقع (١٣%) مما قد يشير إلى أهمية توسيع المجلس القومى للمرأة لنشاطاته لتشمل كافة المناطق، والنزول بصورة أكبر للجماهير. ثم جاء " عدم حب هذه الأنشطة " بواقع (١١.٧%)، و" لأنه خاص بالطبقة العليا فقط " بواقع (٥.٣%) الأمر الذى يشير إلى ضرورة قيام المجلس القومى للمرأة بزيادة وعى المرأة بعدم اقتصار دوره على طبقة بعينها دون غيرها. ثم جاء فى مؤخرة هذه المبررات " عدم استفادة المرأة منه فى الواقع " بنسبة (٤.٥%) من اجمالى مبررات عدم الرغبة فى عضوية المجلس القومى للمرأة للنشاطات المباشرة التى تفيد المرأة فى الواقع كمشروعات الأسر المنتجة، ومشروعات محو الأمية وغيرها من المشروعات التى تعطى نتائج ملموسة.

٢- عضوية المؤتمر العام بالمجلس القومى للمرأة بالغربية :

أ- بلغ اجمالى عضوية المؤتمر العام بفرع المجلس القومى بالغربية (٣٨٨) عضواً فقط ، وهى نسبة منخفضة جداً لا تمثل سوى (٠١,%) فقط من اجمالى سكان محافظة الغربية فى عام ٢٠٠٥ و(٠٢,%) من اجمالى الإناث بالمحافظة، الأمر الذى يشير إلى عدم وجود قاعدة جماهيرية يعتمد عليها فرع المجلس القومى بالغربية حتى الآن.

ب- تمثل الإناث (٨٧.٤%) من الأعضاء مقارنة بـ (١٢.٦%) من الذكور، ويعد السماح بعضوية الذكور فى المجلس القومى للمرأة من الجوانب الايجابية، فالمرأة لا تعيش منعزلة فى المجتمع وإنما مشتركة مع الرجل.

جـ- يوضح توزيع الأعضاء وفقاً لمحل الإقامة عدم التوازن بين الريف والحضر، حيث يسكن (٧٠.٤%) فى الحضر مقارنة بـ (٢٩.٦%) على مستوى المحافظة، الأمر الذى يتطلب من فرع المجلس تكثيف نشاطه بالريف.كما يوضح ذلك أيضاً عدم التوازن بين المراكز المختلفة للمحافظة فيسكن بمركز طنطا (٥٣.٦%) من اجمالى الأعضاء، و بمركز المحلة الكبرى بنسبة (١٩.١%) ليمثل المقيمون بالمركزين معاً (٧٢.٧%) من إجمالى الأعضاء، مما يتطلب ضرورة الاهتمام بالمراكز الأخرى، خاصة مراكز سمنود (١.٥%) والسنطة (٣.٦%) وزفتى (٤.٤%).

د- يشير توزيع الأعضاء بالمؤتمر العام وفقاً للحالة العملية إلى أن (٦٩.٦%) منهم يعملون، ولا يعمل (٢١.٩%)، أما الطلاب فيمثلون (٨.٥%). وقد يوضح ذلك وجود علاقة ايجابية بين عمل المرأة من ناحية ومشاركتها من ناحية أخرى، فعمل المرأة يجعلها أكثر نشاطاً، وهذا ما يوضح العلاقة بين مختلف مجالات مشاركة المرأة التى سبق الحديث عنها.

هـ- يشير المستوى التعليمى للأعضاء فى المؤتمر العام أن (٦٤.٨%) منهم يحملون مؤهلاً جامعياً، و(٢٢.٨%) يحملون مؤهلاً متوسطاً، و(٤.٨%) يحملون مؤهلات فوق متوسطة، ومؤهلات فوق جامعية، أما من يحملون مؤهلات أقل من المتوسطة فيمثلون (٢%) فقط، ولا يوجد بعضوية المؤتمر العام أميون. الأمر الذى يشير إلى العلاقة الايجابية القوية بين التعليم وعضوية الجمعيات.

٣- نشاط فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية :

من خلال تحليل البيانات الخاصة بنشاط فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية منذ إنشائه حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٥، يمكن استخلاص ما يلى :-

أ- المجال المكانى للنشاط :

يوضح التوزيع المكانى لنشاط فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية عدم التوازن حيث أن (٥٦.٦%) من نشاطه تم فى مركز طنطا، وتتدنى نسبة المراكز الأخرى خاصة السنطة وسمنود وبسيون، كما يلاحظ عدم التوازن بين نشاط المجلس فى الريف ونشاطه فى الحضر، فهناك نوع من التحيز لحساب الحضر الذى يستحوذ على (٧٤.٥%) من اجمالى نشاط المجلس. كما يوجد عدم توازن فى توزيع النشاط بين ريف وحضر كل مركز من مراكز المحافظة، فبينما يتركز (٩٠.٦%) و(٦١.٥%) و(٦٢.٥%) و(٥٨.٣%) فى حضر مراكز طنطا وكفر الزيات وسمنود والمحلة الكبرى على الترتيب، نجد تحيزاً لحساب الريف فى مراكز السنطة (٧٥%) وقطور (٦٣.٦%) وزفتى (٥٨.٣%).مما يشير إلى ضرورة إعادة النظر فى توزيع النشاط، والاهتمام بكافة مناطق المحافظة ريفها وحضرها على السواء، حتى تعم الأفكار المنشودة .

ب- نوعية النشاط :

لوحظ أن نشاط فرع المجلس القومى للمرأة فى محافظة الغربية يغلب عليه الطابع التثقيفى ونشر الوعى بين الجماهير، فقد مثلت نسبة الندوات والمؤتمرات وحملات التوعية (٤٠.٩%) من اجمالى النشاط، ثم " المساعدة فى إصدار بطاقات الرقم القومى للسيدات " بنسبة (١٣.٩%)، و" اجتماعات تحضيرية ولقاءات مع مسئولين ومستفيدين " بنسبة (١٠%)، وفتح فصول لمحو الأمية (٧.٣%). والاحتفالات (٦.٦%)، " و" دورات

تدريبية ومتابعتها " و " القوافل الطبية " بنسبة (٦.٢%) لكل منهما.ويلاحظ انخفاض الاهتمام بأنشطة على درجة كبيرة من الأهمية، خاصة فى المرحلة الحالية، مثل "التشجير والاهتمام بالنظافة " و" اللقاءات الجماهيرية " بنسبة (٤,%) لكل منهما فمحافظة الغربية تحتاج إلى زيادة مساحة المناطق الخضراء، والاهتمام بالبيئة كجزء هام من التنمية المستدامة.كما أن اللقاءات الجماهيرية تساعد بدورها على التواصل والتقارب بين المجلس والجماهير، وتعمل على تغيير كثير من الأفكار الخاطئة لدى الجماهير من ناحية، وتعطى من ناحية أخرى للمسئولين صورة واضحة عما يحتاجه الجماهير وواقعهم المعاش، وبالتالى ترتبط أنشطة المجلس بحاجات الجماهير.

جـ- موضوع الندوات والمؤتمرات وحملات التوعية والحلقات النقاشية وورش العمل واللقاءات الجماهيرية :

جاء موضوع " المشاركة السياسية والوعى السياسى " فى مقدمة اهتمامات ندوات ومؤتمرات فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية بنسبة (٤٧.١%)، وبالرغم من أهمية هذه القضية إلا أنها يجب ألا تطغى على مجالات المشاركة الأخرى، كما لوحظ أن الاهتمام بهذه القضية هو اهتمام موسمى يزداد بصورة كبيرة فى أوقات الانتخابات والأحداث السياسية ويخمد بعد ذلك. ثم جاء " دور الرائدة الريفية فى خدمة المجتمع" بنسبة (١٠.٩%)، وهو من الجوانب الايجابية التى تحسب للمجلس القومى للمرأة، حيث أن الرائدات الريفيات سيكونون بمثابة حلقة الوصل التى ستربط بين المجلس القومى للمرأة، والمرأة الريفية بصفة خاصة، فهن من أبناء القرية وبامكانهن معرفة الكثير عن أوضاع المرأة الريفية. ثم جاء موضوع" المشاركة المجتمعية للمرأة فى التنمية " بنسبة (١٠.١%) مما يعد وعياً بالتأثير والتداخل بين مجالات مشاركة المرأة المختلفة. ثم " المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة " بواقع (٩.٥%) وهى من الموضوعات التى تهم المجتمع ككل وإن من غير الممكن حل هذه المشكلة عن طريق الندوات

والمؤتمرات فقط، وإنما تتطلب مواجهة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء عدم تنظيم الأسرة، خاصة لدى الطبقات الفقيرة وفى المناطق العشوائية، ثم جاء موضوع " محو الأمية والتسرب من التعليم " بواقع (٥%)، و " مكافحة الإدمان وتعاطى المخدرات " بواقع (٤.٢%).

كما يلاحظ تدنى الاهتمام بموضوعات أخرى تحتل أهمية كبيرة مثل قضايا البيئة (٢.٥%)، والجوانب القانونية كمحاكم الأسرة (١.٧%)، والتدخين وأضراره (١.٧%)، والانتماء والمواطنة (١.٧%)، والمشاركة الاقتصادية للمرأة (١.٧%)، وأطفال الشوارع (١.٨%).

د- شبكة الاتصال بين فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية والهيئات الأخرى :-

نجح فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية فى تكوين شبكة قوية من العلاقات مع الجهات المختلفة بالمحافظة، وشركات ورجال الأعمال، وجامعة طنطا، ووزارة البيئة، ومديرية التربية والتعليم، وإذاعة وسط الدلتا والقناة السادسة، وهيئة قصور الثقافة، ومديرية الشئون الصحية، ومديرية الشباب والرياضة، وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان، والرائدات الريفيات، ومديرية القوى العاملة، ومراكز التدريب المهنى، والهيئات الدينية الإسلامية والمسيحية، والمنظمات غير الحكومية، وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وجهاز محو الأمية وتعليم الكبار، ومركز إصدار بطاقات الرقم القومى.

إلا أن مجالات التعاون بين فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية، وهذه الهيئات اقتصرت فقط على مجال الندوات والمؤتمرات وورش العمل، وبصورة ضئيلة فى الجوانب العملية باستثناء بطاقات الرقم القومى ومحو الأمية.

ولم يستثمر فرع المجلس هذه العلاقات خاصة مع القطاع العام فى توفير المزيد من فرص العمل للمرأة لمساعدتها فى التمكين الاقتصادى،

وكذلك فى التعاون مع مديرية القوى العاملة ومراكز التدريب المهنى بالمحافظة للمساعدة فى تدريب المرأة بالغربية على أنشطة مدرة لعائد يسهم فى تمكينها الاقتصادى.

كما أن المجلس لم يستثمر علاقته بوسائل الإعلام خاصة القناة السادسة فى الإعلان عن برامجه وأهدافه، وتعبئة المرأة بالغربية للمشاركة والعضوية الفاعلة فى أنشطة المجلس. وكذلك شبكة الانترنت التى يرتادها الكثيرون خاصة من فئة الشباب، واقتصر فرع المجلس على الموقع الرئيسى للمجلس القومى للمرأة، ولم ينشئ موقعاً خاصاً به وبأنشطته، خاصة وأن تكلفة ذلك بسيطة.

غاية ما أود ذكره هو أن فرع المجلس القومى للمرأة لم يستثمر شبكة العلاقات بالهيئات والمصالح فى محافظة الغربية فى المزيد من الأنشطة العملية التى تفيد المرأة.

هـ- الدورات التدريبية :

تركزت معظم الدورات التدريبية التى أشرف عليها فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية فى مجالات إعداد وتأهيل المستثمر الصغير، وبنسبة بسيطة فى التفصيل والحياكة والتوعية الصحية، والإدارة الاقتصادية للأزمات، وفى أساليب علاج الإدمان.إلا أنه من الضرورى ألا يقتصر دور المجلس على إعطاء هذه الدورات، وإنما فى متابعة المتدربات وتيسير سبل حصولهن على القروض من الهيئات المختلفة خاصة فى دورات التفصيل والحياكة، ودورات تأهيل المستثمر الصغير.

٤- الأنشطة التجريبية لفرع المجلس القومى للمرأة بالغربية :

اختار فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية فكرتين محددتين ذاتا صلة بأهداف المجلس القومى للمرأة هما :

أ- مشروع معاونة المرأة المعيلة :

اهتم فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية بمعاونة المرأة المعيلة، باعتبارها شريحة هشة لتمكينها من القيام بدورها الاقتصادى والاجتماعى نحو أسرتها ولاعتبارها من أكثر شرائح المجتمع احتياجاً لكافة الخدمات الاجتماعية وأكثرها حرماناً فى آن واحد. وحددت المرأة المعيلة بأنها " الأرملة والمطلقة وزوجة العاجز عجز كلى وزوجة السجين ومن فى حكم ذلك بشرط وجود وثيقة تجيزها الشئون الاجتماعية وفقاً لقواعد العمل بموجب قانون الضمان الاجتماعى ". وتمثلت معايير اختيار المرأة المعيلة فى أن تحمل بطاقة لإثبات الشخصية، والإلمام بالقراءة والكتابة أو القبول فى فصول محو الأمية، واكتساب الخبرة المهنية أو تدريبها عليها، والوعى بالمشروع، والقدرة على العمل بالمشروع. وتم تطبيق المشروع بمحافظة الغربية بالتعاون بين فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية ومديرية الشئون الاجتماعية، والجمعيات المنفذة بالقرى المختار.[١٠٤]وتم تطبيق المشروع فى قريتين هما :-

- قرية كوم النجار مركز بسيون :

بلغ عدد سكان القرية عام ١٩٩٦ (٨٥٤٣) نسمة، كما بلغت نسبة الإناث (٤٩.٩%)، وبلغت نسبة الأرامل والمطلقات إلى جملة من فى سن الزواج (١٧.٤%)، كما بلغت نسبة بطالة الإناث (٥٥.٢%)، وتنخفض نسبة الإناث الملتحقات بالنشاط الاقتصادى (٤.٣%). كما بلغت نسبة أمية الإناث (عشر سنوات فأكثر) (٦٧.٦%).[١٠٥]

وتشير المؤشرات السابقة إلى حسن اختيار هذه القرية لتطبيق المشروع، حيث يلاحظ من المؤشرات السابقة زيادة عدد السيدات المعيلات وارتفاع نسبة بطالة وأمية الإناث بصورة كبيرة.

وقد اعتمد المجلس القومى للمرأة أبحاث المرأة المعيلة بالقرية وعددها ٢٢٧ بحثاً، وتم منح القروض للمستفيدات بحد أقصى (١٥٠٠) جنيه للحالة بدون أى فائدة على المبلغ مع إعطاء فترة سماح عند بداية السداد حسب نوع كل مشروع، وتم تنفيذ ١١٤ حالة كدفعة أولى، وقد تم البدء فى تنفيذ الدفعة الثانية مع بداية تحصيل الأقساط من المستفيدات التى انتهت فترة السماح بالنسبة لهم على أن يتم الاستفادة من باقى المبالغ المجمعة كأقساط لإقراض مستفيدات جدد من الكشوف المعتمدة.

- قرية دهتورة بمركز زفتى :

بلغ عدد سكان القرية عام ١٩٩٦ (١١٢٤٣) نسمة، كما بلغت نسبة الإناث (٥٠%)، وبلغت نسبة الأرامل والمطلقات إلى جملة الإناث فى سن الزواج (١٥.٥%)، كما بلغت نسبة بطالة الإناث (٤٦.٦%)، وتنخفض نسبة الإناث الملتحقات بالنشاط الاقتصادى (٨.٦%)، كما بلغت نسبة أمية الإناث (٥٠.٧%).[١٠٦] وبلغ عدد المشروعات التى تمت الموافقة على تنفيذها لمعاونة المرأة المعيلة بالقرية (١٦٣) مشروعاً وجارى تنفيذ المشروعات بدءا من أكتوبر ٢٠٠٣.

وتوضح المؤشرات السابقة نجاح فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية فى اختيار القرى التى يمكن أن تستفيد من مشروعاته التجريبية إلا أنه من الملاحظ :-

١- إن المبالغ التى يتم إقراضها للمرأة المعيلة مبالغ قليلة جداً (١٥٠٠) جنيه وهى ما يمكن أن أطلق عليها "قروض" الفقيرات" التى لا يمكن أن تساعد على إنشاء مشروع يدر دخل مستمر للمرأة فى ظل الظروف الحالية و خاصة وأن هذه المبالغ يتم سدادها بدون فائدة بعد فترة سماح.

٢- من الضرورى متابعة هذه المشروعات بصورة مستمرة فى مواقعها، حتى لا يعتبر ذلك وسيلة للاقتراض فقط عند المرور بضائقة مالية، أو

الرغبة فى الحصول على قرض بدون فوائد. وهذه المتابعة لا تكون فى الوحدات المحلية، وإنما لرؤية المشروعات وإعداد تقارير بصورة مستمرة عن مدى التقدم أو الإخفاق.

٣- ينبغى التوسع فى هذه التجربة على الأقل لتكون تجربة فى كل مركز، وعدم الاقتصار على تجربتين فقط.

٤- إن معايير اختيار المرأة المعيلة، خاصة شرط الإلمام بالقراءة والكتابة، واكتساب الخبرة المهنية أو تدريبها عليها، يعمل على عدم حصول الكثير من المستحقات من السيدات المعيلات لهذه القروض، لذا ينبغى الاقتصار فقط على بحث اجتماعى، والاستعانة بالرائدات الريفيات فى ذلك لتحديد المستحقات للقروض.

٥- من الضرورى أن يتم استبدال القروض التى يقدمها المشروع بأدوات عينية ووسائل للمشروعات، كماكينات الحياكة والتفصيل، أو تزويدهن بمجموعة من الأبقار والجاموس خاصة فى المناطق الريفية.

ب- فصول محو الأمية التابعة لفرع المجلس القومى للمرأة بالغربية :

أنشأ فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية(١٨) فصلاً اتسمت بما يلى :-

١- تتوزع الفصول بصورة غير متوازنة، حيث توجد خمسة فصول فى طنطا وسبعة فى المحلة الكبرى، وثلاثة فى قطور، وفصل فى سمنود واثنين فى زفتى.

٢- نجح المجلس فى اختيار المناطق التى توجد بها هذه الفصول، حيث تراوحت نسبة أمية الإناث (عشر سنوات فى أكثر) فى القرى التى أنشئت بها هذه الفصول بين (٢٥.٢%) و(٦١.٥%).[١٠٧]

٣- توجد عدة فصول بقرية واحدة، فمثلاً يوجد ثلاثة فصول فى قرية محلة أبو على بالمحلة الكبرى وفصلان فى قرية القيصرية بالمحلة الكبرى، الأمر الذى يشير إلى ضرورة التوسع فى إنشاء هذه الفصول، خاصة

فى القرى، ومراعاة عدم تكرار الفصول بقرية واحدة ، حتى تعم التجربة وتتحقق إمكانية أكبر عدد ممكن من الأميين.

٥- مقترحات المبحوثات للمجالات التى يرغبن فى اهتمام فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية بها مستقبلاً :

جاء فى مقدمة هذه المجالات " تسهيل مجالات العمل المناسبة للمرأة " بواقع (٢٣.٧%) من اجمالى الاستجابات، أى الرغبة فى الاهتمام بالتمكين الاقتصادى للمرأة،. تلى ذلك " توفير سبل رعاية أطفال المرأة العاملة " بواقع (١٣.٨%)، وقد يكون ذلك لرغبة المبحوثات فى توفير كافة السبل التى تساعدهن على التوفيق بين أدوارهن المختلفة، خاصة دورهن فى رعاية أطفالهن، ودورهن فى العمل. ثم جاء " استكمال الدفاع عن حقوق المرأة " بنسبة (١٢%) مما قد يرجع إلى الطموح المتزايد للمرأة للمساواة الكاملة مع الرجل والتى تسير بخطى راسخة. وتلى ذلك " الاهتمام المتزايد بالمرأة الريفية " بنسبة (١١.٧%)، وقد يرجع ذلك إلى وعى عينة الدراسة بعدم التوازن بين الخدمات المقدمة للمرأة الريفية وتلك المقدمة للمرأة الحضرية. و" الاهتمام بقضايا تلوث البيئة ورعاية الأيتام " بواقع (١١.٧%) وقد يرجع ذلك إلى الاهتمام المكثف بهذه القضايا فى الفترة الأخيرة. ثم جاء مجال " دعم المرشحات لمجلس الشعب مادياً ومعنوياً " بواقع (١٠%)، وقد يكون ذلك نتيجة لما لمسته عينة الدراسة من تدنى نسبة تمثيل المرأة فى الانتخابات الأخيرة، وما أثير خلال الفترة الأخيرة، من انخفاض دعم المجلس القومى للمرأة وعدم وضوح دوره فى هذا المجال. ثم جاء مجال " زيادة وعى المرأة " بواقع (٤.٢%)، و" تيسير حصول المرأة على قروض المشروعات الصغيرة " بواقع (٤%)، و " محو الأمية " بواقع (٣.٥%). ويشير التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجالات التى ذكرتها كلتا المجموعتين، مما يشير إلى وجود تقارب كبير

فيما تحتاجه مجموعتى الدراسة من اهتمام فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية.

النتائج العامة للدراسة

التساؤل الأول :

ما واقع المشاركة الاقتصادية للمرأة بمحافظة الغربية ؟

تشير نتائج الدراسة إلى انخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة بمحافظة الغربية، ممثلة فى المؤشرات المختلفة، كانخفاض نسبة الإناث الملتحقات بالنشاط الاقتصادى، خاصة فى الريف، وانخفاض نسبة قوة العمل من الإناث، وكذلك ارتفاع نسبة بطالة الإناث بصورة كبيرة عن بطالة

الذكور ،وانخفاض نسبة الإناث فى المواقع القيادية بالمحافظة بصورة كبيرة، وفى حصول المرأة على الاقتراض.

كما تشير نتائج الدراسة أن هذا الانخفاض يتركز بصورة أوضح فى الريف عنه فى الحضر، كذلك فى معظم مراكز المحافظة باستثناء مركزى طنطا والمحلة الكبرى.وأوضحت الدراسة أن قطاعى التعليم والصحة يضمان النسبة الغالبة من النساء العاملات. وهو ما أكدته مجموعتى الدراسة اللتان ذهبتا إلى وجود أعمال مناسبة للمرأة دون غيرها من الأعمال، وكان فى مقدمتها التربية والتعليم والطب والتمريض.أوضحت الدراسة أن هناك ميل متزايد لتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة فى مجالات العمل المختلفة باستثناء تولى الوظائف القيادية التى تنحاز فى الغالب للرجل على حساب المرأة.وبالرغم من أهمية القطاع غير الرسمى ودوره الممكن فى حل مشكلة البطالة، فقد رفض معظم أفراد العينة إنشاء المشروعات الصغيرة " للرغبة فى العمل فى مجال التخصص، ولنظرة المجتمع المتدنية لهذه المشروعات.

وأوضحت الدراسة عدم وجود فروق واضحة بين مجموعتى الدراسة فى معظم مؤشرات المشاركة الاقتصادية، مما يشير إلى وجود نوع من التقارب بين جيلى الأمهات والطالبات، الأمر الذى يعكس الدور الكبير للأسرة، خاصة الأم، فى التأثير على التنشئة الاجتماعية للأبناء، خاصة الإناث.

كما اتضحت بصورة كبيرة نظرية الدور، وصراع الأدوار الذى تعانى منه المرأة، عند مشاركتها الاقتصادية، مما يتطلب ضرورة تغيير فى التصور التقليدى للأدوار، ومساعدة المرأة على التوفيق بين هذه الأدوار.

التساؤل الثانى :

ما واقع المشاركة الاجتماعية للمرأة فى محافظة الغربية ؟

أوضحت الدراسة أن التمكين الاجتماعى للمرأة اتضح بصورة كبيرة، خاصة فى مجالى التعليم، والرعاية الصحية. فقد انخفضت نسبة أمية الإناث بصورة كبيرة عما كانت عليه فى السنوات السابقة – وإن مازالت أعلى من أمية الذكور – وفى التقارب الكبير بين المؤشرات التعليمية كصافى الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، وانخفاض معدلات التسرب، وكذلك فى زيادة نسبة التحاق الإناث بالتعليم الجامعى التى تفوقت على نسبة التحاق الذكور.كما لوحظ هذا التحسن فى النواحى الصحية من خلال ارتفاع تقديرات العمر المتوقع للمرأة عند الميلاد، وانخفاض معدل وفيات الأمومة، وارتفاع نسبة الحوامل اللائى يحصلن على رعاية صحية قبل الولادة.إلا أن الدراسة أوضحت التفاوت بين مراكز المحافظة فى الخدمات الصحية والتعليمية، حيث لوحظ التحسن فى مدينة طنطا، مقارنة بباقى مراكز ومدن المحافظة، وكذلك تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة أمية الإناث فى الريف عنها فى الحضر.

وأشارت البيانات عدم التوازن فى توزيع الجمعيات الأهلية بين الريف والحضر وبين مراكز ومدن المحافظة، وكذلك بين نوعيها–جمعيات الرعاية الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلى. كما تنخفض نسبة تمثيل المرأة من اجمالى المشتركين فى النقابات بمحافظة الغربية، خاصة فى نقابتى المهندسين والتطبيقيين.

وأشارت الدراسة الميدانية إلى انخفاض نسبة من يشاركن فى اتخاذ القرارات الأسرية بصورة دائمة، خاصة من الطالبات، وإلى العلاقة الايجابية بين عمل المرأة وزيادة حجم مشاركتها، كذلك تباين هذه المشاركة تبعاً لنوع القرار ذاته.

وعكست الدراسة الميدانية عدم رغبة عينة الدراسة فى التمييز بين الذكر والأنثى، خاصة فى عدم تفضيل إنجاب الذكور عن الإناث، وعدم

وجود تفضيل تعليم مناسب للفتاة دون غيره، وذلك بصورة أكبر عند مجموعة الطالبات.

وعكست الدراسة أيضاً انخفاضاً واضحاً فى النشاط التطوعى لعينة الدراسة، فى الجمعيات الأهلية، وفى الأنشطة الخيرية، وكذلك فى حضور الندوات والمؤتمرات. وأشار التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة بين مجموعتى الدراسة. كما أوضحت الدراسة أن الدافع الدينى هو المحرك الرئيسى للمشاركة فى الأنشطة التطوعية، وكذلك الدور الكبير للحملات الإعلامية فى تعبئة هذه المشاركة.

التساؤل الثالث :

ما واقع المشاركة السياسية للمرأة فى محافظة الغربية ؟

على العكس من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، لا توجد بيانات واضحة عن المشاركة السياسية للمرأة بمحافظة الغربية، والبيانات الموجودة، توضح وجود إضعاف سياسى للمرأة تمثل فى انخفاض عدد العضوات بالمجالس المحلية، وعدم وجود إناث بالمجالس البرلمانية، وانخفاض نسبة عضوية المرأة فى الأحزاب السياسية.

واتضح هذه الضعف فى التمكين السياسى فى تدنى نسبة من يحوزن بطاقات انتخابية، ومن صوتن فى انتخابات سابقة، ونسبة عضوية الأحزاب السياسية، ومن يتابعن الأخبار السياسية فى عينة الدراسة، ولا توجد فروق واضحة بين مجموعتى الدراسة فى معظم هذه المؤشرات، مما يوضح الدور الكبير للأسرة فى التنشئة السياسية.

وتمثل السبب الرئيسى فى لامبالاة وعدم مشاركة المرأة بصورة فاعلة فى مختلف النواحى فى عينة الدراسة فى عدم وجود وقت الفراغ، الذى عبرت عنه احدى الأمهات بقولها " كفاية على المرأة أن تقضى ربع وقتها

فى العمل وربع تانى للراحة والنوم، ونصف الوقت للولاد والزوج، عشان كده مفيش وقت للمشاركة ".

وأوضحت الدراسة أن من أهم السبل التى تمكن المرأة سياسياً هو نظام الكوتا الذى يناسب أوضاع المرأة العربية ، على أن يكون ذلك كمرحلة انتقالية ، يتم فيها اختيار السيدات اللاتي يمكنهن أن يبدين أداءً برلمانياً متميزاً من قبل الأحزاب. لتغيير الصورة السلبية المترسخة عن المرأة.

التساؤل الرابع :

ما اتجاهات عينة الدراسة نحو فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية؟

انخفضت نسبة من يعرفن المجلس القومى للمرأة فى مجموعتى الدراسة على السواء، وانخفض بشدة عدد العضوات به. ولم يرغب أكثر من نصف غير الأعضاء بالعينة فى عضوية المجلس القومى للمرأة، نتيجة لعدة أسباب كان فى مقدمتها السبب الرئيسى للامبالاة وهو " عدم وجود وقت فراغ "، و" لعدم وجود جدوى لذلك " مما يشير إلى نظرة هذه الفئة إلى المنفعة المباشرة المتمثلة فى التمكين الاقتصادى والاجتماعى الذى يؤدى إلى نتائج ملموسة.

وطالبت عينة الدراسة المجلس القومى للمرأة بضرورة الاهتمام بعدة مجالات، جاء فى مقدمتها تمكين المرأة اقتصادياً المتمثل فى توفير سبل العمل المناسبة للمرأة، وكذلك التمكين الاجتماعى المتمثل فى المساعدة فى رعاية أطفال المرأة العاملة، والاهتمام بقضايا البيئة ورعاية الأيتام بصورة أكبر.

التساؤل الخامس:

ما دور فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية فى تفعيل المشاركة المجتمعية للمرأة ؟

أوضحت الدراسة من خلال تحليل نشاطات فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية أنه لم يستطع حتى الآن تكوين قاعدة جماهيرية فى مختلف أرجاء المحافظة، حيث أن عضوية المؤتمر العام لم تتعدى نسبة (٠١,%) من إجمالى عدد السكان بالمحافظة، و(٠٢,%) من إجمالى عدد الإناث بالمحافظة. كما أن معظم الأعضاء يقيمون بمدن المحافظة، ويقطن بمركز طنطا فقط ما يزيد عن نصف الأعضاء بالمؤتمر العام. مما يعكس حالة من عدم التوازن فى هذا الشأن.

وتجلى هذا الاختلال فى أنشطة المجلس حيث أن ما يزيد أيضاً عن نصف نشاط المجلس تم فى مركز طنطا، فضلاً عن التحيز للحضر على حساب الريف، وكذلك غلبة الطابع التثقيفى على دور فرع المجلس بالغربية المتمثل فى الندوات والمؤتمرات على باقى أنشطة المجلس.

ويلاحظ زيادة اهتمام فرع المجلس بالتمكين السياسى للمرأة، وانخفاض نسبة نشاطاته الموجهة إلى التمكين الاجتماعى والاقتصادى، وبقضايا البيئة، وبالرغم من تكوين فرع المجلس شبكة قوية من العلاقات بكافة الهيئات والمديريات والمصالح المسئولة عن هذه الجوانب، إلا أن فرع المجلس لم يستثمر هذه العلاقات بما يكفى لتحقيق تمكين المرأة حتى الآن.

لوحظ أن اهتمام فرع المجلس بالمرأة المعيلة فى قريتين تم اختيارهما بنجاح حيث ترتفع نسبة النساء المعيلات بهما، إلا أن مبلغ القرض ضئيل جداً لا يكفى للقيام بمشروع معين فى ظل الظروف الحالية، كما أن تحديد المجلس للمرأة المعيلة يعمل على استبعاد الكثيرات اللاتي هن فى أمس الحاجة لهذه القروض بالرغم من عدم انطباق معايير المجلس عليهن.

التساؤل السادس:

ما الجوانب التى يجب أن يهتم بها فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية ؟

١- الاهتمام بتوعية الرجل بالتوازى مع توعية المرأة، فالمرأة لا تعيش منعزلة عن الرجل، فهى شريكة للرجل، كزوجة وابنة وأما، وأختاً يشاركها زوج، وابن، وأب، وأخ. لذلك لابد من التعامل مع النوعين بقدر من المساواة، والحث على حضور الندوات واللقاءات كأسر والتعامل مع المرأة من خلال أسرتها.

٢- ضرورة متابعة ما يصدر عن الندوات والمؤتمرات التى ينظمها المجلس أو يشارك فى تنظيمها من نتائج وتوصيات (عن طريق لجنة متابعة).

٣- الاهتمام بصورة أكبر بالتمكين الاقتصادى للمرأة، لأنه يعطى نتائج ملموسة يمكن من خلالها اتضاح أهمية المجلس القومى للمرأة.

٤- الربط بين الأنشطة المختلفة للمجلس، فعلى سبيل المثال يمكن الربط بين نشاط المجلس فى إصدار بطاقات الرقم القومى للسيدات، ونشاطاته التثقيفية والتدريبية، فقد أصدر فرع المجلس بالغربية عدداً كبيراً من بطاقات الرقم القومى وفى المقابل لم يواز ذلك زيادة فى حجم العضوية بالمؤتمر العام.

٥- التوسع فى الأنشطة التجريبية التى يقوم بها المجلس، لتكون نشاطين فى كل مركز أحدهما فى الريف والآخر فى الحضر، ليبلغ بذلك عدد هذه الأنشطة (١٦) مشروعاً، على أن تتسم هذه المشروعات بتنوعها.

٦- إعادة النظر فى معايير اختيار المجلس للمرأة المعيلة، خاصة شرطى الإلمام بالقراءة والكتابة، والحصول على دورات تدريبية، وكذلك زيادة نسبة القروض الممنوحة، والاستعانة بالرائدات الريفيات فى اختيار من يستحق، وكذلك استبدال المبالغ النقدية التى يمكن إنفاقها فى غير ما

خطط له، بوسائل وأدوات للمشروعات المقترحة، أو بالأبقار والجاموس للمرأة الريفية.

٧- متابعة ما قام به فرع المجلس من أنشطة سابقة، والتى منها على سبيل المثال فكرة مشروع تغذية المدارس بالمحلة الكبرى الذى أجريت الدراسات الخاصة به فى الدورة الأولى لفرع المجلس، ثم توقف.

٨- دعم كافة المرشحات للمجالس البرلمانية بغض النظر عن الانتماء الحزبى وكذلك بذل كافة السبل للتمكين السياسى للمرأة، وذلك دون الانحياز إلى مرشحات الحزب الوطنى فقط، وتدريب كافة النساء الراغبات فى الترشيح فى البرلمان من كافة التيارات وجميع الأحزاب مع الالتزام بمساندتهن فى المعركة الانتخابية.

٩- الاهتمام بوجود نهضة نسائية فى زيادة أعداد المقيدات فى جداول الانتخاب،وزيادة أعداد الناخبات اللاتى يذهبن طوعاً إلى صناديق الانتخاب مدفوعات برغبتهن فى المشاركة السياسية دون تبعية للرجل، وكذلك ليس بدافع الحاجة لبيع الأصوات.

١٠- الاستعانة بالرائدات الريفيات للمساهمة فى تحقيق التمكين السياسى للمرأة الريفية، وكذلك بمجموعة من المتطوعات من طالبات الجامعة وعضوات المجلس القومى للمرأة لتشجيع النساء على القيد فى جداول الانتخاب، والذهاب إلى صناديق الانتخاب وتوعيتهن بأهمية أصواتهن الانتخابية.

١١- عدم اقتصار الندوات والمحاضرات التثقيفية على أماكن العمل فقط لأن الكثيرات يذهبن إليها بدوافع أخرى خلاف الاستفادة والتى من بينها تمضية بعض أوقات العمل، أو بغرض الحصول على مقابل من العمل سواء كان بغرض الترقى أو الحصول على حوافز.

١٢- تكثيف الجهد للوصول إلى حل تشريعى لانخفاض نسبة تمثيل المرأة فى مجلس الشعب، وليكون فى تخصيص عدد من المقاعد للمرأة فى

البرلمان، ويكون ذلك بصورة انتقالية، على أن تلعب فروع المجلس القومى للمرأة دوراً مكثفاً فى اختيار السيدات المرشحات القادرات على تكوين صورة ذهنية ايجابية عن فعالية مشاركة المرأة فى البرلمان، وأن تقوم بتدريبهن على كافة المسائل التشريعية، حتى يرسخ ذلك فى الذهن بعد نهاية هذه الفترة الانتقالية والعودة إلى إلغاء تخصيص هذه المقاعد، وتصبح المرأة قادرة على المنافسة.

١٣- دعم الجمعيات النسائية الموجودة، والتعاون معها، مع بذل كافة الجهود لإنشاء جمعيات جديدة تسهم مع المجلس فى زيادة وعى المرأة وتمكينها.

١٤- إنشاء وحدات لفروع المجلس القومى للمرأة بالمراكز المختلفة بالمحافظات، لإتاحة المزيد من التواصل بين المجلس والجماهير.

١٥- التوسع فى إقامة اللقاءات الجماهيرية بين مسئولى المجلس القومى للمرأة والمواطنين، لتحقيق الالتحام الجماهيرى، وتغيير بعض المفاهيم الخاطئة عن المجلس القومى للمرأة، بأنه خاص بالطبقة العليا فقط.

١٦- محاولة تغيير القيم السلبية المترسخة فى الموروث الثقافى للمجتمع، خاصة عدم قدرة المرأة على المنافسة، وبطبيعتها المتفردة التى تؤدى إلى عدم قدرتها على تولى المناصب القيادية.

١٧- مساعدة المرأة العاملة بإنشاء بعض دور الحضانة للأطفال الأقل من أربع سنوات، وتكون هذه الدور تابعة للمجلس القومى للمرأة، حتى يبرز دوره فى التمكين الاقتصادى للمرأة.

١٨- إنشاء وحدة لحفظ التراث تسهم فى حفظ التراث الثقافى للمرأة فى محافظة الغربية، خاصة وأن هذا التراث إذا لم يحفظ فيسنقرض، هذا فضلاً عن أن محافظة الغربية تزخر بهذا التراث.

١٩- توجيه قدر من الاهتمام لطالبات الجامعة، ويمكن اختيار مجموعة منهن للعمل بأجور رمزية وبعقود مؤقتة لمساعدة فرع المجلس فى التمكين المجتمعى للمرأة بالغربية، وذلك بعد تدريبهن على ذلك. كما يمكن للمجلس توسيع قاعدته الجماهيرية وعضويته عن طريق تكثيف الندوات والمحاضرات بمختلف كليات الجامعة.

٢٠- الاهتمام بالدور الإعلامي للقناة السادسة فى التوعية السياسية، والتوعية بدور فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية، حيث أن لوسائل الإعلام دور ملحوظ فى جذب الجماهير خاصة الوسائل المرئية منها.

٢١- إنشاء موقع على شكبة الانترنت يخص فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية، وعدم الاقتصار فقط على موقع المجلس القومى للمرأة، وذلك للاستفادة من التطور فى تكنولوجيا المعلومات، خاصة وأن تكلفة ذلك بسيطة جداً، ولكن من المتوقع أن يكون مردوده أكبر خاصة بالنسبة للجيل الجديد القادر على التعامل مع التطور التكنولوجى.

٢٢- إتاحة قدر من اللامركزية لفروع المجلس القومى للمرأة، وذلك نظراً لاختلاف طبيعة المرأة من محافظة لأخرى، فبالرغم من وجود ثقافة عامة للمرأة فى مصر، إلا أنه توجد أيضاً ثقافات فرعية تختلف من محافظة أخرى. وتتيح هذه اللامركزية التعامل مع هذه الاختلافات، واتخاذ القرارات المناسبة.

٢٣- الاستفادة من فترة مولد السيد البدوى الذى يضم أكبر عدد من السيدات، وإقامة محافل ثقافية ينظمها فرع المجلس القومى للمرأة بالغربية تستهدف تمكين المرأة وتوعيتها.

الهوامش

(١) وفاء أحمد عبد الله، المشاركة الشعبية والشراكة الدولية وعولمة بعض قضايا التنمية الاجتماعية وتصورات جديدة لبعض جوانب العملية التخطيطة فى التنمية المحلية، فى : معهد التخطيط القومى، المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف وخطط التنمية المعاصرة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٥٠)، ابريل، ٢٠٠٢، ص ٧٥.

(٢) مسعد الفاروق حمودة، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب العلمى للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، ١٩٩٥، ص ٢٦٩.

(3)Martinussen, John, Society, State and Market :A Guide to Competing Theories of Development, Zed Books, London, 1997, P. 42.

(٤) عبد الهادى والى، المشاركة السياسية : دراسة مقارنة بين الريف والحضر، الحضارة للطباعة والنشر، طنطا، ط ٢ ،١٩٩٥ ص ١١.

(٥) سعد ابراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ٣١ – ٣٢.

(٦) عبد الباسط عبد المعطى، فى التنمية البديلة : دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠ ، ص ص ٤١٠ – ٤١١.

(٧) سامية الساعاتى، علم اجتماع المرأة، ضمن إصدارات مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٧.

(8) Barki, Henri & Hartwick, John, Measuring User Participation, *MIS Quarterly*, Vol. 8, No. 1, Mar., 1994, P. 60.

(٩) همت حسن، دور الاتصال فى عملية المشاركة السياسية لدى الطالبات : دراسة ميدانية لجامعة الزقازيق، فى أعمال مؤتمر تنمية المرأة العربية : الإشكاليات وآفاق المستقبل، (٥ – ٧ فبراير ٢٠٠١)، جامعة جنوب الوادى، ٢٠٠١، ص ٤٨٣.

(١٠) عبد الرحيم أبو كريشة، تأملات فى الواقع الاجتماعى المصرى، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ط ١، يناير، ٢٠٠٢، ص ص ١٦٥ – ٢١١.

(١١) رفيقة سليم حمود، المرأة : مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، دار الأمين، الزقازيق، ط ١، ١٩٩٧.

(١٢) ناهد رمزى، المرأة العربية والعمل : الواقع والآفاق : دراسة فى ثلاثة مجتمعات عربية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣٠، العدد ٣، ٢٠٠٢، ص ص ٥٧٩ – ٦٠٧.

(١٣) سبيكة محمد الخاطر، رأى المرأة حول العمل التطوعى فى قطر : دراسة استطلاعية، مجلة شؤون اجتماعية، العدد السابع والثلاثون، السنة العاشرة، ربيع، ١٩٩٣، ص ص ٢٩ – ٥٥.

(١٤) أميمة أبو الخير، المرأة المصرية : إشكالية الاستقلال الذاتى، فى : أحمد زايد، أحمد مجدى حجازى (تحرير)، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٤٨٣ – ٥٠٠.

(١٥) فاطمة يوسف القلينى، القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا المجتمع، فى : أحمد زايد وآخرين، المرأة وقضايا المجتمع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢.

(١٦) إيناس محمد غزال، الوعى السياسى لدى المرأة المصرية : دراسة مقارنة بين المرأة فى الريف والحضر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩٢.

(17) Kongolo M. & Bamgose O., Participation of Rural Women in Development : A Case Study of Tsheseng, Thintwa, and Markhalaneng Villages : South Africa:

http://www. bridgew. edu, SOAS / jiws / fall o 2 / rural – women . pdf.

(18) Aepark, Kyung, Political Representation and South Korean Women, The Journal of Asian Studies, Vol. 58, No. 2, May, 1999, P. P. 432 – 448.

(19) Clark, Roger, et. al., Culture, Gender, Gender, and Labor Force Participation : Across National Study, Gender & Society, Vol. 5, No. 1, Mar., 1991, P. P. 47 – 66.

(20) Gray, Mark M., et. al., Women and Globalization : A Study of 180 Countries (1975 – 2000), In : 2004 Annual Meeting of American Political Science Association :

http://www.socsci.uci.edu / ~ wsandhol / Gray – Kittilson – Sandholtz – 2005. pdf.

(21) Williams, Stella B., The Socio – Economic Potential of Women in Riverine Small – Scale Fisheries in Nigeria :

http://www.skk.uit. No /WW 99 / papers / Williams_ Stella. B. pdf.

(22) Ndulo, Muna, Constitutional Provisions and Enhancing Participation of Women in Elections, In : Office of the Special

Adviser on Gender Issues and Advancement of Women, Expert Group Meetings on : Enhancing Women's Participation in Electoral Process in post Conflict Countries, 19 – 22 January, 2004:

http://www.un.org/womenwatch/osagi/meatings/2004/ EGMelectroal / EP2 – Ndulo.PDF.

(23) Rosenbaum, Emily & Gilberton, Greta, Mothers' Labor Force Paricipation in New York : A Reappraisal Influence of Household Extension, Journal of Maraige and the Family, Vol. 57, No. 1, Feb., 1995, P. P. 243 – 249.

(24) Chaudhry, Abid Ghafoor, Social Mobilizion and Economic Empowerment of Women : A Study in Selected Areas of Ajk :

http://www.knowledgebed.com / forum / about 15. html.

(25) Coppens, Kin & Koelet, Suzana, Paticipation as a Lever : Public Participation and the Division of Household Tasks :

http://pascal.iseg.utl.Pt/~ cisep/ IATUR/paper/coopensf 21. PDF.

(٢٦) ريـان فـوت، النسـوية والمواطنـة، ترجمـة أيمـن بكـر، سـمر الشيشـكلى، ضـمن إصدارات مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٥.

(27) Lindsey, Linda L., Gender Roles : A Sociological Perspective, Prentic Hall, New Jersey, 3 rd. ed., 1997, P. 12.

(28) Fisher – Hertz, Lanette, Women' Studies Program :

http://www.rci.rutger.edu/~ elk/feminismquotes.html.

(٢٩) ليلى عيساوى، تيارات الحركة النسوية ومذاهبها :

http://coalition of women. org.

(30) Lindsey, Linda L., Op. Cit, P. P. 14 – 17.

(31) Role Theory : Foundations, Extensions and Application :

http://www.bookrags.com/other/sociology/role–theory – faumdations – extension – eos– 04 – html.

(٣٢) سامية الساعاتى، مرجع سابق، ص ص ٨٥ – ٨٦.

(33) Biddle, B.J., Recent Development in Role Theory, *Annual Review of Sociology*, Vol. 12, 1986, P. 68.

(34) Meenskshi,C. & Kumar P., Women's Participation in Rural Housing Schemes : A Case Study of Kerala,Centre for Development Studies, Nagar, 1 st. ed., 2000, P. 7.

http://www.krpcds.org/meenakshi. Pdf.

(٣٥) سامية الساعاتى، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٣٦) مديحة السفطى، مساهمة المرأة فى التنمية بين القانون والواقع، فى : هبه نصار، صلاح زرنوقة (تحرير)، المرأة والتنمية : الآفاق والتحديات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ٦٤.

(٣٧) ناهد رمزى، المرأة والإعلام فى عالم متغير، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٦.

(٣٨) نادر فرجانى، قيام المرأة عماد نهضة إنسانية فى مصر : رؤية مقدمة للمجلس القومى للمرأة، مركز المشكاه للبحث، القاهرة، فبراير، ٢٠٠٢.

http://www.almishkat.org/arabdoc02 /woman / woman. htm.

(39) Madinagu, Bene E., Current Neoliberal Development: Feminist Alternatives, In : The Opening Plenary Session of AWID's, 9th. International Forum on Women's Rights and Development, Guadalajara, Mexico, October, 3 – 6 /2002, P. 3.

http://www.dawn.org.fj/publications/docs/AWIDplanarymadunagu e. doc.

(40) Lindsey, Lindai, L., Op. Cit., P. 127.

(٤١) ناهد رمزى، مرجع سابق، ص٥٨٦.

(٤٢) محيا زيتون، المرأة والتنمية : مناهج نظرية وقضايا عملية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٢. ص ص ٢٩.

(٤٣) هبه الليثى، سياسات مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعى فى المنطقة العربية

http://www .aef.org. jo / Paper. 05. htm.

(٤٤) هبه أحمد نصار، صلاح سالم زرنوقة، مقدمة، فى : هبه أحمد نصار،صلاح سالم زرنوقة (تحرير)، مرجع سابق، ص ١٠.

(٤٥) محيا زيتون، مرجع سابق، ص ٢٦١.

(٤٦) نادر فرجانى، مرجع سابق.

(٤٧) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء،معدلات البطالة، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥. eip. gov. eg.http://www

(٤٨) برنامج الأمم المتحدة، معهد التخطيط القومى، مصر :تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠ / ٢٠٠١، ص ص ٩٧ – ٩٨.

(٤٩) رفيقة سليم حمود، مرجع سابق، ص ص ٨٩ – ٩٠.

(٥٠) محيى محمد مسعد، القطاع الأهلى المصرى بين الواقع والمأمول : دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٢، ص ١٧٣.

(٥١) محيا زيتون، مرجع سابق، ص ص ٢٦١ – ٢٦٢.

(٥٢) هدى محمد صبحى، التكنولوجيا والتدريب وأثرها على تحسين أوضاع المرأة، فى : هبه نصار، صلاح زرنوقة(تحرير)، مرجع سابق، ص ص ١٢٤ – ١٢٥.

(٥٣) حمدى عبد العظيم، الوضع الاقتصادى للنساء هل يساعد على إحجامهن عن العمل بفاعلية فى الميدان السياسى، فى : نجاد البرعى (تحرير)، المرأة والانتخابات البرلمانية :

قراءة للواقع واستشراق المستقبل، المركز المصرى لحقوق المرأة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٧.

(54) United Nations Department of Public Information, Women in Power and Decision – Making, Fact Sheet, No. 7, May, 2000.

http://www .un. org / womenwatch / daw / fallwup / session / presskit /fs 7. htm..

(٥٥) أحمد ثابت، المشاركة السياسية للمرأة بين الذات والموضوع، فى : أحمد زايد، أحمد مجدى حجازى، مرجع سابق، ص ص ٤٤١ – ٤٤٢.

(٥٦) اللجنة الوطنية للمرأة، الوضع السياسى للمرأة فى إطار مفهوم الكوتا، المؤتمر الوطنى الثانى للمرأة : المرأة شريك أساسى فى التنمية، صنعاء، اليمن، ٨ – ١٠ مارس، ٢٠٠٣.

http://www .yemeni – women. org. ye / conf – kota. htm.

(٥٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، معهد التخطيط القومى، مصر : تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، صـ ٩٤.

(٥٨) نادية حليم سليم، محددات مشاركة المرأة فى العمل العام، فى : أعمال مؤتمر جامعة جنوب الوادى، مرجع سابق،ص ص ٤٣ – ٤٤.

(٥٩) قطاع دعم القرار، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تطور أوضاع المرأة (مصريا – عربياً)، يناير، ٢٠٠٢.

http://www .eip. gov. eg / MainIssues / Docs _ ViewDetails. asp ? DocID = 48.

(٦٠) محمد عمر عبد الآخر،معوقات العمل الأهلى فى مصر، فى : مصر : تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٦١) غادة على موسى، المرأة والمشاركة السياسية (نظرة عامة)، فى هبة نصار، صلاح زرنوقة (تحرير)، مرجع سابق، ص ص ١٤٤ – ١٤٥.

(٦٢) السيد شحاته، الأسرة والحياة السياسية، فى : غريب سيد أحمد وآخرين، دراسات أسرية وبيئية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٧٧.

(63) Amnesty International Zmbabwe, Women's Rights :

http://www. Hrforumzim. com / monitor / hrm _33. htm.

(٦٤) حامد عمار، التحديات المستقبلية لتنمية المرأة العربية : رؤية ثقافية، فى : حامد عمار، فى بناء الإنسان العربى، دراسات فى التوظيف القومى للفكر الاجتماعى والتربوى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ١٦.

(٦٥) ليلى عبد الوهاب، المرأة والتنمية فى مصر، فى : هبه نصار، صلاح زرنوقة، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٦٦) أحلام رجب عبد الغفار، وضيئة محمد أبو سعدة، تصور مستقبلى لتنمية الوعى السياسى لدى طالبات الجامعة المصرية فى ضوء آراء النخبة الفكرية، فى أعمال مؤتمر جامعة جنوب الوادى، مرجع سابق، ص ٥٥١.

(٦٧) سامية الساعاتى، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

(٦٨) مصر : تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٧٥.

(69) Roudi – Fahimi, Farneh & Mghadam, Valentine M., Empowering Women, Developing Society : Female Education in the Middle East and North Africa:

http://www. prb. org.

(٧٠) ليلى عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص ٣٨ – ٣٩.

(٧١) حمدى عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(٧٢) حامد عمار، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

(73) Martin, Patricia, Rethinking Feminist Organizations, Gender & Society, Vol. 4, No. 2, June, 1990, P. 193.

(٧٤) مركز نظم المعلومات بالمجلس القومى للمرأة، قرار انشاء المجلس ٢٠٠٥:

http://www. ncw. Gov.eg / new – ncw / arabic / tech – pro 06.jsp.

(٧٥) المرجع السابق.

(٧٦) قطاع المعلومات القومية، بمركز المعلومات بمجلس الوزراء، تقرير معلوماتى عن مشاركة المرأة فى الحياة السياسية والاقتصادية، مايو، ٢٠٠٥، ص ص ٣٤ – ٣٥.

http://www. eip. gov. eg / MainIssues / Docs – ViewDetails. asp ? Doc Id = 185.

(٧٧) محافظة الغربية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، دليل محافظة الغربية، ٢٠٠٥، ص ٨.

(٧٨) معهد التخطيط القومى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، مصر : تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٣ : التنمية المحلية بالمشاركة،٢٠٠٣، ص ص ٤١-٤٢.

(٧٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٩٦، النتائج النهائية لتعداد السكان، بمحافظة الغربية، ١٩٩٨.

(٨٠) المرجع السابق.
(٨١) المرجع السابق.
(٨٢) المرجع السابق.
(٨٣) المرجع السابق.
(٨٤) تقارير معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، لأعوام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ عن التنمية البشرية فى مصر.
(٨٥) النتائج النهائية لتعداد السكان بالغربية لعام ١٩٩٦.
(٨٦) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤.
(٨٧) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الغربية، أعداد السيدات فى المواقع القيادية بالمراكز والمدن، ٢٠٠٤.
(٨٨) شئون هيئة التدريس، الإدارة العامة لشئون الأفراد،جامعة طنطا، الوضع النسبى للمرأة بهيئة التدريس، ٢٠٠٤.
(٨٩) إدارة دعم القرار، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، محافظة الغربية، تنمية الطفولة والأمومة بمحافظة الغربية، ورقة عمل مقدمة للملتقى الاقليمى، المنعقد بالإسكندرية
٣-٤ / ٧ / ٢٠٠٥.وتقرير التنمية البشرية لمعهد التخطيط القومى، ٢٠٠٣.
(٩٠) بيانات مستقاة من كل من :-
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، محافظة الغربية، الدليل الإحصائي لمحافظة الغربية ٨٤ / ١٩٨٥. والمرجع السابق.
(٩١) تنمية الطفولة والأمومة بمحافظة الغربية، مرجع سابق.
(٩٢) بيانات مستقاة من تعدادى ١٩٨٦، ١٩٩٦ الصادرين عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
(٩٣) تقريرا معهد التخطيط القومى لعامى ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.
(٩٤) البيانات مستقاة من مصدر تنمية الطفولة والأمومة بمحافظة الغربية.
(٩٥) بيانات مستقاة من كل من :
الدليل الاحصائى لمحافظة الغربية ٨٤ / ١٩٨٥، شئون أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا ٢٠٠٤.

(٩٦) تقارير التنمية البشرية لأعوام ٩٧ / ١٩٩٨، ٢٠٠٠ / ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، الصادرة عن معهد التخطيط القومى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

(٩٧) الدليل الاحصائى لمحافظة الغربية ٨٤ / ١٩٨٥،وتنمية الأمومة والطفولة بمحافظة الغربية ٢٠٠٥.

(٩٨) إدارة الشئون الاجتماعية بالغربية، ٢٠٠٤.

(٩٩) بيانات مستقاة من فرع المجلس القومى للمرأة بمحافظة الغربية.

(١٠٠) تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٣.

(١٠١) المجلس القومى للمرأة بالغربية.

(١٠٢) المجلس القومى للمرأة بالغربية.

(١٠٣) المجلس القومى للمرأة بالغربية.

(١٠٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ١٩٩٦،بمحافظة الغربية، مرجع سابق.

(١٠٥) المرجع السابق.

(١٠٦) المرجع السابق .